



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان



كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

أسعار الصرف وأسعار النفط  
دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية  
حالة الجزائر

تحت إشراف:

أ.د. بن بوزيان محمد

من إعداد الطالب:

بوزاهر سيف الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور طاوولي مصطفى
مشرفاً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور بوثلجة عبد الناصر
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور مولاي ختير رشيد

السنة الجامعية: 2011/2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كلمة شكر وتقدير

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

✚ ليس ثمة تعبير أقوى تأثيراً من كلمة شكر نقولها اعترافاً بالجميل وتقديراً

الأستاذ الدكتور / بن بوزيان محمد على صبره وعلمه، ومجهوداته

فكان نعم الأستاذ والأخ في ذات الوقت.

✚ وإلى الأستاذ بن عمر عبدالحق على تعاونه ومساعدته خاصة في الجانب القياسي للموضوع.

✚ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين حملوا على عاتقهم شرف

مناقشة هذه الأطروحة.

✚ إلى كل أساتذة كلية الاقتصاد و علوم التسيير بجامعة تلمسان الذين غدوا أذهاننا و

أناروا عقولنا

✚ وإلى عمال مكتبة تلمسان ؛ وإلى كل من بذل معي جهداً ووفراً لي وقتاً، ونصح لي قولاً،

أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

إلى الأخوة الأعزاء

إلى الأصـدقاء والأحباب

أهدي هذا العمل المتواضع .

الباحث : س.بوزاهر

## فهرس المحتويات

I	كلمة شكر وتقدير.....
II	الإهداء.....
III	الفهرس العام.....
	قائمة الجداول والأشكال.....
أ- هـ	المقدمة العامة.....
<b>الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف</b>	
01	مقدمة الفصل.....
01	المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.....
02	المطلب الأول: تعريف لسعر الصرف.....
02	1 مفهوم لسعر الصرف.....
03	2 أشكال سعر الصرف.....
04	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.....
04	1 -سعر الصرف الأسمى.....
04	2 -سعر الصرف الحقيقي.....
05	1-2-مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي.....
06	2-2-اختيار مؤشر سعر الصرف الحقيقي.....
07	3 -سعر الصرف المتعدد الحقيقي.....
07	1-3-سعر الصرف الفعلي.....
08	2-3-سعر الصرف الفعلي الحقيقي.....
09	4 -سعر الصرف التوازي.....
10	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف.....
10	1 -وظيفة قياسية.....
11	2 -وظيفة تطويرية.....
11	3 -وظيفة توزيعية.....

	المبحث الثاني: أنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف.....
12	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية .....
12	1 ماهية تعادل القوة الشرائية .....
13	2 - الصورة المطلقة للنظرية.....
14	3 - الصورة النسبية للنظرية.....
15	4 - الانتقادات الموجهة للنظرية.....
17	المطلب الثاني: أهم النظريات الأخرى .....
17	1 -نظرية تعادل أسعار الفائدة .....
19	2 -نظرية الأرصد .....
20	3 -بعض النظريات الأخرى .....
20	3-1-نظرية كفاءة السوق .....
21	3-2-النظرية الكمية .....
21	3-3-النظرية الإنتاجية .....
22	المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف .....
22	1 -نظام سعر الصرف الثابت .....
22	1-2-أنواع نظام الصرف الثابت.....
23	1.3-تقييم نظام الصرف الثابت .....
25	2 -نظام سعر الصرف المعوم.....
25	2-1-أنواع أنظمة أسعار الصرف المعومة.....
27	2-2-تقييم نظام الصرف المعوم ( الحر) .....
29	المبحث الثالث: تحديد أسعار الصرف .....
29	المطلب الأول: كيفية تحديد أسعار الصرف .....
29	1 -حالة الربط الثابت .....
29	2 -حالة التعويم الحر .....
30	3 -حالة الارتباط بسلة من العملات .....
30	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات .....
31	1 -مستويات الأسعار النسبية .....
31	2 -رصيد الميزان التجاري للبلد .....

31	3 -الإنتاجية .....
32	4 -التدخل الحكومي .....
32	5 -بعض العوامل الأخرى .....
33	المطلب الثالث: دور سياسة سعر الصرف .....
33	1 -ماهية سياسة سعر الصرف .....
34	2 -أهداف سياسة سعر الصرف .....
34	1-2-مقاومة التضخم .....
35	2-2-تخصيص الموارد .....
35	2-3-توزيع الدخل .....
35	2-4-تنمية الصناعة المحلية .....
36	3 -أدوات سياسة سعر الصرف .....
36	1-3-تعديل سعر صرف العملة .....
37	2-3-استخدام احتياطات الصرف .....
38	3-3-استخدام سعر الفائدة .....
38	3-4-مراقبة الصرف .....
38	3-5 إقامة سعر الصرف متعدد .....
39	المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف في الجزائر .....
40	1 -الانزلاق التدريجي .....
40	2 -التخفيض الصريح .....
41	3 -طريقة التسعير fixing .....
42	4 -سوق ما بين البنوك .....
44	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: نظرية العلة الهولندية و النفط في الجزائر</b>	
45	مقدمة الفصل الثاني .....
46	المبحث الأول: ضبط مصطلح العلة الهولندية .
46	المطلب الأول: تعريف مصطلح العلة الهولندية .....
46	المطلب الثاني: تاريخ ظهور هذه العلة .....
48	المطلب الثالث: أسباب ظهور مصطلح العلة الهولندية .....

48	1 للتوسع في قطاع الموارد الطبيعية (لجنة الموارد الطبيعية).....
50	2 للمساعدات الأجنبية.....
50	3 للاستثمار الأجنبي المباشر.....
51-	4 للتطور التكنولوجي.....
51-	المطلب الرابع: آثار مصطلح العلة الهولندية.....
51	1 أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الإنتاج).....
52	2 أثر الإنفاق.....
52	3 آثار أخرى للعللة الهولندية.....
52	3-1- الإنفاق الغير منتج لعوائد الدولة.....
53	3-2- أثر العلة على الاستقرار الدولي.....
53	3-3- العلة الهولندية والتضخم المستورد.....
54	3-4- تأثير العلة على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى.....
55	المبحث الثاني: علاقة العلة الهولندية بالمدرسة النيوكلاسيكية.....
55	المطلب الأول: نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لهكشر أولاين.....
56	المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية وعلاقتها بالعللة الهولندية.....
56	1 نظرية Rybszcynski.....
58	2 نظرية النمو المفقور لـ Bhagwati.....
59	المطلب الثالث: النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية.....
59	المطلب الأول: نموذج سالتير و سوان (Salter & Swan).....
59	1 -تقديم نموذج سالتير و سوان.....
60	2 -فرضيات النموذج.....
61	3 -تحليل منحنى نموذج سالتير و سوان.....
62	المطلب الثاني نموذج غريغوري (Gregory).....
62	1 - تقديم نموذج غريغوري Grégory.....
63	2 -تحليل منحنى نموذج.....
63	المطلب الثالث: نموذج كوردن ونيري (Corden & Neary).....
63	1 -بناء نموذج كوردن و نيري.....



65	2 - تحليل منحني نموذج كوردن.....
66	3 -أثر حركة عوامل الانتاج.....
68	المطلب الرابع: الحالات الممكنة لتنقل عوامل الإنتاج و علاقتها بالعلة الهولندية.....
68	1 -الحالة الأولى: الأثر التوسعي في حالة تنقل العمل مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.....
69	2 -الحالة الثانية: الأثر التوسعي في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين.....
71	3 -الحالة الثالثة: أثر التوسع في حالة إنتقال رؤوس الأموال بين القطاعات الثلاثة.....
73	المبحث الرابع : الاقتصاد النفطي في الجزائر.....
73	المطلب الأول : التقييم الاقتصادي للثورة البترولية.....
73	1 -مفهوم الربح في النظرية الاقتصادية.....
74	2 -تقييم الثروات الاستخراجية حسب المدارس الفكرية.....
74	1-2-المدرسة الكلاسيكية.....
75	2-2-المدرسة الاشتراكية الماركسية.....
76	2-3-المدرسة النيوكلاسيكية.....
78	3 -الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد البترولي.....
79	المطلب الثاني: الجزائر دولة نفطية.....
80	1 -اكتشاف البترول في الجزائر.....
81	2 -تأسيس الشركة الوطنية "سونطراك SONATRACH".....
81	3 -تأميم المحروقات.....
84	4 -الانضمام إلى الأوبك "OPEC".....
85	المطلب الثالث : الامكانيات النفطية الجزائرية.....
85	1 -الاحتياطيات.....
87	2 -أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر.....
88	3 -تنافسية المحروقات الجزائرية.....
92	خلاصة الفصل الثاني.....
<b>الفصل الثالث: محددات أسعار النفط وتأثير العلة الهولندية</b>	
93	مقدمة الفصل.....

94	المبحث الأول: العوامل المحددة والمؤثرة للأسعار في السوق البترولية.....
94	المطلب الأول:السعر البترولي و أساليب التسعير في السوقالبترولية.....
94	1-السعر البترولي.....
96	2-أساليب التسعير في السوق البترولية:.....
96	1-2-تسعير البترول قبل التصحيح السعري ل1973.....
97	2-2-تسعير البترول بعد التصحيح السعري ل1973.....
98	المطلب الثاني: العرض والطلب على البترول.....
99	1 للمعرض البترولي.....
100	1-1-مفهوم العرض البترولي.....
102	2-1-العوامل المؤثرة على العرض البترولي.....
105	2 للمطلب البترولي.....
105	1-2-الطلب النفطي العالمي.....
106	2-2-العوامل المؤثرة في الطلب على النفط.....
110	3-2-مرونة الطلب على البترول.....
111	المطلب الثالث : أثر التضخم و سعر الصرف على القيمة الحقيقية لسعرالبترول.....
112	1 أثر التضخم.....
112	2 أثر سعر الصرف.....
113	3 للأثر الكلي.....
113	المطلب الرابع: دور التنظيمات الدولية للطاقة في السوق النفطية.....
113	1 منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).....
115	2 لملوكالة الدولية للطاقة (IEA).....
117	المبحث الثاني :خصوصيات الاقتصاد الجزائري وعوارض العلة الهولندية.....
117	المطلب الأول:خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومظاهر العلة الهولندية.....
117	1 إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية.....
117	1-1- مفهوم التنمية.....
118	2-1- مضمون إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية.....
119	3-1- مصادر تمويل مخططات التنمية.....

120	2 المتبعية التامة للنفط .....
123	3 هيمنة صادرات النفط على التجارة الخارجية. ....
124	المطلب الثاني: عوارض العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري. ....
124	1-تراكم الفوائض البترولية. ....
512	2- تطور القطاع التوسعي (المحروقات): .....:
126	1-2-تطور الإنتاج .....
128	2-2- أثر تنقل عوامل الإنتاج. ....
129	3-أثر النفط على القطاعات الاقتصادية الأخرى. ....
130	1-3- الأثر على قطاع الصناعة. ....
132	2-3- الأثر على القطاع الفلاحي. ....
133	المبحث الثالث: قنوات تأثير العلة الهولندية على سعر الصرف الحقيقي. ....
134	المطلب الأول: محددات سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي. ....
134	1 مفهوم سعر الصرف الحقيقي. ....
134	2 محددات سعر الصرف الحقيقي. ....
137	3 سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي. ....
107	المطلب الثاني: قنوات تأثير العلة الهولندية على سعر الصرف الحقيقي. ....
138	1 -أثر الإنفاق. ....
138	1-1-زيادة النفقات العامة. ....
140	2-1-تطوير القطاع البترولي. ....
140	2 -تحسن شروط التبادل التجاري الدولي. ....
142	3 -تطور التضخم في الجزائر. ....
145	خلاصة الفصل الثالث. ....
<b>الفصل الرابع: دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية</b>	
146	مقدمة الفصل الرابع. ....
147	المبحث الأول: أدبيات حول التكامل المتزامن. ....
147	المطلب الأول: الاقتصاد القياسي وبعض المفاهيم الإحصائية. ....
147	1 -تعريف الاقتصاد القياسي. ....

148	2 - بعض المفاهيم الإحصائية.....
149	المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية.....
150	1 مفهوم الاستقرار.....
151	2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية.....
154	المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن.....
154	1 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة إنجل جرانجر <i>Grangel and Engel</i> .....
155	2 اختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسن".....
156	المبحث الثاني: نموذج تصحيح الخطأ و اختبار العلاقة السببية.....
156	المطلب الأول: نموذج تصحيح الخطأ " Erro Correction Model ECM " .....
156	1 مفهوم نموذج تصحيح الخطأ.....
157	2 صيغة نموذج تصحيح الأخطاء.....
157	المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية.....
158	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية.....
159	المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.....
164	المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ ( <i>ECM</i> ) و العلاقة السببية لجرانجر.....
167	خلاصة الفصل الرابع.....
168	الخاتمة العامة.....
	قائمة المراجع .....
	ملحق.....

قائمة الجداول، الأشكال :

1 قائمة الجداول:

صفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	يوضح تعدد أنظمة الصرف على مستوى الدول المتوسطة.	(1-1)
47	يوضح تطور بعض المؤشرات الشارحة للعللة الهولندية	(1-2)
54	يوضح أثر العلة الهولندية على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى	(2-2)
90	يوضح تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية	(3-2)
91	يوضح مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري	(4-2)
100	يوضح الدول العشر الأولى في الانتاج والتصدير والاحتياطي النفطي	(1-3)
101	يوضح أهم الزيادات في الامداد النفطي (بما فيها سوائل الغاز الطبيعي) حتى 2010	(2-3)
106	يوضح الطلب العالمي على النفط، الإجمالي والتغير السنوي 2001 - 2005	(3-3)
122	يوضح موقع القطاع البترولي في بنية الناتج الداخلي الإجمالي 2000-2007	(4-3)
123	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال 1997-2006	(5-3)
125	يوضح تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر 2000-2007	(6-3)
130	مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام ( LE PIB ) بالأسعار الجارية في الفترة ( 1995 - 2006 ) .	(7-3)
141	يوضح تطور معدل التبادل التجاري	(8-3)
143	التطور الإجمالي لأسعار الاستهلاك و سعرالصرف الحقيقي للجزائر	(9-3)
160	نتائج اختبار جذر الوحدة ( <i>unit root test</i> )	(1-4)
161	نتائج اختبار جذر الوحدة ADF للتفاضلات الأولى.	(2-4)
163	اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر	(3-4)
164	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	(4-4)
165	اختبار العلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط	(5-4)

الصفحة	العنوان	الرقم
34	يوضح مخطط يبين مقاومة التضخم بالاعتماد علي سياسة الصرف.	(1-1)
37	يبين استخدام الاحتياطات الدولية لسحسين قيمة العملة الوطنية.	(2-1)
57	يوضح المنحنى البياني لهوذج Rybsczynski	(1-2)
61	يوضح منحني نموذج سالتير و سوان.	(2-2)
62	يوضح منحنيات نموذج غريغوري Grégory	(3-2)
65	يوضح منحني نموذج كوردن.	(4-2)
68	منحنى يوضح أثر العلة الهولندية على سوق العمل.	(5-2)
70	منحنى يوضح أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين.	(6-2)
71	منحنى يوضح أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الانتاج بين القطاعات الثلاث.	(7-2)
86	تطور الاحتياطي من الغاز في الجزائر خلال الفترة 1986-2008.	(8-2)
87	تطور الاحتياطي من البترول في الجزائر خلال الفترة 1986-2008.	(9-2)
107	يوضح ظاهرة النمو الاقتصادي العالمي في ظل نمو الطلب على البترول.	(1-3)
112	يوضح أسعار النفط الخام الحقيقية والاسمية 1970-2007.	(2-3)
126	يوضح الطاقة الإنتاجية و التصديرية من البترول في الجزائر خلال الفترة 1986-2007.	(3-3)
128	يوضح تطور حجم اليد العاملة في قطاع المحروقات.	(4-3)
128	يوضح تطور حجم استثمارات شركة سوناطراك.	(5-3)
131	يوضح رسم بياني لمساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي.	(6-3)
132	يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام.	(7-3)
132	حصة اليد العاملة في القطاع الفلاحي.	(8-3)
140	تطور النفقات العمومية (1995-2008).	(9-3)
142	تطور معدل التبادل التجاري بالمقارنة بأسعار البترول.	(10-3)

قائمة الجداول والأشكال

144	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف الاسمي و الحقيقي(1990-2000).	(11-3)
161	يوضح عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى	(1-4)
162	يوضح استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى	(2-4)

## المقدمة:

إن هدف أي سياسة اقتصادية هو رفع معدل النمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية هي الأساس في ذلك لأنها المورد الأساسي لتوفير التمويل الضروري لسير عملية التنمية وذلك عن طريق عملية التصدير، حيث أن للصادرات دور مهم وفعال في خلق قدر وفير من الموارد المالية بالعملية الصعبة، والتي بدورها تساعد على دفع المشاريع الاقتصادية التنموية، وذلك إذا استغلت استغلالا عقلانيا ورشيدا في تكثيف الاستثمارات المنتجة في جميع القطاعات وبخاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر قطاع حيوي ومهم، لهذا نجد أن هذه الحقيقة دفعت بالكثير من الدول إلى العمل من أجل تحسين وتنويع صادراتها.

ولهذا أصبحت اليوم الصادرات على وجه العموم والصادرات الصناعية على وجه الخصوص وسيلة من وسائل دفع عجلة النمو، ومن ثم تحقيق الهيمنة الاقتصادية عند الدول المتقدمة، عكس ذلك عند الدول النامية والتي تشهد صادراتها اختلالا وتدنيا مخيفا الأمر الذي صعب عليها التقدم والقدرة على غزو الأسواق الخارجية. نظرا لاعتماد اغلب البلدان النامية على تصدير سلع أولية وحيدة من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي، نظرا لعدم استقرار أسعار هذه السلع في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في حصيلة الصادرات و ما ينتج عنها من انخفاض في مستوى الدخل القومي .

والجزائر تعتبر من بين هذه الدول النامية التي تعاني من الاختلال في هيكل صادراتها، حيث أن صادرات الجزائر تعتبر نفطية بدرجة كبيرة حيث يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة ، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية، وأصبح الاقتصاد الوطني مرتبط بمورد واحد ناضب وغير مستقر في الأسواق الدولية مما أدى إلى ضيق حاد في تخصصها الدولي وما تبعها من مشاكل على الاقتصاد الوطني خير دليل على ذلك.



إن الاعتماد الكامل على منتج واحد خاصة النفط يعد من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية ومنها الجزائر وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على اغلب القطاعات الاقتصادية كسعر الصرف و التوازنات المالية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية..... هذه الحالة أصبحت تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بما يسمى "المرض الهولندي" *Dutch disease* .

كتب عن المرض الهولندي الكثير، وتناولت تلك الكتابات أنماطا من الاقتصاديات الصناعية والنامية المعتمدة اقتصاديا لها اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية. ، وتركزت هذه الكتابات على طفرة السبعينات وأوائل الثمانينيات من القرن الميلادي الماضي، بينت هذه الكتابات أن معدلات الصرف الاسمية والحقيقية ارتفعت بما يشير إلى وجود المرض الهولندي يعود هذه الظاهرة أصلا إلى هولندا رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال مما زاد من تفاقم الظاهرة أيضا حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة أدت إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا مما أفضى إلى عجز هذه السلع عن المنافسة في أسواق التصدير بل جعل الواردات من الخارج أقل سعرا ، وكانت نتيجة هذا كله ضعف النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات وتلك ظاهرة أخرى قد يطلق عليها وصف "اللاتصنيع".

إذا ضرر المرض الهولندي على الإنتاج يتركز في إضعاف القدرة التنافسية السعريّة للاقتصاد ويعني باختصار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناشئ من ارتفاع حاد في الدخل ذي المصدر الخارجي (على سبيل المثال جراء صادرات مورد طبيعي) ، عبر الإضرار بنمو القطاعات المنتجة لسلع وخدمات التي يمكن استيرادها، نظرا لأنها قطاعات صغيرة أو وليدة. بعبارة أخرى، يعمل المرض على الإضرار بجهود تنويع مصادر الدخل، وتحسين النمو الاقتصادي، وهما إستراتيجيتان مركزيتان للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

ومعروف في الاقتصاد الكلي والنقدي والمالية الدولية أن استقرار سعر الصرف الحقيقي له دور محوري في استقرار الاقتصاد والنمو الاقتصادي، نظرا لتعلقه بحركة رأس المال مع العالم الخارجي والمزايا النسبية في التجارة الدولية، وخاصة على المدى البعيد. كما أن رسم السياسات الاقتصادية الكلية يتطلب النظر بدرجة أكبر إلى سعر الصرف الحقيقي كونه أداة لربط "الاقتصاد المحلي بالاقتصاد

العالمي ” كما انه يمارس دورا مهما في تحديد قدرة “الاقتصاد التنافسية ” نظرا للدور الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على مختلف نواحي البنية الاقتصادية حيث يعكس هذا التأثير في إعادة تخصيص الموارد في أسواق “عوامل الإنتاج ” في قطاع التصدير و الصناعات المنافسة للاستيراد عن طريق تحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع “السلع الدولية ” بحيث تتسع هذه القاعدة ويصبح العديد من السلع قابلا للتصدير ويقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

### الإشكالية:

من هذا المنطلق ارتأينا دراسة هذا الموضوع ”دراسة اقتصادية وقياسية لاختبار العلة الهولندية الجزائر من خلال التحقق من وجود تأثير ارتفاع أسعار النفط علي سعر الصرف الدينار الحقيقي وذلك للفترة الممتدة 2000-2010 ”

ولقد تمت صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث كما يلي:

هل يوجد تأثير لارتفاع أسعار النفط علي سعر الصرف الدينار الحقيقي في إطار مفهوم العلة الهولندية؟

ولقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالعلة الهولندية ؟ وما هي مختلف النظريات المفسر لها؟
- ما هي أسبابها وما أثارها علي الاقتصاديات المصاب بها؟
- هل هناك ارتفاع لسعر الصرف الدينار الحقيقي كأحد تأثيرات المرض الهولندي؟
- هل يمكن اختبار العلة الهولندية في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المترامن؟

للإجابة علي هذه الأسئلة وضعنا ثلاث فرضيات:

**1.** يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، و لذلك فلتقلبات أسعار البترول

تأثير كبير على مختلف القطاعات الاقتصادية.

**2.** وجود اثر لارتفاع أسعار النفط علي ارتفاع تقدير سعر الصرف الدينار الحقيقي كأثر لاختبار

المرض الهولندي.

3. الفوائض المالية في الجزائر هي نتيجة لارتفاع مداخيل الصادرات البترولية موازاة مع عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الأموال مما يحدث آثار سلبية غير مرغوب فيها.

### المنهج المستخدم في البحث:

للإحاطة والإمام بالجوانب والعناصر التي ترتبط بموضوع هذا البحث، وتحديد أبعاد المشكلة على العموم بغية الوصول إلى نتائج تقربنا من حل إشكالية البحث استندنا للمنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري من خلال التعرض لأهم النظريات المفسرة لسعر الصرف و العلة الهولندية ، المنهج التحليلي واعتمدنا على المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف .

### أسباب اختيار موضوع البحث:

يعود سبب اختيارنا لموضوع هذا البحث لعلاقته الوثيقة بالواقع الاقتصادي لدينا، و ترجع أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع في مجملها إلى ما يلي:

يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و الحديثة نسبيا والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار خاصة بعد الارتفاع الغير مسبوق للأسعار النفط.

كونه متعلق أسعار الصرف التي تعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسات النقدية زيادة على ذلك كون أغلب الجوانب الاقتصادية مرتبطة بها.

حتى يمكن الوقوف على مدى تأثير الاقتصاد الجزائري أسعار النفط ومعرفة درجة تأثير تنافسية الاقتصاد الوطني.

+ اختبار صحة فرضية تأثيرات العلة الهولندية في ظل معطيات الاقتصاد الجزائري.

أما حدود الدراسة، فالمتأمل في منظور الدراسة يجد لها اتجاهين، الأول اقتصادي نحاول من خلاله فهم واقع القطاعات الاقتصادية بالاستعانة بتطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الوطني، انطلاقاً من التحليلات الفكرية لأهم النماذج والنظريات المفسرة فيما يخص هذه الظاهرة، والثاني قياسي نحاول فيه بناء نموذج قياسي رياضي انطلاقاً من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس

الاقتصادي من أجل معرفة حجم الأثر الناجم عن أسعار النفط علي سعر الصرف الحقيقي للدينار لاختبار العلة الهولندية.

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بحيث يضم كل فصل ما يلي:

### الفصل الأول: تم التطرق فيه لأهم النظريات و أنظمة سعر الصرف التي سعت لإثبات أو تحقيق

التوازن في سوق الصرف ، و العوامل التي تتأثر بها أسعار الصرف والي كيفية تحديد سعر الصرف ودور سياسات الصرف حسب الظروف الاقتصادية عن طريق مختلف أدواتها في تعديل وتوجيه سعر الصرف للأهداف المرجوة ، و في الأخير إلي عملية تعديل وتحديد معدل الصرف الدينار خاصة بعد أزمة 1986.

### الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلي تحليل مفهوم العلة الهولندية وعلاقتها بالمدرسة النيوكلاسيكية في

التجارة الدولية من خلال عرض مختلف النماذج والنظريات المفسرة لظاهرة العلة الهولندية خاصة في البلدان التي يقوم اقتصادها على تصدير البترول والغاز، وفي المبحث الأخير قمنا بتوضيح مفهوم الربح ونظرة المدارس الفكرية للثروات الاستخراجية وتعرضنا إلي الإمكانيات النفطية للجزائر الصناعة النفطية من حيث الاحتياطات وتنافسية صادراتها من المحروقات كونها بلد نفطي .

### الفصل الثالث: فيضم المبحث الأول العوامل المؤثرة والمحددة للطلب والعرض البترولي، بما في ذلك

المنظمات والهيئات الدولية التي لها دور كبير في الأسواق النفطية، أما المبحث الثاني تطرقنا لدراسة خصوصية الاقتصاد الجزائري وأعراض العلة الهولندية، وفي الأخير إلي تحليل أهم القنوات الممكنة لثمين سعر الصرف الحقيقي.

### الفصل الرابع: فقد تم استعراض في المبحث الأول والثاني أدبيات التكامل المتزامن واختبار

السببية لجزائر، أما المبحث الثالث قمنا بالدراسة القياسية لدراسة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار لاختبار العلة الهولندية باستخدام التكامل المشترك (cointegration).

## مقدمة الفصل:

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجي لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، وتطور أسواق المال الدولية، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياسا هاما لحجم معاملاتهما، بالإضافة إلى ذلك، فسعر الصرف له اثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي، إذ يعتبر إحدى الأدوات ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

إلا أن أسعار الصرف تتحدد وفقا لأنظمة الصرف وسياسات المتبع فمثلا في نظام المرن الحر تخضع لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، لكن عمليات التحديد هذه تتأثر بعدة عوامل مؤثرة مما أدى بالاقتصاديين إلى محاولة إيجاد حلول للحد منها، وذلك من خلال النظريات التي أوجدوها كما أنها تتحدد بقاعدة النقد المتبعة، ولهذا يمكننا التفرقة بين عدة أنظمة للصرف.

وعلي هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل علي هذا الأساس :

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة و النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: تحديد سعر الصرف.

## المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

في هذا المبحث سيتم تناول مختلف المفاهيم المتعلقة بأسعار الصرف ، باستعراض التحليل الموجز من خلال ذكر تسلسلي لأهمية سعر الصرف ووظائفه وأنواعه مع تركيز علي سعر الصرف الحقيقي نظرا لتعلقه بالموضوع الدراسة .

## المطلب الأول: تعريف سعر الصرف.

بخلاف تسوية العمليات التجارية التي تتم باستخدام العملة الوطنية، تتطلب العمليات التجارية مع الخارج استخدام علاقة تحدد الاختلاف بين قيمة العملة المحلية وعملة البلد الأجنبي، هذه العلاقة تعرف بسعر الصرف.

## 1. مفهوم سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على أنه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتماد والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.<sup>(1)</sup>

ويعرف أيضا " ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى".<sup>(2)</sup>

إذن يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وتظهر الوظيفة التقليدية لسعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية.

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان 1999، ص147.

<sup>2</sup> مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب ، القاهرة، 1997، ص:125.

## 2. أشكال سعر الصرف:

ويوجد نوعين من الصرف:

1.2. **الصرف اليدوي:** وهو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين الصراف والمشتري كما يحدث لدى استقبال السائح في المطار.

2.2. **الصرف المسحوب:** وهو الذي تتم فيه عملية المبادلة على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل:

الكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية، وكذلك الأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة. كما أن هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر<sup>(1)</sup>.

\***التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة (التسعير المباشر).

وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 476,3 فرنك فرنسي.

\***التسعير غير المباشر:** أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على كوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

يقاس الدولار بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي:

$$\text{دولار أمريكي} = 59,67 \text{ دينار}^2$$

<sup>1</sup> شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر 1999، ص 140.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش - تقنيات البنوك - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية 2003، ص 97.

## المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

## 1. سعر الصرف الاسمي:

سعر الصرف الاسمي يعرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو عدد الوحدات من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أي عبارة عن مقياس لقيمة عملة أحد البلدان مقارنة بعملة بلد آخر حيث يتم تبادل العملات أو عمليات الشراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما في سوق الصرف حسب الطلب والعرض عليها في لحظة زمنية معينة، وبالتالي يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب حسب نظام الصرف الموجود في البلد، وارتفاع عملة ما مقارنة بعملة أخرى يعكس قوة اقتصاد هذا البلد، كما يمكن وجود سعرين اسميين في نفس الوقت، سعر الصرف الاسمي الرسمي يتم استعماله في المعاملات الرسمية وسعر الصرف الموازي، ويتم تداوله في سوق الصراف الموازية، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً.

## 2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدر التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية،<sup>1</sup> وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصراف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية<sup>(2)</sup> :

$$tcr = \frac{e p^*}{p}$$

<sup>1</sup> Bernard guillochons, Annie kawecki, économie internationale, Edition dunod, paris 2000.p142

<sup>2</sup> بلقاسم العباس-سياسات أسعار الصرف- مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص2.



حيث :  $P$ : سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية.

$P^*$ : سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

$E$ : سعر الصرف الاسمي.

حيث  $TCR$  يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية .

إذن يعبر سعر الصرف الحقيقي عن وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم. باعتبار انه يأخذ في الاعتبار تقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لا يؤدي إلى أي تغير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية .

## 1.2. مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي<sup>(1)</sup>:

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على

أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة وتعرف كالتالي<sup>2</sup>:

$$TCR = \frac{P^T}{P^{NT}}$$

حيث أن :

$P^T$ : سعر السلع القابلة للتجارة.

$P^{NT}$ : سعر السلع غير القابلة للتجارة.

<sup>2</sup> "جسر التنمية" سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث والعشرون نوفمبر/تشرين الثاني 2003.

<sup>2</sup> Bernard Guillochon-Annie Kaweeki (Economie internationale) 4<sup>ème</sup>, p44, Dunod, paris, 2003

وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي، وفي سنة الأساس يساوي واحد، ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية أي انخفاض في  $E$  (عكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية) يعتبر تحسناً حقيقياً، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في  $E$  ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

## 2.2. اختيار مؤشر سعر الصرف الحقيقي: اختيار مؤشر سعر الصرف الحقيقي يتوقف علي هدف

الدراسة، إن سعر الصرف الحقيقي يقيس القدرة التنافسية، حيث تظهر الكمية اللازمة من السلع الأجنبية لضرورة لشراء وحدة من السلع الداخلية .

إن ارتفاع (في حالة المعاكسة، انخفاض) سعر الصرف الحقيقي ينطوي علي أنه يتطلب أكثر (في حالة المعاكسة، أقل) عدد من وحدات السلع الأجنبية لشراء وحدة من السلع المحلية ومنه إذن نوع من فقدان (في حالة المعاكسة، ربح) في المنافسة<sup>1</sup>.

كما أن اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعمالية، مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القدرة الشرائية للعمالية للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هو الأكثر توفراً واستخداماً وينشر بشكل دوري<sup>(2)</sup>.

## 3. سعر الصرف المتعدد الحقيقي :

إلى جانب ما ذكرناه حول سعر الصرف الاسمي والحقيقي الثنائي (لدولتين) فيتم في الواقع المتاجرة مع العديد من الدول كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلف، هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للواردات والصادرات<sup>(3)</sup>.

<sup>2</sup> Maih Bahoya II junior ,op.cit ,P.45 .

<sup>2</sup> العباس بلقاسم، مرجع سابق، ص 5

<sup>3</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان 1999، ص 4.

فكيف يتم الانتقال من سعر الصرف الثنائي الحقيقي إلى سعر الصرف المتعدد الحقيقي؟<sup>(1)</sup>

إن الجواب بسيط جدا، إذا أردنا قياس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين فنستعمل متوسط مرجح (أثقال) بحصة التجارة مع كل بلد، ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقا من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات أو متوسط الاثنين معا، وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد ويعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجاريا أو بكل بساطة سعر الصراف الفعلي، أي أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.

### 1.3. سعر الصرف الفعلي:

إذن يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو يدل معلى مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى<sup>(2)</sup>. معادلة سعر الصرف الفعلي: باستعمال المعادلة الخطية - اللوغارتمية: سعر الصرف الفعلي الحقيقي (er) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (ne) معدلا بالفرق المثقل للأسعار الأجنبية والمحلية أي:

$$er = ne - (fp - dp) = ne - rp$$

$$ne = \sum_{i=1}^n w(1) \cdot e(1)$$

$$fp = \sum_{i=1}^n w(1) \cdot fp(1)$$

حيث (1) w أثقال التجارة الخارجية الثنائية و (1) e أسعار الصرف الاسمية الثنائية و (1) fp

مستوى سعر الدولة التي يتاجر معها.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس - سياسات أسعار الصراف - مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 2.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 105.

إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة يؤدي إلى اختلاف في قيمة سعر الصرف الفعلي<sup>(1)</sup>.

### 2.3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_1 / X P_0 (e^{pr})_0}{(P_0^P / P_0^r) / (P_1^P / P_1^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0} \times \frac{\left( \frac{P_1^P}{P_1^r} \right)}{\left( \frac{P_0^P}{P_0^r} \right)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p IREr_{pr} \times 100$$

حيث أن:

$P_0^P, P_1^P$ : مؤشر أسعار الدولة  $P$  في سنتي القياس و الأساس على التوالي:

$P_0^r, P_1^r$ : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

$IREr_{pr}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري مع

الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.<sup>(3)</sup>

$X_0^P$ : يمثل قيمة الصادرات إل الدول  $p$  في سنة الأساس ومقومه بعملتها

$Z_p$ : حصة الدولة  $p$  من إجمالي صادرات الدولة المعنية  $r$  مقومة بعملة هذه الأخيرة .

<sup>1</sup> بلقاسم العباس - سياسات أسعار الصرف - مجلة حسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 3.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 106.

<sup>3</sup> ص 4، مرجع سابق، سياسات أسعار الصرف - لعدد 23، نوفمبر 2003

إذا كان سعر الصرف الاسمي لبلد معين ثابت دون أي تغير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد ارتفع فهذا يعني أن سلع التصدير في هذا البلد سوف يرتفع ثمنها وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطا على ميزان الحساب الجاري.

#### 4. سعر الصرف التوازني:

و تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي ، أي أن سعر الصرف التوازني **et\*** يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر

الصراف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة <sup>(1)</sup> إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادي، وبذلك نجد وأن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وحالة المنافسة الكاملة.

ويلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية:

\*معدل نمو الدخل القومي.

\*معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

\*معدل التغير في سعر الفائدة.

\*اتجاه الطلب على النقود.

وتجدر الإشارة أن المتغيرات الأربعة ليست على نفس الدرجة من الأهمية في التأثير على سعر صرف التوازن.

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، الناشر دار زهراء الشرق القاهرة 1998، ص40.

## المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف، سنوجزها كآآتي:<sup>(1)</sup>

1. **وظيفية قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية.

وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية. وعن طريق سعر الصرف تجد الأسعار العالمية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع تعبيرها النقدي بعملات الوطنية. معني هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس الفاعلية المباشرة للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

2. **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع علي توفير وتأمين استيراد معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إتباع أسعار الصرف ملائمة تعمل علي تشجيع استيراد معينة. وبالعكس أيضا من الممكن عرقلة استيراد غير مرغوب فيها، بواسطة سياسة سعر الصرف.

3. **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان 1999، ص149.

إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها، فإنها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة الرصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، وتحسب هذه الآلية لسعر الصرف في حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلباً للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضاً.<sup>(1)</sup>

## المبحث الثاني: أنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف .

ارتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، أخذاً بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة، وهذه النظريات حاولت إيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف الآنية والآجلة حيث أن هذه النظريات تعرض مجموعة من علاقات التوازن التي تتواجد بين أسعار السلع وأسعار الصرف، وتحاول تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول.<sup>(2)</sup> وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تتعرض إلى أسعار الصرف وعلاقتها بمختلف المؤشرات، ومن بين هذه النظريات:

### المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

ظهرت هذه النظرية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى و الفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

#### 1 - ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية (P.P.A) *La partie des pouvoirs d'achat*

حاول الاقتصادي السويدي البروفيسور "Gustav Cassel" جوستاف كاسل، الذي قام بصياغتها عام 1922 أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة على الأخرى بخلاف أساس الذهب و قد خرج بنظرية تعادل القوة الشرائية التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية

1 — عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق ص 151

2 خالد الراوي وآخرون، "نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج، الأردن، 2000، ص، 544.

في سوق أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل<sup>1</sup>. ويتمثل الأساس النظري لهذه النظرية في فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج<sup>(2)</sup>. وللنظرية صورتان: الصورة المطلقة و الصورة النسبية.

## 2 - الصورة المطلقة للنظرية:

الفكرة التي تأسست أو بنيت عليها نظرية تعادل القدرة الشرائية في صورتها المطلقة بسيطة هي أن كمية السلع أو الخدمات التي تحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هو نفس المقدار أو الكمية من السلع و الخدمات التي تحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة إلى العملة الأجنبية<sup>(3)</sup>.

وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة<sup>4</sup>.

$$e_t = \frac{P_t}{P_t^*}$$

حيث أن:

$e_t$ : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

$P_t^*$ : مستوى الأسعار المحلية.

$P_t$ : مستوى الأسعار الأجنبية.

<sup>1</sup> مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر وتوزيع، القاهرة، 1997، ص129.

<sup>1</sup> بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهج اللبناني، الطبعة الأولى، 2009، ص 122.

<sup>2</sup> Bernard Guillochon, "économie internationale, edition dunod, Paris, 1998.p182

<sup>4</sup> REDRIGER DORNBUSH « Exchange rate and inflation the ill press » Cambridge. USA 1994. P266.



$$P_t = \sum \alpha_i \cdot P_{it} \quad \text{علما أن:}$$

$$P_t^* = \sum \alpha_i \cdot P_{it}^*$$

وتقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان،

بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تصبح<sup>(1)</sup>:  $P_t = P_t^* e_t$  حيث أن:

### 3 - الصورة النسبية للنظرية: *La PPA Relative*

لعلاقة  $R_{(ppa)} = P/P^*$  تفرض وجود مقارنة تامة وفورية للقوى الشرائية للعملات سواء المحلية أو الأجنبية، لكن تدخل الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بهذه العلاقة.

لذلك اهتمت نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى.

فترى في هذه الحالة وجود علاقة بين تغيير معدلات سعر الصرف ومستوى الأسعار  $P$  و  $P^*$  تسمى القوة الشرائية النسبية حيث:  $dR/R = dP/P - dP^*/P^*$

إذن معدل تغيير سعر الصرف يساوي فروق معدلات التضخم أي:

$$\text{نسبة تغير سعر الصرف} = \text{نسبة التضخم المحلي} - \text{نسبة التضخم الأجنبي.}$$

وهذه الصورة مشتقة من الصورة المطلقة إذ بإمكانية التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار في نفس الفترة بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها التأثير المباشر على سعر الصرف على افتراض توفر حرية التبادل الخارجي بين البلدين و تعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية استنادا إلى الصيغة التالية:  $R_1 = R_0 P/P^*$  حيث<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> Patrick artus, *économie des taux de change*, édition économique ,paris1997.p12.

<sup>2</sup> Bernard Guillochon, *économie internationale*, edition dunod, Paris, 1998 ,p84.

$R_1$ : سعر الصرف التوازني الجديد.

$R_0$ : سعر الصرف القديم.

$P$ : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

$P^*$ : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

#### 4 - الانتقادات الموجهة للنظرية:

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي الاقتصادي السويدي *GUSTAV CASSEL* كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

- إن النظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، لكن ميزان العمليات الجارية هو جزء من ميزان المدفوعات وسعر الصرف يمكن أن يتأثر بينود أخرى من ميزان المدفوعات. كما أن النظرية لا تأخذ عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف<sup>1</sup>.

- إذا كانت هناك صعوبات كثيرة تحول دون التحديد الدقيق للقوة الشرائية الداخلية لأي عملة عن طريق الأرقام القياسية، فما بالنا بما يحدث عند مقارنة القوة الشرائية لعمليتين أو أكثر، وكما رأينا فإنّ نظرية تعادل القوة الشرائية تركز أساساً على هذه المقارنة، هناك الكثير من السلع التي يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف أو العطب وخدمات السكن، من ثمّ تغير أسعار مثل هذه السلع و الخدمات لن يؤدي رغم تأثيره على الرقم

<sup>1</sup> Yves simon .marcher des changes et getion du risque de change , edition dalloz , paris 1995 ,p69

القياسي للأسعار إلى أي تغيير في أسعار الصرف طالما أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي<sup>1</sup>.

● تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير و يعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات مؤشرا أفضل في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف، نظرا لأن بنود هذا الحساب السلع والخدمات، دخل، الاستثمارات، التحويلات، تمثل عمليات منفذة تعبر بدقة عن مدى القدرة التنافسية للدولة، فإن تحقيق فائض في الحساب يدفع سعر العملة إلى أعلى ويحدث العكس في حالة وجود عجز<sup>2</sup>.

● النظرية أهملت أو تجاهلت نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود أثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات، كما أهملت التغيير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة<sup>3</sup>.

ورغم هذه الانتقادات، إلا أنها أدت إلى تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل خاصة عند اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول بدرجة كبيرة. كما أدت دورا في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملائها في ظل نظام حرية الصرف

المطلب الثاني: أهم النظريات الأخرى.

### 1. نظرية تعادل أسعار الفائدة: la partie des taux d'intérêt

مبدأ نظرية تعادل معدلات الفائدة يقوم على أن الفرق بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة يميل إلى التساوي مع الفرق بين معدلات الفائدة للعملاء المعنية، بصورة أخرى أسعار الصرف الآجلة للعملاء تتعادل مع تعادلات معدلات الفائدة.

<sup>1</sup> Patrick artus, économie des taux de change, édition économique ,paris1997.p04.

<sup>2</sup> Yves simon .marcher des changes et getion du risque de change , edition dalloz , paris 1995 ,p70.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2000. ص 77.

## 1.1 عرض نظرية تعادل أسعار الفائدة

يتحدد سعر الصرف الآجل لعملة ما في السوق الصرف بفارق معدلات الفائد بين بلدين، هذا الفارق يمثل ربح التأجيل report أو خسارة التأجيل déport، ويكون سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف العاجل عندما يضاعف ربح التأجيل إلى سعر الصرف الآجل، ويكون سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف العاجل عندما يتضاعف ربح التأجيل إلى سعر الصرف العاجل ويكون سعر الصرف الآجل أصغر من سعر الصرف العاجل عندما تحذف خسارة التأجيل من سعر الصرف العاجل، إذن نسبة ربح التأجيل أو خسارة التأجيل تساوي من المفروض الفرق بين معدلات الفائدة للبلدين.

تغير معدل الفائدة له تأثير مباشر على طلب الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تغير سعر الصرف وأول من صاغ هذه النظرية هو كيتز (J.M.Keynz)<sup>1</sup>

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1-i_D)$  حيث  $i_D$  معدل الفائدة يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عن تحويل الأموال إلى عمالات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني نقدا وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_E$  وإعادة بيعها لأجل يشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضياً:

<sup>1</sup> Yves simon, samir mannai, techniques financières international, edition economica, paris 2002.p186.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 120، 121.

$$(1) \dots \dots \dots M = (1 + i_D) = \frac{M}{cc} (1 + i_E) x ct$$

Cc: سعر الصرف الآتي (نقدا)

Ct: سعر الصرف الأجل.

$i_D$ : معدل الداخلي الاسمي

$i_E$ : معدل الفائدة الخارجي الاسمي

$$(2) \dots \dots \dots \frac{ct}{cc} = \frac{1+i_D}{1+i_E} \text{ المعادلة (1) تؤدي إلى أن:}$$

ونطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نتحصل على:

$$(3) \dots \dots \dots \frac{ct-cc}{cc} = \frac{i_D+i_E}{1+i_E} \text{ أو } \frac{ct}{cc} - 1 = \frac{1+i_D}{1+i_E} - 1$$

وإذا كانت  $i_E$  صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة (4):<sup>1</sup>

$$\frac{ct-cc}{cc} = i_D - i_E$$

إذن تسمح هذه النظرية بربط السوق النقدي الوطني بأسواق الصرف.

## 1 2- تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة:

رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الخصائص منها:

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملا مهما في توجيه طريقة وسلوك المحكمين.
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثار تذبذبية.
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف).
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية.

<sup>2</sup>مرجع سابق, ص 122 .

## 2 - نظرية الأرصد:

يتحدد سعر صرف العملة الوطنية عن طريق عرض العملات الأجنبية، تطلب النقود الأجنبية حسب النظرية التقليدية لميزان المدفوعات بغية اقتناء السلع و الخدمات من الخارج، عرض النقود الأجنبية يتحدد حسب وضع ميزان المدفوعات من مداخيل صادرات البلد و التدفق الصافي لرؤوس الأموال غير المصرفية.

تقوم النظرية في تكوين سعر الصرف على المدفوعات الخارجية لحساب أو ميزان المدفوعات أو العمليات الجارية وبالتالي التغيرات التي تحدث في مرنات الأسعار أو المداخيل على غثر التغيير في هيكل الاستهلاك المحلي للبلاد التي بإمكانها أن تحدث عجز جارية المدى طويل ومنه تعديلا تعادلا.

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات أو بالأحرى الحساب الجاري في الدول النامية، في غياب سوق حرة للصرف وفي ظل الرقابة على الصرف، العامل الرئيسي لتحديد ولتفسير تغيير سعر الصرف حيث تدفق أو خروج رؤوس الأموال من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات أهمية بالغة في تفسير مستوى سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري الذي يعبر عن جميع التسجيلات الخاصة بعمليات الواردات و الصادرات من السلع من شأنه أن يؤثر إيجابيا أو سلبيا على سعر الصرف الفعلي لأن الواردات و الصادرات مرتبطة بالعلاقة بين مستوى الأسعار المحلية و الخارجية، المعلومات التي يفرزها الميزان التجاري بشأن الشركاء التجاريين لها أهمية لحساب أسعار الصرف الفعلية و تحدي المستويات الملائمة لسعر الصرف المحلي لمختلف العملات<sup>1</sup>.

عجز أو فائض ميزان المدفوعات أو بالأحرى ميزان أو حساب العمليات الجارية يكون حسب نظرية ميزان المدفوعات هو السبب في تراجع أو تحسين سعر الصرف للعملة المحلية<sup>2</sup>. لكن هذه النظرية لم تعد كافية لتفسير تطور وتكوين أسعار الصرف ، مع الانتقال من الصرف الثابت إلى الصرف العائم، فالعلاقة بين العمليات الجارية وتكوين سعر الصرف لم تعد مهيمنة.

<sup>1</sup> لخضر زكراوي، تطور نظام الصرف في الجزائر أسباب وآثار التخفيض، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2002، ص 50.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 337.

## 3 - بعض النظريات الأخرى:

1.3 نظرية كفاءة السوق: السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثلا إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، عجز الميزانية، معدل التضخم،... إلخ.

## - في سوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة نجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة.

- تكاليف المعلومات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية .

إلا أن هناك جدلا قائم اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيًا، وهذا ما أدى على القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك/ أظهر بعضها اختبارات *GIDDY* و *DUFY* على التوالي في 1975-1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت *HUNT* 1986 ودراسات كيرني ومال دونالد 1989 يؤكد كفاءة سوق الصرف نسبيًا، في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف<sup>1</sup>.

## 2.3. النظرية الكمية: تلخص نظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع

الأسعار المحلية مما يؤدي على تغيير في معامل التبادل الدولي إذن نقص في الصادرات وبالتالي ميزان حسابي غير موافق، عامل كمية النقود يؤثر على القيمة الخارجية لعملة<sup>2</sup>. إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناءً على كمية النقود.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص122.

<sup>2</sup> جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2003، ص51.

3.3 النظرية الإنتاجية: تتلخص في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية

ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد في كل من الصناعة و الزراعة و التجارة و اتجاه مستويات المعيشة، كل هذه تعتبر بمثابة قرائن على درجة القوى الإنتاجية<sup>1</sup>.

فإذا فرضنا أن معدلات الإنتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان إنتاجها منخفضا نتيجة لظروف الحرب، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وهذا ما يعمل على انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات.

### المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف.

#### 1. نظام سعر الصرف الثابت:

في نظام سعر الصرف الثابت يقوم البنك المركزي أو الحكومة بتثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل بعض العملات الأخرى. وغالبا ما يتم استخدام الدولار الأمريكي لربط سعر الصرف الخاص بالعملة المحلية معه. وهناك بعض الدول التي تستخدم بعض العملات الأخرى المصاحبة للدولار الأمريكي مثل اليورو والين الياباني أو في بعض الأحيان تكون مقابل سلة من العملات في سوق العملات. ويتم استخدام ذلك النظام من أجل الوصول إلى استقرار أسعار الصرف بصورة كبيرة ما بين العملة المحلية والعملات الأخرى. ومن أجل الحصول على ذلك يقوم البنك المركزي بشراء وبيع العملة المحلية مقابل العملات الأخرى التي يتم ربط سعر صرف العملة المحلية بها من أجل الوصول إلى أكبر درجة ممكنة من الاستقرار للعملة في سوق العملات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1997 ص 342.



قيمة إحدى العملات مقابل الدولار الأمريكي تساوي **3 دولار**، فإن البنك المركزي المحلي سوف يحاول ضمان أن المعروض من العملة المحلية يعمل على ثبات سعر الصرف حول ذلك الرقم. ومن الممكن أن يقوم البنك المركزي بالوصول إلى ذلك من خلال الاحتياطي النقدي الأجنبي لديه. والاحتياطي النقدي الأجنبي هو الذي يقوم البنك المركزي باستخدامه من أجل التحكم في مستوى العرض النقدي في الاقتصاد وضمان أن حجم العرض النقدي في الاقتصاد عند المستويات المناسبة له<sup>1</sup>.

## 2.1 أنواع أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

أنظمة أسعار الصرف الثابتة تتمثل في نوعين اثنين، هما :

**1.2.1 أنظمة أسعار الصرف الثابتة ( لعملة وحيدة )** : تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخّل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية

لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة<sup>(2)</sup>.

إن عملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة، مثلما هو حاصل عند البلدان المصدرة للبتروول التي تفتقر صادرتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق وهو ما يميز العلاقات الاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية. كما أن بعض البلدان اختارت ربط عملاتها بالفرنك الفرنسي اعتباراً للإرث الاستعماري دون اعتبار للقوة الاقتصادية.

## 2.2.1 أنظمة أسعار الصرف الثابتة ( لسلة عملات )

تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال. ومن بين السلات المشهورة، سلة حقوق السحب الخاصة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> <http://100fm6.com/vb/showthread.php?t=138397> - 100fm6.com

<sup>2</sup> - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 115.

إن سلات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها، تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات، أو في هيكلهما معا.

### 3.1 تقييم نظام الصرف الثابت<sup>(2)</sup>:

#### 1.3.1 المزايا:

أ- إن هذا النظام يوفر إطارا راسخا للمبادلات الدولية مما يشجع هذه المبادلات، كما أن استقرار المعاملات الاقتصادية يؤدي إلى التوزيع الأمثل للمواد الاقتصادية، وإن كان هذا الرسوخ والاستقرار نسبيا، إذ من الممكن أن يتزعزع في حالات التخفيض والرفع بقيمة العملة وهو ما اتصفت به الفترة (1944-1973).

ب- تعمل على تحفيز التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال مع بلدان نفس منطقة العملة

ج- تكفل قاعدة الذهب لمن يطبقها أيضا التحكم في كمية النقود التي يسمح بإصدارها في المجتمع وهذه الميزة غير موجودة في ظل حرية الصرف والنقود الورقية القابلة للتحويل.

د- تقليل أثر الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار إلى الحد الأقصى.

هـ- إذا كانت العملات المكونة للسلة تتميز بالثبات والاستقرار، فإن عملية الربط في هذه الحالة تكسب سياسات الحكومة الثقة القوية.

#### 2.3.1 العيوب<sup>3</sup>:

أما فيما يخص عيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة، فيمكن ذكرها فيما يلي :

أ- يؤدي نظام الصرف الثابت إلى نشاط المضاربة، ولقد حدث ذلك على وجه الخصوص خلال فترة تطبيق نظام الصرف الثابت في ظل نظام بروتين وودز.

<sup>1</sup> الدولار الأمريكي أعلى وزن في السلة ويمثل 42 %، يليه المارك الألماني بنسبة 19 %، ثم الين الياباني بنسبة 15 %، وأخيرا الجنية الإسترليني والفرنك الفرنسي بنسبة 12 % لكل منهما.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 212-213 .

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، الأردن، 2004، ص 212-213

- ب- يصعب في ظل هذا النظام إجراء تخفيض لقيمة العملة.
- ج- يستلزم تطبيق هذا النظام الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطات من الذهب والنقد الأجنبي.
- د- مهما كان ثبات سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

## 2. نظام سعر الصرف الموعوم<sup>1</sup>:

سعر الصرف الموعوم هو عكس سعر الصرف الثابت، حيث يتم فيه تحديد قيمة العملة وسعر الصرف الخاص بها مقابل العملات الأخرى وفقا للآليات العرض والطلب، ولعل سعر الصرف الموعوم يرمز له في الغالب إلى السعر الذي يصحح نفسه بصورة تلقائية، حيث أن أي تغيير في معادلة العرض والطلب على العملة سوف يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الخاص بالعملة بصورة تلقائية دون تدخل من البنك المركزي. وفي الواقع فإن لا توجد عملة يتم العمل فيها بنظام تثبيت سعر الصرف أو التعويم بصورة مطلقة. وفي نظام سعر الصرف الثابت فإن السوق من الممكن أن يضغط على البنك المركزي للتأثير على سعر الصرف الخاص بالعملة. وفي بعض الأحيان في حالة عرض العملة المحلية لقيمتها الحقيقية مقابل العملة المربوطة بها، فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالسوق السوداء والذي قد يعرض حالة العرض والطلب الحقيقية ومنها سوف يضطر البنك المركزي لتغيير قيمة الربط سواء صعودا أو هبوطا ليتوافق سعر البنك المركزي مع الأسعار الغير رسمية المتداول عليها في السوق السوداء.

## 1.2 أنواع أنظمة أسعار الصرف الموعومة:

وفي نظام التعويم، من الممكن أن يتدخل البنك المركزي لتحديد سعر العملة الخاصة به في بعض الأحيان من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف الخاصة به، فهو لا يترك العملة تتحرك بحرية مطلقة وفقا للآليات العرض والطلب فقط، غير أن لهذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف العائمة وهي<sup>2</sup>:

1- المصدر <http://100fm6.com/vb/showthread.php?t=138397> - 100fm6.com

(1) . أحمد الجامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1980، ص 472-482.

**1.1.2. نظام سعر الصرف المختلط:** يجمع هذا النظام بين خاصيتين الثبيت والتعويم ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

### 2.1.2. نظام سعر الصرف المدار (التعويم المدار):

ضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات، كما تقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناء على التقديرات وعادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات من مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطيات الدولية تطورات أسواق النقد الموازية.

### 3.1.2. التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقاً لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام أغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد، ويكون التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق. يعتبر التعويم ظاهرة دولية لأن الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها ثلاثة أرباع حجم التجارة الدولية.

وهو وضع يسمح لقيمة العملة أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب قوى السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار لصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيوداً.

إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي يقتضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

## 2.2. تقييم نظام الصرف الحر:

حتى يتم الحكم على نظام ما لا بد من التعرض له ببيان كل من مزاياه وعيوبه :

1.2.2 المزايا: <sup>(1)</sup>

أ- عندما يحدث التوازن في سوق الصرف تلقائياً فإنه بذلك لا يحتاج إلى تدخل البنك المركزي لإحداث وحفظ التوازن وبالتالي لا توجد حاجة تدعو للاحتفاظ بقدر كبير من الاحتياطي من الذهب والنقد الأجنبي .

ب- يؤدي سعر الصرف الحر إلى علاج الاختلالات في المبادلات الخارجية وبالتالي القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عندما يكون ذلك ضرورياً، ومن خلال هذه الآلية فهو يحتفظ بالتوازن ويقضي على الاختلالات التي تستمر لفترات طويلة

ج- تستطيع الدولة في ظل هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات اقتصادية مستقلة، إذ تستطيع تقرير ما يناسبها من سياسات خاصة بالعملة.

د- يسمح هذا النظام بامتصاص جزء من ضغوط المضاربة إذ يلطف العلاقة المباشرة بين ضغوط المضاربة من ناحية وتغيرات الاحتياطات وأسعار الفائدة من ناحية أخرى وهو بذلك يمتص الأزمات. هـ- يتصف هذا النظام بسهولة إذ يقوم على التنظيم الآلي، ويتحدد سعر الصرف فيه وفقاً للعرض والطلب وهو يظهر التعادل الحقيقي لسعر الصرف ويستبعد مشكلات العملات النادرة. و- يعني هذا النظام السلطات المختصة من المسؤولية السياسية أمام الشعب عن تخفيض سعر الصرف.

2.2.2 العيوب: <sup>2</sup>

أ- إن من شأن التقلب في سعر الصرف الإضرار بالتجارة الدولية وعدم الاستقرار في المبادلات وحركة الاستثمارات بين الدول.

ب- لا يقضي هذا النظام على التبعية المتبادلة بين الاقتصاديات

ج- يصعب التخطيط في ظل هذا النظام

<sup>1</sup> Dominique plihom, les taux de change; édition la Découverte, Paris,1991,P82.

<sup>2</sup> السيد أحمد محمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 32-34.

د- يفقد هذا النظام جزءا كبيرا من فوائده في حالة عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال داخل الدولة، إذا أن ذلك لن يسمح للدولة باتخاذ السياسة النقدية اللازمة.

ه- إن هذا النظام لا يمنح المضاربة إذ يستطيع المضاربون في بعض الحالات تفسير الظروف السابقة والمصاحبة لبعض تغيرات سعر الصرف ويزيد تدخلها من سوء الأحوال.

الجدول رقم (1-1): تعدد أنظمة الصرف على مستوى الدول المتوسطة.

الدولة	نظام الصرف	سلة أو العملة المستهدفة ( Monnaie ) (cible)
الجزائر	المعوم المراقب	الدولار الأمريكي
قبرص	ارتباط ثابت	الاورو
مصر	التعويم المراقب	الدولار الأمريكي
الأردن	الربط الثابت	الدولار الأمريكي
لبنان	التعويم المراقب	الدولار الأمريكي
مالطا	الربط الثابت	الاورو 67 %، الدولار الأمريكي 21 %، £ 12 %
المغرب	الربط الثابت	سلة من العملات
سوريا	التعويم المراقب	الدولار الأمريكي
تونس	التعويم المراقب	سلة من العملات
تركيا	نظام الصرف المعوم المراقب	قاعدة نظام الصرف الحقيقي

Source : «FMI, World economic outlook», Ibid, «2000»

## المبحث الثالث: تحديد أسعار الصرف.

## المطلب الأول: كيفية تحديد أسعار الصرف.

تتدخل السلطات في سوق الصرف للحد من التذبذبات الواسعة لأسعار الصرف، كما تعمل على إرساء القيمة المثبتة الرسمية للعملة، كما قد توجد في بعض البلدان، التي تمارس سياسة التثبيت، أسواق صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية مع عدة عملات أجنبية. و تستخدم أغلبية العملات المثبتة، عملة تدخل رئيسية غالباً ما تكون هي الدولار الأمريكي أي انه تطرح أسعار البيع والشراء للعملات مع ضبط هامش ضيق بين الأسعار نسبة إلى الدولار.

وفي معظم البلدان تقوم السلطات النقدية بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر المحدد للعملة من طرف السلطة النقدية مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية بعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب التدخل المباشر للسلطات في سوق الصرف، قد تلجأ إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف نفسها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية الاقتصادية التي تواجه البلد. وعملية تثبيت سعر العملة الوطنية تتخذ عدة أشكال وفقاً لطريقة تحديد السعر المذكور وهنا يُميز بين ثلاث حالات<sup>1</sup>:

أ- الحالة الأولى: حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تبقى أسعارها ثابتة عبر الوقت تجاه العملة المرتبط بها، ما لم تغير السلطات النقدية في سعر الارتباط المركزي للعملة.

ب- الحالة الثانية: حالة التعويم الحر دون أي ارتباط.

في هذه الحالة، يتم تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، حيث لا يوجد سعر

<sup>1</sup>محمود حميدات، مرجع سابق، 1996، ص: 109.

صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، إنما يتغير سعر الصرف وفقا لآلية العرض والطلب والتغيرات التي تحدث، تتأثر بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى. أما تدخل السلطات النقدية فيقتصر على حالات الضرورة للحد من المضاربات وللحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

### ج- الحالة الثالثة: حالة الارتباط بسلة من العملات.

في هذه الحالة يتم ربط العملة بسلة من العملات تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية، كما يجب أن تعتمد أيضا عملة للتدخل يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات.

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات واسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، تنجم عن اختلاف النظم التي تحدد أسعار صرف العملات، كما أن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية، يساهم بدوره في هذه التغيرات، فاختلاف السياسات والأوضاع ينعكس مباشرة على أوضاع صرف العملات وتطور أسعارها التقاطعية، ويظهر هذا يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار. أما في حالة العملات الخاضعة لأنظمة التثبيت، فتأثير السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لا يظهر إلا في الأمد الطويل حين تجرى التعديلات على سعر الارتباط أو على نظام الارتباط ككل.<sup>1</sup>

والعوامل التي تتأثر بها أسعار صرف العملات يمكن إيجازها فيما يلي :

<sup>1</sup>الدولة و مشاكل عدم استقرار النقد- رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003



1. مستويات الأسعار النسبية<sup>(1)</sup>:

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض والطلب على السلع المحلية يزداد فيمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية، وفي الفترة الطويلة فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها.

2. رصيد لميزان التجاري للبلد (تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية)<sup>(2)</sup>:

إن الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن زيادة الطلب على الواردات تتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية ، حيث لن يتم نازيلاً يراجتلاًة نراقم بين تادراوات اراصو لبلد اام خلال فترة قنعم، اذ افا م لمهش انازيملا يراجتلا دوجو زجع ينعم ن افا لك اذ نيعي تادراوات لبلد اام يه بركا من ه تاراص، ي ا ن ا كانه مابلطى لاء علسلا مقيبنجلا ابركا ن م ب لطلا لاء علسلا مقيبلحا ن م بقل البلد اأخرى، لدهو نيعي انا هوقدة ضرعب ماملعم عاقل الهوصح لاء لقلنا بي نجلأ وبذلك سيزداد الطلب لى لاء تلامعلا مقيبنجلا ل بلقم ضلفنخ ابلطلا لى لاء قلمعلا مقيبلحا ادهو ي دؤي لى اضا فمخ اقمية لمعلا مقيبلحا علفتراو قمية قلمعلا مقيبنجلا.

## 3. الإنتاجية:

إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية أكثر من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة للأسعار الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لان السلع المحلية سيستمر بيعها أكثر من القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول

<sup>1</sup> د/عبد الحميد قدي- مدخل إلى السياسات النقدية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2003 / 2004- ص 136\_ 137.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف "الاقتصاد الكلي"، جدار كتاب العالمي، نلمع، الأردن، 2007 ص 428 .

الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبياً غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها<sup>1</sup>.

#### 4. التدخل الحكومي<sup>2</sup>:

يمكن أن تؤثر الحكومة في أسعار الصرف بعدة طرق مختلفة سواء عن طريق التأثير في جانب الطلب أو جانب العرض، ويمكن أن يكون التدخل الحكومي بعدة طرق، لثمة:

- فرض القيود على التحويل الخارجي.

- فرض القيود على التجارة الخارجية.

- بيع وشراء الأوراق المالية في أسواق العرض الأجنبية.

- التأثير في العرض والطلب من قبل الموردين والعملاء لثمة رابعا قد تلافيا، مخصتلا، تايتسم لخدلا بئرضلاو.

#### 5. بعض العوامل الأخرى<sup>3</sup>:

- ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، حيث يرتفع الطلب على العملة ومنه يرتفع سعر صرفها إذا ما تحقق فائض، وإذا تحقق العجز، فإن الطلب على العملة ينخفض ومن ثم ينخفض سعر صرفها.

- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، إذ يتأثر سعر صرف العملة من خلال حجم تيار الاستثمارات التي تدخل وتخرج من البلد، فتدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة ومنه يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس حين يكون التدفق خارج الدولة.

<sup>1</sup> د/محمود حميدات- نفس المرجع السابق- ص111

<sup>2</sup> ليدع بن حمرا يرسيدحما، نايماب محي مركز "لاقتصاديات قيلولدا" رالدا قيعمالجا، قيرلنكسلا، 2007، ص: 267

<sup>3</sup> الدولة و مشاكل عدم استقرار النقد- رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003

– ارتفاع معدل التضخم في الدولة، أو الكساد التضخمي، حيث تلجأ الدولة إلى اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات، فإن الأمر يتطلب تخفيض قيمة العملة والعكس صحيح. كذلك الحال في فترات الكساد التضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى التخفيض كي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها القدرة التنافسية.

### المطلب الثالث: دور سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف أداة هامة، يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تمت إدارتها بنجاح. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية وتقدير دقيق لتوقيت تأثير هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية؛ من هنا تتضح أهمية الفهم الكامل للأدوات والأهداف المرجوة التي ينتقل من خلالها أثر السياسة المتبعة إلى المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

#### 1. ماهية سياسة سعر الصرف :

هو مجموعة إجراءات وتدابير ووسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة تعتبر سياسة سعر الصرف أحد أهم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، خاصة في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الاندماج العالمي. وتزيد أهمية هذه القناة في حالة الدول النامية، حيث تتمتع أسواقها المالية بدرجات محدودة من التطور، كما يحول جمود أسعار الفائدة بها دون عملها كمتغير وسيط. وبالإضافة لما سبق، يختلف توقيت آثار تغيرات سعر الصرف وقيمتها على الناتج والتضخم من حالة إلى أخرى، مما يؤدي إلى اختلاف التوليفة المثلى المختارة من السياسات، وهو ما يؤكد بدوره على ضرورة فهم دور سياسة سعر الصرف بشكل واضح.<sup>1</sup>

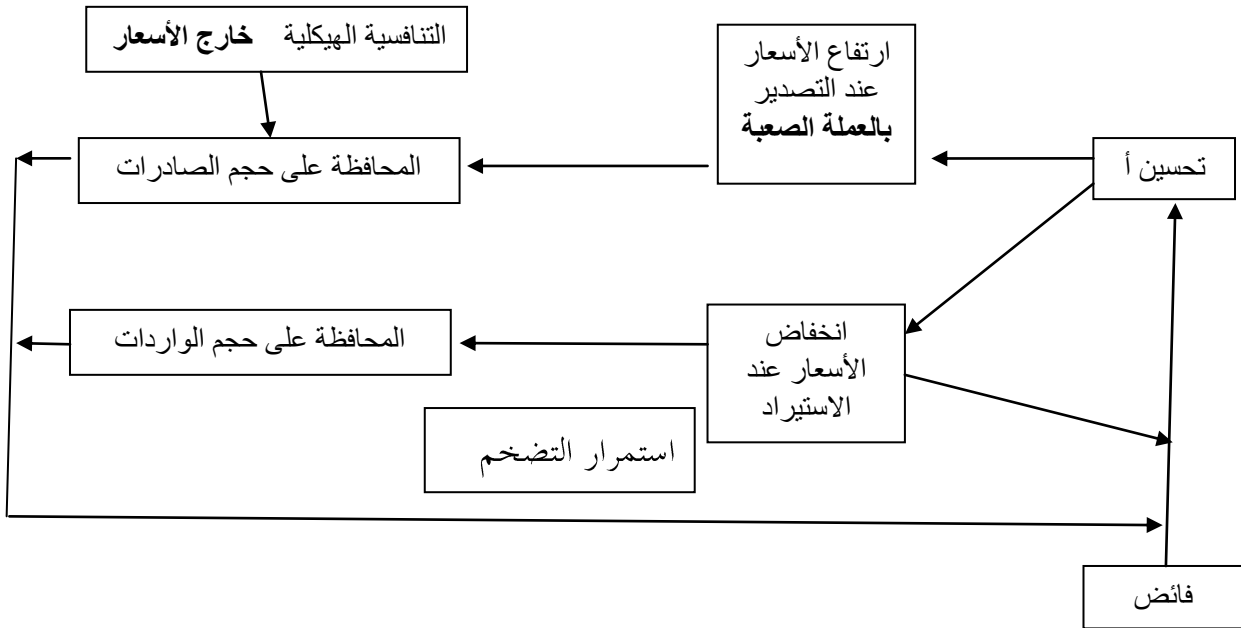
2. أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى سياسة الصرف كمختلف السياسات الأخرى على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه الأهداف:

<sup>1</sup> <http://www.palmoon.net/5/topic-2272-108.html>

1.2. مقاومة التضخم: تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم الجامع و المستمر لفترات طويلة وتحاول بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم و تخفيض معدلاته و مراقبته، وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم<sup>1</sup>.

يؤدي التحسين في سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسین تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983<sup>2</sup>.

الشكل رقم (1-1). مخطط يبين مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة الصرف<sup>3</sup>



<sup>1</sup> بلقاسم العباس-سياسات أسعار الصرف- مجلة حصر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 19.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 131.

<sup>3</sup> مرجع سابق، ص 131

**2.2. تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد على قطاع السلع الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً، إحلال الواردات و السلع التي يمكن تصديرها كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاض إلى زيادة استخدام عنصري في العمل و رأس المال في قطاع التصدير و في الصناعات المنافسة للاستيراد.

**3.2. توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع على أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، و عند انخفاض القدرة التنافسي الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي على ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.

ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف الصادرات التقليدي، سعر صرف الواردات الغذائية ... إلخ.

**4.2. تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير ونجحت هذه السياسة في ألمانيا عام 1948 حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية مما شجع التصدير، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وإعطاء قدرة تنافسية للمنتجات اليابانية في الأسواق العاملة ما بين 1970 - 1990 وتحت الضغوطات الولايات المتحدة

الأمريكية، غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الدين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد وساهم هذا التحسين للدين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج ما حاولت سابقا السلطات الفرنسية إبقاء العملة الفرنسية منخفضة نسبيا لتشجيع المنتجات الوطنية ورفع الصادرات الفرنسية نحو الخارج<sup>1</sup>.

### 3. أدوات سياسة سعر الصرف:

تستعمل السلطات العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف وأهم هذه الأدوات:

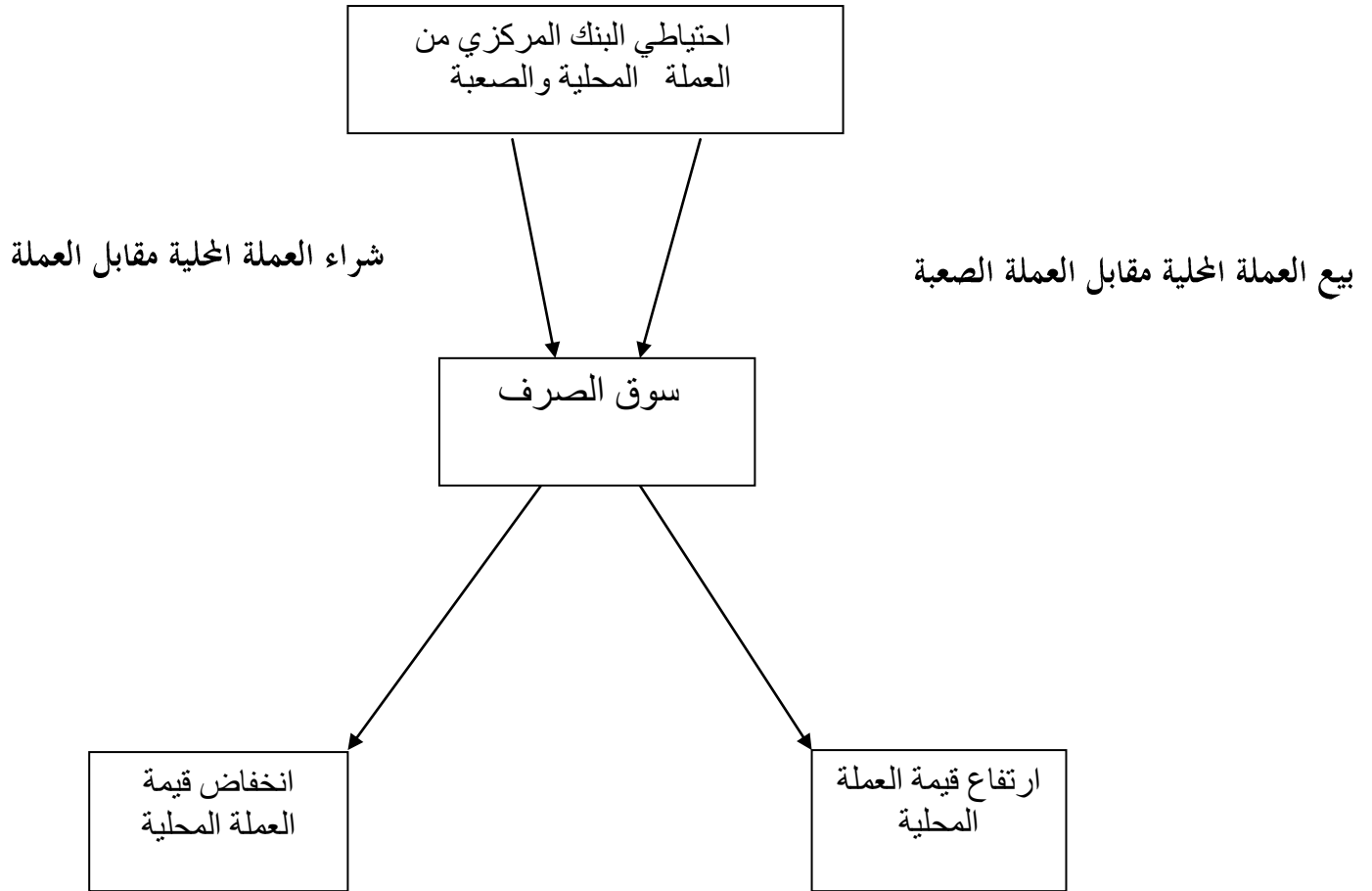
**3.1 تعديل سعر صرف العملة:** يمكن للدولة أن تقوم بتعديل سعر صرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا لما ترغب السلطات النقدية في تعديل ميزان المدفوعات حيث تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان الحسابي، فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالي من العجز في الميزان الحسابي وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي. فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لسياسة تعديل سعر صرف العملة لبلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته ووارداته إذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كمذلك، فان تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتستخدم هذه السياسة بشكل واسع لتشجيع الصادرات كذلك، مرونة الجهاز الإنتاجي حيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات. كذلك عدم القيام الدول الأخرى أو

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 132.

الشريكة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملائها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض واستجابة أو مطابقة السلع المصدرة للمواصفات التوعية والجودة والمعايير الصحية والأمنية<sup>1</sup>.

2.3. استخدام احتياطات الصرف : ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء ببيع العملات الصعبة التي تحتف ضبها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها والعكس في حالة ارتفاع قيمة العاملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة<sup>2</sup>.

شكل رقم (1-2): بين استخدام الاحتياطات الدولية لتحسين قيمة العملة الوطنية<sup>3</sup>



<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2000، ص 348

<sup>2-3</sup> J. Longatte, P. Vanhove, C. Viprey, économie générale, dunod, paris 2002.p116

**3.3. استخدام سعر الفائدة:** عندما تريد السلطات النقدية تحسين العملة المحلية تلجأ إلى رفع معدل الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن اعلي عائد وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية مما يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية لجأت فرنسا إلى هذا الأسلوب عندما رأت أن الفرنك اضعف من المارك وهذا برفع معدلات الفائدة في فرنسا أعلى من المعدلات الموجودة في ألمانيا<sup>1</sup>.

**4.3. مراقبة الصرف:** تعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تخدمها مثل هذه السياسة. وتأتي في مقدمة هذه الأغراض المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية وذلك بتقنين الكمية المحدودة المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة عليها مما يسمح بالإبقاء على سعر الصرف مرتفع للعملة الوطنية. كما أن من أهداف الرقابة على الصرف أيضا منع خروج رؤوس الأموال من الدولة بما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية.

كذلك فان من أهداف الرقابة على الصرف، وخاصة في الدول النامية الحد من الواردات غير الضرورية التي تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي. هذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية في التوازن الخارجي للدولة. كما يمكن أن يكون الغرض من الرقابة على الصرف هو لحصول على إيرادات لخزانة الدولة، فضلا عن تخفيف العبء الملي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة<sup>2</sup>.

**5.3. إقامة سعر الصرف متعدد:** يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات الشراء و البيع العملة الصعبة فيمكن اعتماد<sup>3</sup> نظام ثنائي أو أكثر سعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر العملة، احدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات الغير أساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، واخضع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة و الواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة و

<sup>1</sup> J. Longatte, P. Vanhove, C. Viprey, économie générale, dunod, paris 2002.p116

<sup>2</sup> حسين زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، 1999. ص80

<sup>3</sup> ammour benhalima، technique bancaires, edition dahleb, alger 1997.p27



يخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلاً على صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل شروط التي يضعها الصندوق النقد الدولي (FMI) والتي تقضي إلى عدم اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف، ويهدف نظام الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: تحديد سعر الصرف في الجزائر.

أدت الصدمة البترولية المضادة (سنة 1986) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت باختلال مزدوج في موازنة الدولة و في ميزان المدفوعات. (بشكل خاص)، نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي و المالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يكون ممكناً إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، و قد تمثلت عملية تعديل وتحديد معدل الصرف وفق الطرق الأربعة التالية :

-الانزلاق التدريجي.

-التخفيض الصريح.

-تقنية التسعير المسماة "fixing session".

-سوق الصرف ما بين البنوك.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص137.

**1. الانزلاق التدريجي :**

تمثلت طريقة الانزلاق التدريجي في تنظيم " انزلاق تدريجي " و مراقب، طبق خلال فترة طويلة نسبيا امتدت في نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وهكذا انتقل معدل الصرف من 4.936 لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائريا مقابل الدولار الواحد مع نهاية 1989. وانطلاقا من سنة 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 دينار للدولار الواحد في نهاية 1990 و قد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف المستوى الذي يسمح باستقراره و بالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، و قد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991. و على هذا الأساس استمر الانزلاق ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.766 دينارا مقابل الدولار الأمريكي الواحد، و يستقر عند هذا المستوى طيلة السنة أشهر الموالية قبل اعتماد طريقة التخفيض الصريح<sup>1</sup>.

**2. التخفيض الصريح:**

اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 وطبقا لما اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في إطار ترتيب الاستعداد الائتماني قرارا بتخفيض معدل صرف الدينار بـ 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل معدل صرفه إلى 22.5 دينار مقابل الدولار الواحد، و استقر سعر صرف الدينار حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس 1994.

غير أن هذا الاستقرار النسبي في معدل سعر الصرف الاسمي لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية : صدمات معاكسة في شروط التبادل، سياسات جبائية و نقدية توسعية، أدت إلى جعل التضخم في الجزائر، باستمرار أعلى من ذلك السائد لدى شركائها التجاريين. و بالتالي فإن قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية كانت قد ارتفعت نسبة 50 % بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993. بينما

<sup>1</sup> عبد الله منصور "السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات". أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم

الاقتصادية- جامعة الجزائر-2006/2007.ص351

ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي و السعر الرسمي في أوائل 1994 إلى 4 أضعاف بعد إن كانت قد انخفضت من حوالي 5 أضعاف في منتصف الثمانيات إلى 2 في سنة 1991.

و قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي (بتاريخ 94/04/10) و بدون سابق إعلان أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10 %، تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد و القرض (بتاريخ 94/04/10) و ذلك بنسبة 40.17 في المائة. و بهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينارا مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

و في انتظار اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف وابتداء من سبتمبر 1994 ألا و هي تقنية جلسات التسعير *fixing sessions*. ثم الاتفاق في إطار البرنامج على السماح " بانزلاق" ليصل سعر الدينار إلى 40 دينارا مقابل الدولار الواحد<sup>1</sup>.

3. طريقة التسعير *fixing* : و هي بمثابة نظام للتسعير بالمزاد العلني استهدف تدعيم قابلية الدينار للتحويل<sup>2</sup>. و هي تعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر و تجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر مع العلم أنهما كانت تعقد أسبوعيا في بداية انطلاقها.

و قد سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة و وفرت للصيرافة فرصة لتعميق معارفهم و إدراك تأثير المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف. كما مكنت في التحضير لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية، الضرورية لإنشاء سوق الصرف، لكن الأهم من ذلك أنهما مكنت من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض و الطلب.

و ما ميز تقنية الـ *fixing* التي استمر العمل بها إلى غاية 1995 هو نجاح بنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات و بما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف و السياسة النقدية . و يرجع ذلك طبعا إلى أحكام الصرف التي تملي على المصدرين بيع مداخلهم صادرهم إلى بنك الجزائر باستثناء المصدرين خارج المحروقات الذين بإمكانهم الاحتفاظ بـ 50 %

<sup>1</sup> عبد الله منصور "السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات". أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2006/2007 ص352

<sup>2</sup> على توفيق الصادق وآخرون ( 1996) السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

من مداخلهم. و بالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية فإنه يستنتج وجود العديد من طالبي العملات الصعبة (البنوك) مقابل عارض وحيد (بنك الجزائر). كما تجدر الإشارة إلى أن إعادة تشكيل احتياطات الصرف سمحت للسلطات المالية بإقامة قابلية تحويل تجارية فعلية للدينار الجزائري و أن التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات و اليسر المالي في المدى المتوسط مكن من توسيع مجال تحرير الواردات في بداية 1995 و الانتقال إلى قابلية تحويل العمليات الجارية عن طريق تحرير البنود غير المرئية و تم في هذا السياق الانتقال إلى مرحلة السوق المصرفية المشتركة للصرف<sup>1</sup>.

#### 4. سوق الصرف ما بين البنوك:

تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف بين البنوك في أواخر 1995، و هو ما شكل أحد الأهداف الهامة لبرنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998)، و قد أقيمت هذه السوق فعلا، و باشرت نشاطها ابتداء من يناير 1996. ما بين 1995 - 1998 تثمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي<sup>2</sup> بأكثر من 20% و اتبع بتدهور بـ 13% ما بين 1998 و 2001.

و بعد 16 شهرا من التثمين الحقيقي منذ 2002 بسبب تثمين اليورو مقابل الدولار الأمريكي، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في المنصف الثاني في سنة 2003 لإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002 بذل مستواه الذي كان سائدا في نهاية سنة 1995 و بين جوان وديسمبر 2003 تثمن الدينار مقابل الدولار 11.5 نقطة و تثمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (RÉER) بـ 7 2/1%.

ومنذ سنة 1995 كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي

مستقر. و بتدخله فإن البنك المركزي يؤثر بقوة على سعر الصرف الاسمي كي يحقق هدف سعر

الصرف الحقيقي و من الناحية العملية فإن البنك المركزي يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق

الصرف الأجنبي نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل :

<sup>1</sup> عبد الله منصور، "السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات". مرجع سابق. ص353

<sup>2</sup> reel = real efftrix exchange rate سعر الصرف الفعلي الحقيقي

- صادرات الجزائر تتشكل من أكثر من 98% من المحروقات.
  - قانونا مقبوضات الصرف الأجنبي لصادرات المحروقات يجب أن تحول إلى الدينار مباشرة لدى بنك الجزائر.
  - معاملات رأس المال تخضع إلى رقابة دقيقة.
- ويقرار ضمان القابلية للتحويل للدينار الجزائري بالنسبة للمعاملات الجارية منذ سنة 1997، فإن سوق الصرف الموازي قد أخذ في الانكماش، بحيث أن الفارق بين السوق ما بين البنوك والسوق الموازي تقلص إلى حوالي 25% فقط في نهاية 2003<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> sorsa pirrita ( 1999). Algeria- the real exchange rate, export diversification and trade protection. IMF working Papper. Psorsa @ imf . 059.

## خلاصة الفصل الأول:

يمثل سعر الصرف أداة هامة في الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فالتغيير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغيير في السعر الاسمي معدل للفروق في معدلات التضخم في كلا البلدين، وبالطبع فان القيمة الحقيقية للعملة، هي التي تأثر علي تنافسية منتجات البلد وبالتالي توازن المدفوعات انطلاقا من الميزان التجاري . وبالتالي يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري.

رأينا أن كل النظريات سعت لإثبات أو تحقيق التوازن في سوق الصرف بدا بنظرية تعادل القوي الشرائية التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عند تعادل القوي الشرائية العملة كل بلد في سوقها الداخلية مع قواهما الشرائية في سوق دولة أخرى . أما عن نظرية تعادل أسعار الفائدة أكدت على انه البلد الذي يكون له فائض في سعر الفائدة عليه أن يتوقع انخفاض في سعر الصرف ، لقد كان الهدف الرئيسي من كل نظام سعر صرف متبع إلى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات بحيث عملت أسعار الصرف الثابتة والمدار على تخفيض التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال، كما أكسبت الحكومات التي قامت بعملية الربط بعملات ثابتة ومستقرة، الثقة في سياساتها.

وقد تعرضت أسعار صرف العملات لتقلبات أدت بدورها إلى قيام مشاكل اقتصادية نظرا لتعدد العوامل التي تتأثر بها أسعار الصرف، مما يجعل تحديد أسعار الصرف مسألة معقدة لتعلقها ب الظروف الاقتصادية السائدة ولهذا تلعب سياسة سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول ، وذلك لما له آثار على الدخل وتوزيعه ، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة . وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف ، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد .

## مقدمة الفصل الثاني:

استفادت معظم الدول النامية بدرجة هائلة من الثروة التي خلقتها الزيادة الحادة في أسعار البترول في السبعينات ، و ترددت أصدااء الانفجار الاستثماري و التنموي في هذه الدول مع زيادة تدفقات التجارة و رؤوس الأموال و التكنولوجيا التي أدت إلى تحسين ملحوظ في مستويات المعيشة ن إلا أن فترة الازدهار سرعان ما انحسرت ، مما أدى إلى ظهور التباطؤ الاقتصادي الذي قاد في كثير من الحالات إلى تراجع معدلات النمو في الثمانينات ، مع هبوط أسعار و إنتاج البترول ، مما ترك الحكومات التي نما حجمها كثيرا في العقدين السابقين ، مثقلة بأعباء العجز و الديون و مواجهتها لأزمة اقتصادية خانقة عنها بتردي مستويات المعيشة من جهة و انخفاض معدلات الاستثمار و الإنفاق العام من جهة أخرى .

هذا ما أدى و ما زال يؤدي إلى حيرة و تساؤل بعض الاقتصاديين حول التناقض الحاصل لأنه رغم الفرص المتاحة لها و رغم غناها الوفير إلى أنها تعاني من أزمات مالية حادة و كذا ضعف طاقتها الإنتاجية ، و هذا ما أشار إليه الوزير الفترولي السابق خوان بابلوا ألفونسوا إثر ارتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي في تصريح هو اقرب إلى النبوءة قائلا " بعد عشرة أو عشرين عاما سترون بأم أعينكم الهدم الذي سيجلبه لنا النفط " .

بيد أن هذا التصريح الغريب و إن لم يجد له آذان صاغية آنذاك خصوصا الدول المنتجة للبترول إلا أنه في الحقيقة كان يشير إلى أهرة اقتصادية غاية في الخطورة تهدد الدول التي تعتمد على مورد واحد ، مما ينتج عنه تراخي إنتاج في القطاعات الأخرى و هو ما يعرف حاليا بمصطلح " العلة الهولندية " . سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الظاهرة لمحاولة فهمها و التطرق لأهم الكتابات والتحليلات التي تطرقت لهذا الظاهرة و ذلك بالإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم " العلة الهولندية " و ما أسباب ظهورها و ما أهم تأثيراتها على الدول المصابة بها ؟ ما هي أهم النماذج المفسرة لها؟
- ما هو مفهوم الربيع في النظرية الاقتصادية؟ ما هي الإمكانيات النفطية الجزائرية؟

## المبحث الأول: ضبط مصطلح العلة الهولندية .

لقد ارتبط تحليل مفهوم العلة الهولندية بالمدرسة النيو كلاسيكية في التجارة الدولية ، و كان جوهر هذا التحليل هو محاولة عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية .

## المطلب الأول: تعريف العلة الهولندية

العلة الهولندية ، المرض الهولندي ، العلة الربعية ، لعنة الموارد الطبيعية ، كما يطلق باللغة الفرنسية (*le syndrome hollandais*)، و باللغة الإنجليزية (*dutch disease*)، كل هذه المصطلحات تصب في معنا واحد رغم اختلاف طرق و أوجه تعريفه إذ يعرف على أنها:

1) هي حالة التوسع الفجائي و الغير متوقع لقطاع معين ، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى<sup>1</sup> .

2) أو هي حالة الانفجار (*un boom*) في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير ، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة و غير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية (*non échangeable*) و كذا الخدمات ، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية (*échangeable*)<sup>2</sup> .

3) نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على أثر مواتية إما من اكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام و القابلة للتصدير<sup>3</sup> .

## المطلب الثاني: تاريخ ظهور هذه العلة.

يعود تاريخ ظهور هذا المرض إلى سنة 1951 على إثر اكتشاف البترول و الغاز في بحر الشمال (هولندا) و الأرض الواطنة و كذا مناجم الذهب في استراليا ، بلاد الغال و جنوب فكتورية ، و قد نشر أول مقال في مجلة الإكونوميست البريطانية الصادر في احد أعدادها سنة 1977 ، و الجدول رقم (2-1) يوضح لنا التناقض الحاصل بين زيادة مداخيل الدولة وارتفاع إلا أن هذه الدراسات لم يكن لها صدى كبير إلى غاية أزمة النفط و الغاز في بداية السبعينات من القرن الماضي ( 1973 )، إذ

<sup>1</sup> -Jean-jaques nowak « le syndrome néerlandaise : relations intersectorielles et vulirabilité des branches . »

l'actualité économique ([www.erudit.org](http://www.erudit.org)), vol71 , septembre 1995 , p 309

<sup>2</sup> -Marc-antoine adam « la maladie hollandaise : une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole . » université de montréal , 2003 , p8

<sup>3</sup> -Alan gelb « oil windfulls : blessing or curse . » oxford university press, join 1989 , p 21



ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة السابقة ( *The Economist* ) في عددها 92 الصادرة في سنة 1982 للعاملين كوردن ( *CORDEN* ) ونيري ( *NEARY* ) تحت عنوان ( *Booming sector and dindustrialisation is smal open countrie* ) حيث تطرقنا إلى الأثر الانفجاري الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا (الأرض الواطئة) في الأراضي التابعة لها في بحر الشمال، وبهذا ارتبط اسم العلة الهولندية بهذا البلد. والجدول رقم (1-2) الموالي يبين لنا التناقض الحاصل بين زيادة مداخيل الدولة من جهة وارتفاع معدل البطالة من جهة أخرى.

### الجدول رقم (1-2): تطور بعض المؤشرات الشارحة للعللة الهولندية.

المؤشر	قبل الصدمة النفطية (1970-1965)	بعد الصدمة النفطية (1977-1971)
معدل نمو الدخل القومي (%)	16.8%	3.5%
معدل البطالة (%)	1.1%	5.1%
الرصيد السنوي للحساب الجاري	(-130) مليار دولار	(2+) مليار دولار

المصدر: مجلة الإكونومست، العدد 1982، 92، ص. 17.

يظهر لنا من خلال الجدول السابق التناقض الحاصل في الاقتصاد الهولندي، فمن جهة نلاحظ وجود فوائض مالية كبيرة ويظهر ذلك من خلال زيادة نمو الدخل القومي بنسبة 16.8% بعد أن كان 3.5% فقط، وكذا انتقال رصيد الميزان التجاري من حالة العجز (-130) مليار دولار إلى فائض قدر ب (2+) مليار دولار، ومن جهة أخرى نجد أن معدل البطالة ارتفع من 1.1% قبل الطفرة المالية إلى 5.1% وهذا يوحي بوجود خلل (علة) معينة.

يقول البروفيسور جوزيف ستغليز وهو الاقتصادي المرموق في جامعة كولومبيا وأيضاً حاصل على جائزة نوبل "بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية السخية اكتشف الهولنديون أنهم يواجهون معدلات متزايدة من البطالة... ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة... فالغريب أن العمال الهولنديون الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم مادياً من استحقاقات البطالة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - جريدة الجاردين البريطانية عدد 2007/8/18.

ومما زاد من تفاقم الظاهرة أن أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا، فكان أن ارتفعت أسعار السلع التي أنتجتها هذه الأخيرة مما أفضى إلى عجزها عن المنافسة الخارجية، بل وأصبحت الواردات من الخارج أقل سعرا ومن ثم أفضل اختيارا للمستهلك المحلي وكانت نتيجة هذا كله اضمحلال النشاط الإنتاجي (الصناعي بالذات) وتلك ظاهرة أخرى قد أطلق عليها وصف "اللاتصنيع" الأمر الذي جعل هذا الاقتصادي الكبير يحذر من اقتصاديات الاعتماد على الموارد الطبيعية لأنه يخلق في رأيه أوطانا غنية ومواطنين فقراء، وهذا جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.

وكما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية. ولا على صادرات المحروقات ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس إلزامية والكاكاو الغانية وعلى التنمية في أستراليا (المناجم والذهب)، واستغلال النفط في المملكة المتحدة، النرويج ونيجيريا. كما يمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد، كما حدث في مصر أو بنغلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية. أو في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا. أو مثلما حدث في اسبانيا في القرن السادس عشر التي تدفق إليها الذهب من أمريكا الجنوبية. وحتى في البلدان الفقيرة من حيث رؤوس الأموال وذات الفائض في اليد العاملة مثلا بنغلادش، تركيا، ومصر أصابتها العدوى جراء تحويلات العمال المهاجرين من الخارج.

**المطلب الثالث: أسباب ظهور العلة الهولندية.**

يعود ظهور هذه العلة لعدة أسباب نذكر أهمها:

### 1. التوسع في قطاع الموارد الطبيعية (لعنة الموارد الطبيعية):<sup>1</sup>

من الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي مثل النفط والغاز، البن، الذهب الألماس... إلخ في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة، وبالتالي سوف يؤدي إلى تحرير القيود المالية التي قد تقف حجر عثرة في طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه،

<sup>1</sup> - د. محمد إبراهيم السقا، "لعنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون

([www.economyofkuwait.blogspot.com](http://www.economyofkuwait.blogspot.com)) أكتوبر 2009.

غير أن التجارب العلمية أثبتت أن وفرة هذه الموارد مثل النفط قد تكون نقمة، وليس نعمة، على الدول المنتجة لها بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول.

إذ تشير التجارب الدولية إلى أنه لاستدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية، وإن كانت الأخيرة تساعد عليها، على سبيل المثال تمكنت دول ما يسمى بالنامور الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون أن يكون لديها موارد طبيعية، فعندما بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها 70 دولار، كما لم تركز عملية التنمية على أي وفرة في الموارد، على العكس تماما فإن كوريا الجنوبية تعد دولة فقيرة جدا في الموارد الطبيعية، ومع ذلك استطاعت أن ترسي أسس رصينة للتنمية المستدامة لاقتصادها بحيث أصبحت تولد دخلا للفرد من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم وبدون موارد طبيعية أيضا، والأمثلة عديدة في هذا الجانب. وفي الجهة المقابلة نجد أن معظم الدول النفطية مثلا سجلت مستويات ضئيلة إن لم نقل محتشمة في النمو، وسبب هذا التأثير السلبي يعود إلى:

- ميل قيمة عملة الدولة نحو الارتفاع مع اكتشاف مورد طبيعي ضخم كالنفط أو الغاز فيها، الأمر الذي يؤثر سلبا على درجة تنافسية هذه الدولة على المستوى العالمي.

- تزايد الاعتماد على إيرادات تصدير الإنتاج من المورد الطبيعي، مثلما هو الحال في كثير من الدول المنتجة للنفط كالكويت والجزائر، والمشكلة هنا تتمثل في ضعف قدرة الدولة على التخطيط ماليا بشكل دقيق نظرا لعدم القدرة على السيطرة على توقيت تدفقات الإيرادات نتيجة لعدم انتظامها، الأمر الذي يجعل الاقتصاد برمته تحت رحمة تقلبات أسعار الصادرات من المورد الطبيعي، وهو ما يعرض الاقتصاد المحلي لتقلبات شديدة نتيجة لعدم استقرار الأسعار والطلب في السوق العالمي.

- تغير الأوضاع الاجتماعية والسياسية المصاحبة للوفرة، والذي تنشأ عن تزايد المطالب برفع مستويات الأجور والضمان الاجتماعي... إلخ، وبصفة خاصة عندما يرى المراقبون أن عوائد التصدير من المورد الطبيعي لا تتحول إلى أصول رأسمالية حقيقية من خلال المشروعات المختلفة في البنى

التحتية اللازمة لدفع عجلة الاستثمار وتنويع مصادر الإنتاج والدخل، وزيادة التنافسية للاقتصاد الوطني على المستوى الدولي.

والأمر الخطير هو سيادة ثقافة الاتكال على هذه الثروات وأنه ليس على المواطنين في تلك الدول العمل بجد، حيث أن كافة الاحتياجات سوف يتم توفيرها بواسطة الدولة اعتمادا على رصيد الثروة النفطية القائم.

## 2. المساعدات الأجنبية:<sup>1</sup>

تؤدي زيادة الأموال الخارجية الناتجة عن المساعدات الأجنبية (كما هو الحال في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا) إلى التأثير المباشر على عملة الدول المستقبلية لها إذ تؤدي إلى زيادة مؤقتة الصرف الأجنبي المتاح، مما يخلق ضغوطا تصاعدية على الأجور الحقيقية للقطاعات في مجال السلع التجارية وانخفاض في القدرة على المنافسة الخارجية. ويعود الانخفاض في الصادرات أمر لا مفر منه ما لم يتم وضع سياسات محددة.

## 3. الاستثمار الأجنبي المباشر:

هذا المرض يمكن أن يأتي أيضا من التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، إذ قد تؤدي إما إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها، وهذا يتوقف على ما إذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم رأس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا، وذلك حسب ما يلي:

- إذا كانت هذه الموجودات الجديدة تستخدم لتمويل الاستهلاك المحلي، فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغير تجارية (الخدمات)، وبما أنه يتم تحديدها داخليا، عكس الأخرى والتي يتحدد سعرها في الأسواق الدولية، ضف إلى ذلك ارتفاع قيمة العملة المحلية كل هذه العوامل تسبب في زيادة المطلوب من السلع غير تجارية على حساب الأخرى وهذا يفضي إلى إعادة التخصيص نحو إنتاج هذه الأخيرة، فتوجه هذه الاستثمارات إلى هذا التخصيص مما يؤدي في الأخير إلى عجز الحساب التجاري في ميزان المدفوعات. ومن هنا فإن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الحقيقي

<sup>1</sup> - Marc Antoine Adam «La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole », idem, pp, 13-14.

لا يمكن التنبؤ بها.

- إذا كانت هذه الموجودات الجديدة تستخدم لتمويل التراكم الرأسمالي، وهنا نميز حالتين:

(أ) إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يركز في قطاع السلع التجارية (القطاع الإنتاجي)، فإنه يؤدي إلى زيادة العرض لهذه السلع وبالتالي الزيادة في حساب الميزان التجاري ونحسن في موازنة ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى تقدير حقيقي لقيمة العملة بعد ذلك.

(ب) إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجه نحو القطاعات الغير إنتاجية (قطاع السلع الغير تجارية) فهذا يؤدي إلى عكس العملية الأولى فيتدهور سعر الصرف الحقيقي وبالتالي يخلق أعراض الإصابة بالمرض الهولندي.

من هنا يتبين لنا أنه وعلى الرغم من اختلاف وتنوع مصادر هذه الأموال الأجنبية إلى أنها تصب في جوهر واحد وهو أن سبب ظهور هذه العلة يتمحور إما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هذا الأخير في قطاعات منتجة.

#### 4. التطور التكنولوجي:

يعد التطور التكنولوجي من بين أهم سمات الصناعة الحديثة، إذ أن دقة الآلة وسرعتها وكذا سهولة التحكم جعل منها عنصرا من عناصر الإنتاج، خصوصا إذا انحصر هذا التطور في بلد معين وفي مدة معينة، مما يجعل من خفض التكاليف وزيادة الأرباح الكبيرة على المدى القصير، وهذا ما قد يخلق مشاكل على المدى المتوسط والطويل وبالتالي ظهور أعراض العلة.

#### المطلب الرابع: آثار العلة الهولندية على الاقتصاد.

إن أي توسع في قطاع التعدين (المناجم مثلا) له أثرتين سلبيتين أساسيتين على قطاع الصناعة وكذا الزراعة وهما: أثر الإنفاق وأثر إعادة تخصيص الموارد (حركة الموارد).

#### 1. أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الإنتاج) <sup>1</sup>: ونعني بها حركة تنقل عوامل الإنتاج

(العمل) من القطاع المتأخر إلى القطاعين التوسعي وقطاع الخدمات، وذلك نتيجة لتوسع قطاع

<sup>1</sup> - Jean Philippe Koutassila « Le syndrome Hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », centre d'économie du développement, Université Montesquieu Bordeaux IV, France, pp, 9-10.

التعدين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي إلى انتقالها من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة) إلى هذا الأخير، نظرا لارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية مما يجعل بتوسع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي.

## 2. أثر الإنفاق:

إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية وعلى اعتبار عقلانية المستهلك فإنه سيفضل الأولى عن الثانية وهذا ما سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة وبالتالي عجز الميزان التجاري وفي الأخير عجز في ميزان المدفوعات.

## 3. آثار أخرى للعلة الهولندية:

هناك آثار أخرى لهذه العلة على مستوى الاقتصاد الكلي وكذا الجزئي نذكر منها:

### 1.3 الإنفاق الغير منتج لعوائد الدولة:

ويظهر ذلك في أوجه الإنفاق لمجموعة العوائد المالية الوفيرة للدولة، فغالبا ما توجه نحو استثمارات غير إنتاجية يكون الهدف منها خلق قيمة مضافة للمجتمع.<sup>1</sup> فتجد أغلبها توجه نحو البنى التحتية وكذا إنشاء المدن الكبرى وناطحات السحاب... إلخ، بحيث تعتمد هذه المشاريع على كثافة كبيرة للموارد المالية.

وتساعد هذه العلة أيضا على تفشي الفساد الاقتصادي لما تخلقه هذه الثروات من وفيات مالية ضخمة، إذ أن تلك الثروات الربعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن

<sup>1</sup> - Jean Pierre Angelier « réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures », (document à l'appui d'une conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Mentouri de Constantine), Université Pierre Mendès France de Grenoble, 24/04/2004, p. 11.

العمل والإنتاج بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات أو بالأدق بيئات أو مناخات سياسية تنمو في غمارها التزايدات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية.

### 2.3 أثر العلة على الاستقرار الدولي:<sup>1</sup>

بحلول 2006 تقلص عدد الحروب الكبرى (على اعتبار نسبة الوفيات) من 17 حربا نهاية الحرب الباردة إلى الخمس (1/5)، وكذا تقلص عدد الحروب الصغرى هو الأخرى من 33 إلى 27 وعلى الرغم من هذا التوجه فإن هذا العدد لم ينخفض في الدول النفطية، إذ أن حوالي ثلث (1/3) الحروب لأهلية يدور في تلك الدول النفطية بعد أن كانت لا تتعدى الخمس في عام 1992، ومن المتوقع أن يزداد في المستقبل عدد التزايدات ذات الدافع النفطي مع ارتفاع أسعاره.

وهناك ما يزيد عن 12 دولة إفريقية وحوض قزوين وجنوب شرق آسيا أصبحت مؤخرا أو في طرقها أن تصبح مصدر مهم للنفط والغاز بغض هذه الدولة ومن ضمنها تشاد وميانمار وتيمور الشرقية، والعراق والتي تعاني فعلا من الصراع الداخلي، والنفط ليس المصدر الوحيد الذي يجلب التزايدات لمالكيها، فمثلا الماس وغيره من المعادن النفيسة، لكن ما يميز النفط أنه السلعة المطلوبة أكثر من غيرها من السلع في العالم كما أن لكثير من الدول تعتمد عليه، إذ أن هذه الثروة غالبا ما تشجع على:

- إحداث عدم استقرار اقتصادي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي.
- غالبا ما تساعده الثروة النفطية على دعم التمرد (العراق، نيجيريا، كولومبيا، السودان).

### 3.3 العلة الهولندية والتضخم المستورد:

يعرف التضخم المستورد على أنه التضخم في دولة ما، ناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها، فهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبة بمئة.

بعد الصدمة النفطية 1973-1974، ارتفعت تكاليف إنتاج المواد في العام، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في المواد المختلفة (غذائية، استهلاكية، وسيطة... إلخ)، ولأن النفط يدخل

<sup>1</sup> - مقال ل: مايكل روس في جريدة الميثاق الصادرة بتاريخ 2009/01/06 تحت عنوان "العلاقة بين الثروة النفطية والتزايدات الداخلية".

في تكاليف إنتاج جميع هذه السلع مما جعل الدول المستوردة لنفط تدفع ثمن زيادة تكاليف إنتاج المواد التي تستوردها وبالتالي ظهر التضخم فيها، وبما أن أغلب الدول النفطية هي أحادية التصدير انعكس هذا التضخم عليها، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير عدة أضعاف زاد من الإنفاق العام في تلك الدول على المشاريع المختلفة (طرق، جسور، محطات معالجة، مياة، مباني) وزيادة الإنفاق العام أدى إلى زيادة العرض النقدي، أي زيادة السيولة النقدية، وإذا كان النمو في عرض النقود، لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

من هنا نجد أن الطفرة المالية الناتجة عن تغير أسعار النفط لها انعكاسين أحدهما داخلي وهو تضخم داخلي ناتج عن ارتفاع السلع المحلية وآخر خارجي ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

**4.3 تأثير العلة على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى:** ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-2): أثر العلة الهولندية على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى

الميزان (إيجابي أو سلبي)	المظاهر والآثار	طبيعة التوازن
+	➤ تحسين التوازن في المالية العامة، وتعزيز الدور الاقتصادي لها.	مالية الدولة (الإنفاق)
+ -	➤ التحسن في الميزان الخارجي. ➤ الرفع من قيمة العملة الوطنية مما ينتج عنه فقدان القدرة التنافسية للاقتصاد الإنتاجي.	ميزان المدفوعات وسعر الصرف
-	➤ انخفاض إنتاجية القطاعات المنتج (الصناعي) مع وجود توسع في قطاع التعدين وكذا الخدمات.	توازن القطاعات
-	➤ تذبذب شديد في الأسعار تميل غالبا إلى الارتفاع (تضخم).	توازن الأسعار
-	➤ تراجع القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على التنافس بسبب المنافس الدولية.	التشغيل الكامل
-	➤ نمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) خارج القطاع الإنتاجي.	النمو

Source: Jean Pierre Angelier «réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures», (document à l'appui d'une conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Mentouri de Constantine), Université Pierre Mendés France de Grenoble, 24/04/2004, p. 13.



## المبحث الثاني: علاقة العلة الهولندية بالمدرسة النيو كلاسيكية.

إذا النظرية الكلاسيكية تعطي لنا تفسيراً عن أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول على أساس اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، إلا أنها بالمقابل لم تعط تفسيراً لأسباب هذا الاختلاف من بلد لآخر. لقد جاءت المدرسة النيو كلاسيكية وأهم ما وجهت للمدرسة التقليدية من انتقاد هو اعتبار أن العمل هو أساس لقيمة السلعة.

في هذا الخضم، جاء هكشر وقام بتوسيع نموذج نظرية التجارة الخارجية من عنصر إنتاج واحد ألا وهو العمل، إلى عاملي إنتاج أو أكثر (العمل، رأس المال، والأرض). لقد أشار هكشر إلى أن التفاوت في قيمة السلع لا يرجع بالأساس إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل كما يقول ريكاردو، بل على أساس ما أنفق على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلعة. والنتيجة إذا حسبته هو أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وليس على أساس التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج.

ومن هنا وعلى اعتبار تحليل ظاهرة العلة الهولندية وجب علينا أولاً فهم صيغة التبادل الدولي الذي يجب وضعه كقاعدة لفهم هذه الظاهرة، وهذا ما يدعونا إلى ربطها بنظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لـ: هكشر<sup>1</sup> و أولين<sup>2</sup>.

## المطلب الأول: نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لـ: هكشر و أولين (Hecksher-Ohlin).

لقد جمعت النظرية الاقتصادية بين كل من مساهمة هكشر بالإضافة إلى أولين في مساهمة واحدة وذلك من أجل بناء وتكوين ما يسمى الآن بـ: "نظرية هكشر و أولين"، بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي. لقد بنيت نظرية هكشر و أولين على عنصرين هاميين من عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال. فبعض الدول تمتاز بوفرة نسبية في رأس المال، فالعامل في هذه الحال يتوفر على تشكيلة متعددة

<sup>1</sup> - هو اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة Uppsala سنة 1907. يعتبر مؤسس المدرسة السويديّة للاقتصاد، من مؤلفاته: أثر التجارة الخارجية على التوزيع، عام 1919، والذي من خلاله تطرق إلى عرض مضمون نظريته.

<sup>2</sup> - اسمه بالكامل Bertil Gotthard Ohlin يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية. ( the modern theory of the dynamics of trade ) 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد، درس على يد إيلي هيكشر بستوكهولم، من مؤلفاته: "جهوية وعملة التجارة"، سنة 1933.

ومتنوعة من الآلات والمعدات؛ بالمقابل يتميز عموماً الأجر في هذه الحالة بالارتفاع مقارنة بعائد رأس المال. إن إنتاج سلع تتطلب يد عاملة كثيفة في هذه الدولة (النسيج، الألبسة، الفلاحة والزراعة) يترتب عنها ارتفاع أثمانها في السوق المحلية بسبب استغلال العنصر النادر في إنتاجها. نفس الحال ينطبق في الدولة الثانية التي تتوفر بمقابل ذلك على وفرة نسبية في العمل مقارنة برأس المال، ولكن تستخدم توليفات يغلب عليها عنصر رأس المال في إنتاج السلع (الميكانيك، البتروكيما، الأجهزة الإلكترونية...) هنا تأتي النظرية وتوصي بإنتاج السلع التي تحوز كل دولة على وفرة نسبية في عناصر الإنتاج<sup>1</sup>، فالدولة الأولى تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية والتي تستخدم كثافة رأس المال بسبب التوفر النسبي لهذا الأخير، وتتخصص الدولة الثانية في إنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام مكثف لعنصر العمل حسب النظرية، فإنه ليس الكمية المطلقة المتوفرة من عناصر الإنتاج هي الأهم بل الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وعلى هذا الأساس يتم التبادل الدولي.<sup>2</sup>

من هذا المبدأ اعتمدت أغلب التحليلات التحليل النيوكلاسيكية في تفسير ظاهرة العلة الهولندية، وستتطرق في ما يلي إلى أهم النظريات النيوكلاسيكية المفسرة لها.

**المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية وعلاقتها بالعلة الهولندية.**

## 1. نظرية Rybszcynski:

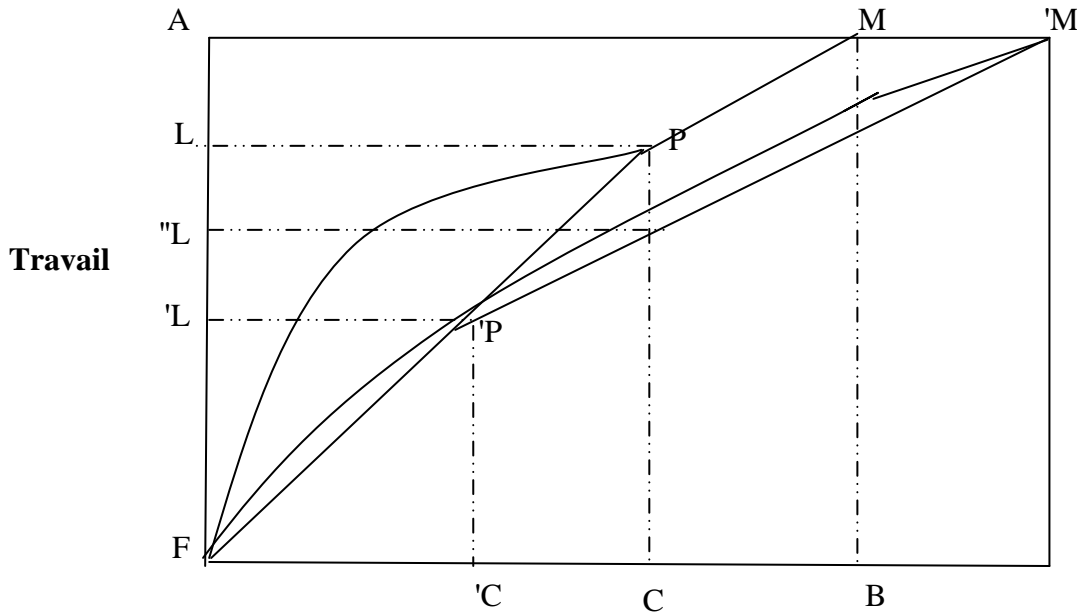
### 1-1- تقديم النظرية:

جاء بها الاقتصادي Rybszcynski سنة 1955، وتدرس أثر زيادة أحد عوامل الإنتاج على التبادل الدولي، بمعنى آخر تدرس التغيير الهيكلي لاقتصاد ما في حالة زيادة اتمام هذه الأخير على عامل إنتاجي محدد (يد عاملة أو رأس المال) وهذا تحت فرضية أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون ثابتة PT/PK وتنص على ما يلي: "كل استعمال مكثف لعامل إنتاجي في قطاع معين لا بد ما سيؤدي إلى توسع هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى" وللإيضاح أكثر لدينا الشكل رقم (1-2):

<sup>1</sup>- Alan Samuelson, « économie internationale contemporaine », Opu, Alger, P. 83.

<sup>2</sup>- عبد السيد بن ديب، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر-"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص. 29.

الشكل رقم (1-2): المنحنى البياني لنموذج Rybczynski  
Capital



**Source :** Jean Philippe Koutassila « le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », centre d'économie du développement, Université Montesquieu- Bordeaux IV, France, P. 03.

## 2.1. تحليل المنحنى:

لنفترض دولة ما تنتج نوعين من سلع الأولى غذائية والثانية صناعية بحيث تستغل اليد العاملة بشكل مكثف في السلع الأولى ورؤوس الأموال في السلعة الثانية.

✓ يمثل المحور (FA): تغير كميات العمل المطلوبة.

✓ المحور (AM): تغير كميات رؤوس الأموال المطلوبة.

✓ (P): نقطة التوازن الابتدائية.

✓ (FPM): دالة الإنتاج المشتركة للسلعتين الغذائية والصناعية قبل التوسع بحيث:

✓ (FP): دالة إنتاج السلع الغذائية (اللون الأخضر)، إذ تستعمل (FL) من اليد العاملة

و (FC) من رؤوس الأموال.

✓ (PM): دالة إنتاج السلع الصناعية (اللون الأزرق)، إذ تستعمل (LA) من اليد العاملة

و (CB) من رؤوس الأموال.

✓ (FM'): دالة الإنتاج المشتركة بعد التوسع.

نفترض الآن حدوث زيادة في استعمال رؤوس الأموال في القطاع الصناعي (توسع)، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (AM) من النقطة الابتدائية (M) إلى نقطة أخرى جديدة ( $M^2$ ) وهذا يدل على تحلي الصناعات الغذائية على كمية من اليد العاملة فتصبح ( $FL^2$ ) بعد أن كانت (FL) وكذا رؤوس الأموال إذ يتقلص استعمالها ويصبح ( $FC^2$ ) بعد أن كان (FC) وانتقالها إلى إنتاج السلع الصناعية فينتقل المنحنى (FPM) من نقطة توازنية (p) إلى نقطة توازنية جديدة ( $p^2$ ). ويمكن أن نستنتج بأنه لأجل استغلال ( $CC^2$ ) من رؤوس الأموال في القطاع الصناعي لا نحتاج إلا لـ ( $LL^2$ ) من اليد العاملة من نفس القطاع. وبهذا سيؤدي تراكم رأس المال في القطاع الصناعي إلى ازدهار هذا الأخير على حساب القطاع الغذائي.

وعلى ضوء هذه النظرية يتم تحليل ظاهرة العلة الهولندية على أن كل اكتشاف لمورد طبيعي جديد يؤدي إلى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقالهما من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى هذا الأخير إلى ويعرف هذا بأثر "انتقال عوامل الإنتاج" وكذا إمكانية تغطية تكاليف هذا القطاع (التوسعي) على عكس القطاعات الأخرى أو كما يعرف بـ "أثر التكاليف"، ونتاج ذلك تأخر القطاعات الإنتاجية الأخرى وازمحلها ويعرف ذلك باللاتصنيع (Désindustrialisation).

## 2. نظرية النمو الفقير لـ Bhagwati

جاء بها الاقتصادي Jagdish N. Bhagwati وهي تركز على مفهوم عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، وتنص على أن "كل تحسن في صادرات بلد ما لسلعة مصدرة قبلا تؤدي إلى خفض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد"<sup>1</sup>. ذلك لأن التوسع الحاصل في أحد القطاعات يؤدي إلى زيادة صادرات هذا البلد لهذا النوع من السلع وبالتالي ينعكس هذا النشاط إيجابيا في بداية الأمر على الاقتصاد فيزداد الدخل القومي وكذا الفردي يرتفع سعر صرف البلد وسرعان ما تصبح هذه السلع غير منافسة محليا مما يجبر المستهلكين على تفضيل

<sup>1</sup> - NAKOUMDE NDOUMTARA, « boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable », thèse de doctorat, université d'auvergne Clermont- Ferrand i, juin 2007, p.63.

السلع المستوردة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي هذا التوسع إلى استقطاب عوامل إنتاج إضافية من القطاعات الأخرى نحو القطاع التوسعي وأكثر من ذلك تعتبر سياسة إغراق السوق الدولية بالمنتجات التوسعية إلى خفض الطلب عليها بسبب زيادة العرض على الطلب، ويأتي نتاج كل هذه العوامل إلى ظهور نوع من التناقض فمن جهة زيادة موارد الدولة ومن جهة أخرى تناقض النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى وهذا ما يعرف بفتح النمو المفقر.

### المبحث الثالث: النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية:

بعد الأزمة النفطية العالمية في سبعينات القرن الماضي، وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية ظهرت عدت اختلالات في سياسات التبادل الدولي، خصوصا في البلدان التي يقوم اقتصادها على تصدير البترول والغاز، وسنحاول في هذا الجزء إلقاء الضوء على مختلف النماذج المفسرة لهذه الظاهرة.

#### المطلب الأول: نموذج سالتير وسوان (Salter et Swan) 1950:<sup>1</sup>

##### 1. تقديم نموذج سالتير وسوان :

وضع نموذج سالتير وسوان سنة 1950 من قبل اثنين من خبراء الاقتصاد الاسترالي سالتير وسوان *Salter et Swan*, يهدف إلي غرضين :

الأول، لأنها تتيح لتحسين فهم دور وتفاعل بعض العناصر الاقتصادية الرئيسية التي تؤدي إلى ظهور اختلالات في الاقتصاد الكلي.

وثانيا، أنه يوفر إطارا تحليليا شامل للتدابير وسياسات الاقتصادية والعواقب المحتملة لها ، وتأثير التبادل التجاري الدولي علي الاقتصاد المحلي .

يرتكز هذا النموذج على الاختلاف ما بين السلع والخدمات القابلة للتداول، ويعرف الأولى على أنها "كل سلعة أو خدمة تنتجها دولة ما، قابلة للإستيراد والتصدير، وعلى العكس فإن كل سلعة أو خدمة لا تتعدى حدود الدولة (الأراضي، عقار، سكنات... إلخ)، ولكن يبقى أهم فرق هو عملية تكوين وتحديد الأسعار حيث في اقتصاد مفتوح تخضع لتغيرات في الأسعار العالمية بالنسبة للسلع والخدمات القابلة للتداول إما الغير القابلة للتداول تخضع للعرض والطلب المحلي ، هذا التمييز لا يخلو

<sup>1</sup> – J. Harrigan, R. Loader, C. Thirtle, « la politique des prix agricole: gouvernement et le marché », document de formation pour –la planification agricole [www.Fao.org](http://www.Fao.org), Rome, 1995, p. 174.

من الغموض في الواقع حيث يصعب تصنيف العديد من المنتجات بسهولة في احد الفئتين ، وبدلا من نظرا لأهما تتميز بدرجات متفاوتة من "قابلية".

وتم صياغة هذا صياغة هذا النموذج وفق الفرضيات التالية:

## 2. فرضيات النموذج:

-دولة تنتج ثلاث أنواع من السلع هي:

أ - سلع قابلة للتصدير (X).

ب - سلع قابلة للاستيراد (M).

ج - سلع غير قابلة للتبادل (N).

-تحديد أسعار السلع N و X و التي هي على التوالي في الأسواق الدولية، و بأسعار صرف ثابتة.  
-أسعار السلع القابلة للتداول على المستوى الدولي ( $P_X, P_N$ ) تحدها الأسواق الدولية، المعبر عنها بالعملة الوطنية ووفقا لسعر الصرف الاسمية الثابتة وهو ما يعادل سعر الصرف الحقيقي في حالة التوازن الأولى.

-تحدد أسعار السلع N و التي هي  $P_N$  حسب العرض و الطلب المحليين (السوق الداخلية).

-توجه السلع المستوردة و كذا الغير تجارية نحو الاستهلاك النهائي.

-معدل التبادل ( $P_X / P_N$ ) ثابت.

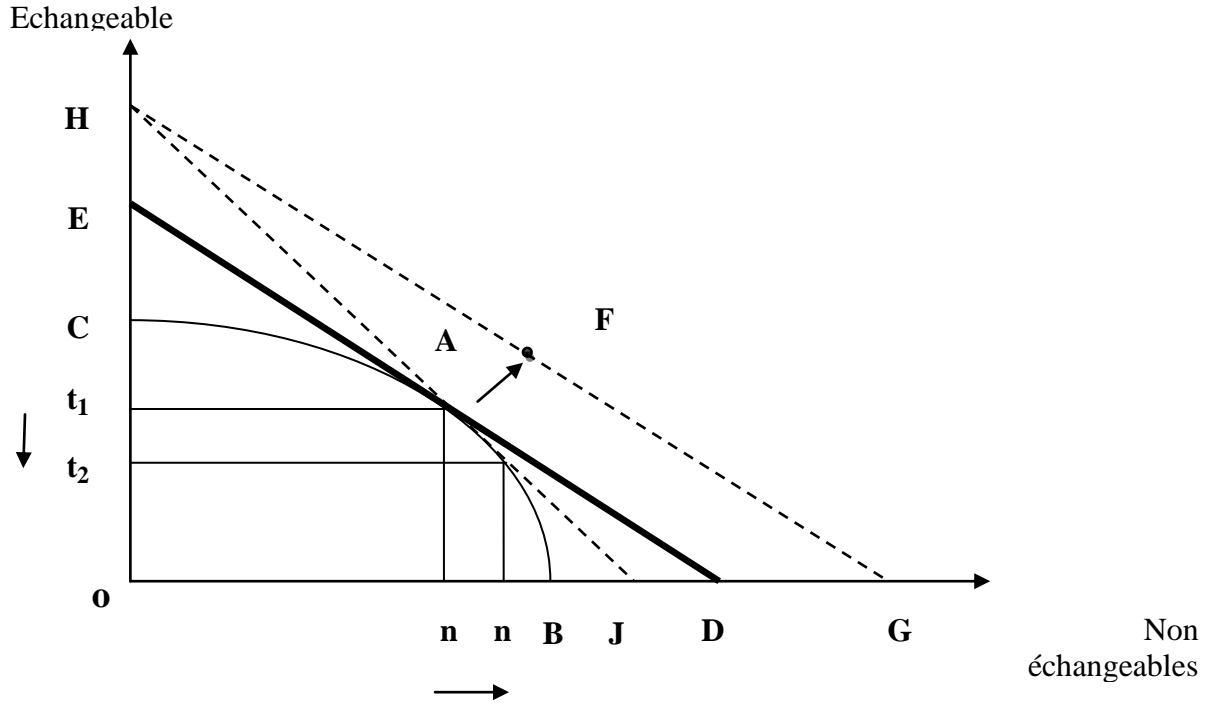
-يسود أسواق السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال المنافسة التامة، كما تستعمل كافة الطاقات الإنتاجية،

-حركة عوامل الإنتاج تكون على المدى القصير بالنسبة لليد العاملة، وعلى المدى الطويل بالنسبة

لرؤوس الأموال.

و الشكل البياني رقم (2-2) يبين هذا النموذج.

الشكل رقم (2-2): نموذج سالتير و سوان<sup>1</sup>.



3. تحليل منحنى نموذج سالتير و سوان:

يحاول هذا النموذج معالجة التوسع الحاصل (زيادة إصدار عملة مثلا) و أثره على اقتصاد هذا

البلد إذ يمثل:

- BC: منحنى إمكانيات الانتاج.
- A: نقطة التوازن الابتدائية.
- t: (محور العينات) يمثل أسعار السلع التجارية (échangeable).
- n: (محور السينات) يمثل أسعار السلع الغير تجارية (non échangeable).
- DE: تمثل قيد ميزانية البلد: أي مجموعة الثنائيات السلعية من السلع التجارية و غير التجارية التي يمكننا شراؤها من خلال دخل محدد و وفق أسعار معطاة، و يحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري  $(P_X / P_N)$ .

<sup>1</sup> Source : Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture Service du soutien aux politiques agricole, ANNEXE 2A ? (<http://www.fao.org/tc/tca/pubs/tmap40/40annex2a-fr.htm>).

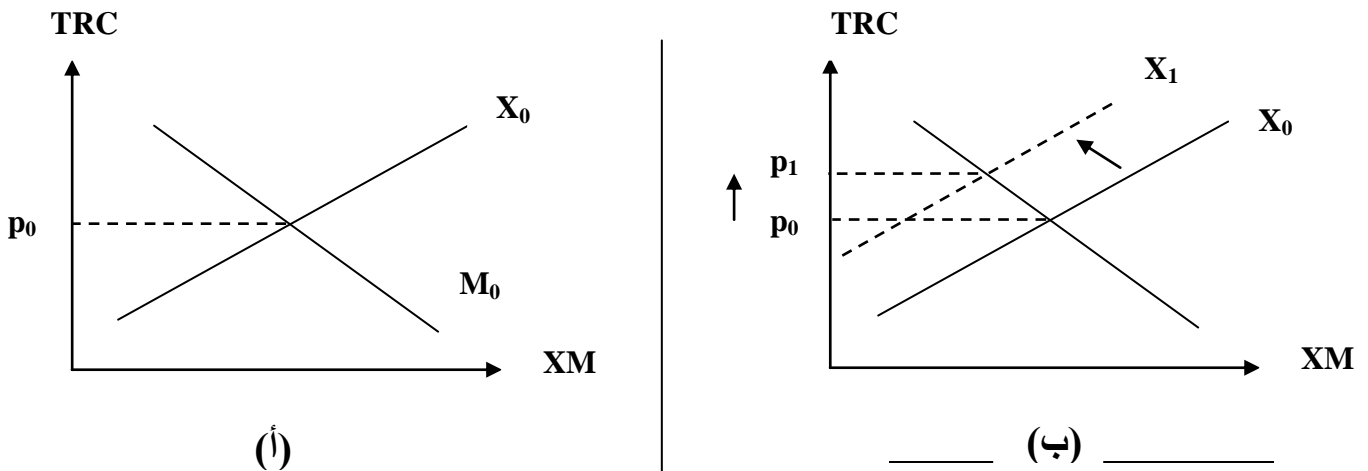
و حسب النموذج فإن زيادة الكتلة النقدية ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التجارية و غير التجارية، مما يستدعي زيادة أسعارها حتى تصل إلى نقطة محددة و التي يمثل خط الميزانية الجديد (HG)، و بما أن أسعار السلع التجارية تخضع لواقع السوق الدولية فإنه سيتم تغطية السوق بهذه السلع و بالتالي سيؤدي إلى ثبات أسعارها، في حين أن السلع الغير تجارية هي خاضعة للسوق المحلية من جهة و على اعتبار فضية ثبات إمكانيات الإنتاج لهذا البلد فإنه سيؤدي إلى دوران الخط (HG) حول النقطة H و يصبح (HJ)، و هذا يدل على حالة التضخم في أسعار السلع الغير تجارية، و كل هذه التغيرات دلالة على وجود أعراض للعلة الهولندية.

المطلب الثاني: نموذج غريغوري (Grégory):

### 1-تقديم نموذج غريغوري

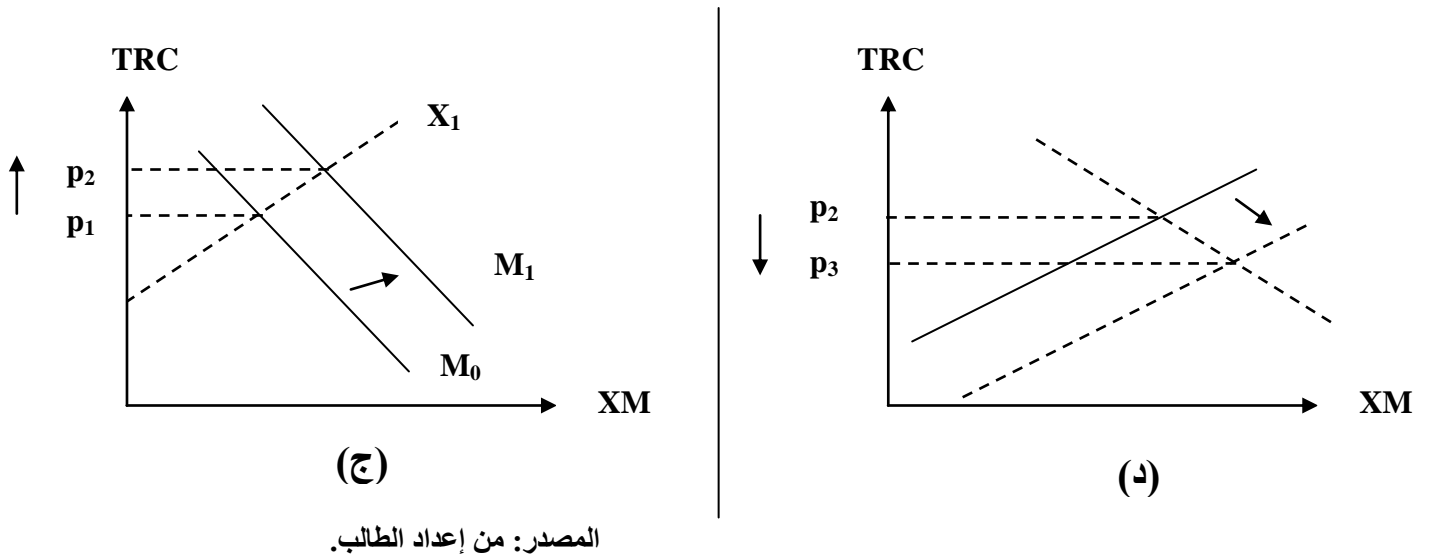
وجاء هذا النموذج على إثر اكتشاف المناجم في أستراليا في أوائل سبعينات القرن الماضي، مما أثار حفيظة الاقتصادي غريغوري (Grégory) (1976) لدراسة أثر هذا التوسع في القطاع المنجمي على الاقتصاد بصفة عامة و على القطاع الصناعي بصفة خاصة. و يدرس هذا النموذج مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي و تأثيره على الميزان التجاري لبلد، و يتم ذلك تحت فرضية اقتصاد صغير مفتوح على العالم ينتج سلع تجارية بأسعار دولية، و أخرى غير ذلك بأسعار محلية<sup>1</sup>. و يمكن توضيح الأثر وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): نموذج غريغوري Grégory



<sup>1</sup> \_Nakoumdé Ndoumtara, – boom pétrolier et d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisations en équilibre général calculable- idem, p70.





## 2. تحليل المنحنى البياني لنموذج "غريغوري Grégory":

يؤدي اكتشاف مورد طبيعي جديد كالبتروول و الغاز إلى ظهور توسع في قطاع التعدين و بالتالي زيادة المعروض من السلع التبادلية (زيادة صادرات البلد) فيرتفع المنحنى  $X_0$  إلى  $X_1$  [أنظر الحالة (ب)]، و بهذا يرتفع معه سعر الصرف الحقيقي، إلى نقطة حدية معينة، مما يزيد من أسعارها في السوق المحلية هذا من جهة، و من جهة أخرى يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى عرقلة صادرات البلد بسبب ارتفاع أسعارها دولياً، كل هذه العوامل تشجع المستهلك على طلب السلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع منحنى الواردات  $M_1$ ، و هذا سيؤدي إلى ظهور منافسة دولية في السوق المحلية و بالتالي يشجع على تراجع النشاط الانتاجي للبلد خارج القطاع التوسعي و كذا نمو النشاط التجاري للبلد فيؤدي في الأخير إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للبلد و يكون نتاج كل ذلك هبوط أسعار الصرف (تراجع قيمة عملة البلد)، و هذا هو لب العلة حسب غريغوري.

المطلب الثالث: نموذج كوردن و نيري (Corden and Neary):

### 1. بناء نموذج كوردن و نيري:

يعتبر هذا النموذج من أبرز النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية و هو للعالمين كوردن (CORDEN) و نيري (NEARY) والذي نشره في مجلة الأكونوميست البريطانية (Economiste)

في عددها 92 الصادر في سنة 1982 بعنوان *Booming sector and dindustrialisation in smal open countrie* و كانت وفق الفرضيات التالية<sup>1</sup>:  
 - اقتصاد صغير مفتوح به قطاعين الأول تجاري ( *échangeable* ) و الآخر غير ذلك ( *non échangeable* ).

- القطاع التجاري يحوي نوعين من السلع هما: سلع قطع المناجم و سلع القطاع الصناعي، أما القطاع غير التجاري يحوي سلع قطاع الخدمات.
- تحدد أسعار القطاع الأول (غير التجاري) في السوق المحلية.
- تحدد أسعار القطاع غير التجاري وفق المنافسة الدولية.
- تمت الدراسة على المدى المتوسط<sup>2</sup>.
- مرونة الأسعار<sup>3</sup>.
- جميع السلع موجهة نحو الاستهلاك النهائي.
- رأس المال الثابت (غير متنقل) بين القطاعات، أما العمل فهو متنقل بين القطاعات داخلي.
- لقد عالج العالمين الأثر السلبي للتوسع الحاصل في قطاع المناجم على قطاع الصناعة، و قد اعتمدا في دراستهما على تقسيم النموذج إلى قطاعين بهما ثلاث مجتمعات كبرى.

### 1) القطاع المزدهر (الانفجاري): (*Booming sector (SB)*)

و يمثل جميع السلع التجارية القابلة للتبادل من البترول و الغاز و المناجم و كذا بعض المنتجات الفلاحية و التي تتميز بارتفاع أسعارها الفجائية و الكبيرة في السوق الدولية.

### 2) القطاع المتأخر (*Lagging sector (SL)*)

و يحوي السلع التجارية لقطاعي الصناعة و الفلاحة، تمتاز سلع كل من القطاعين المزدهر و المتأخر بكونهما قابلة للتداول حسب الطلب و العرض الدوليين.

<sup>1</sup> - W.Max Corden ; J.Peter Neary < Booming sector and dindustrialisation in smal open countrie > The Economic Journal, vol. 92, No.368, decembre 1982, p826.

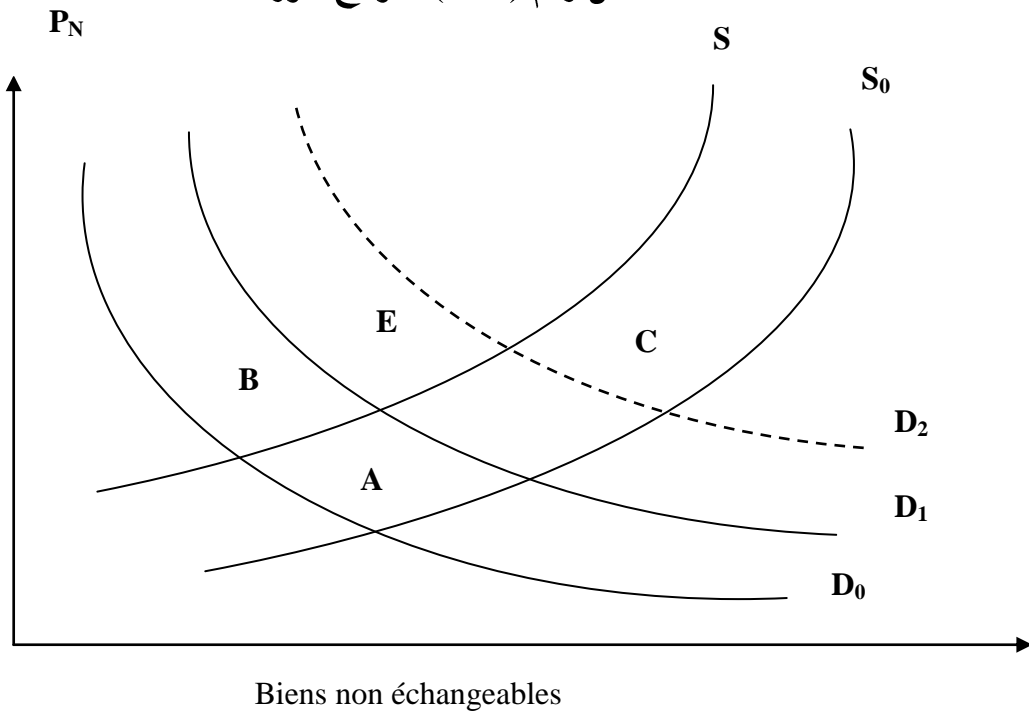
<sup>2</sup>، <sup>3</sup> - Abdelkader Sid Ahmed <DU \* Dutch Disease \* AL' \* LOPEP Disease \* quelques considération Théorique Autour de L'industrialisation Des PAYS exportateurs De Pétrole>, O.R.S.T.O.N. Fonds Documentaire, PP.89-3894.

3 قطاع السلع غير القابلة للتبادل (*Non tradeable sector (SN)*)

و يحوي هذا القطاع جميع السلع غير القابلة للتداول الدولي كقطاع الخدمات، التأمينات... الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعارها تحدد في السوق المحلية ، و في الشكل رقم (2-4) الموالي يوضح نموذج كوردن الأثرين.

## 2-تحليل منحنى نموذج كوردن:

الشكل رقم (2-4): نموذج كوردن



**Source :** Marc-Antoine Adam « La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole », Université Montral, automne 2003,p10.

يمثل الشكل رقم (2-4) منحنى الطلب و العرض لسلع القطاع (SN) إذ يظهر على محور السينات كمية سلع هذا القطاع و على محور العيّنات نجد الأسعار المقابلة لها، المنحنيين ( $D_i$ ) و ( $S_i$ ) يمثلان دالتي الطلب و العرض على التوالي، النقاط A, B, E, C تمثل نقط التوازن الجديدة. حسب كوردن و نيري يظهر أثر الانفاق من خلال انتقال منحنى الطلب من  $D_0$  إلى  $D_1$  وفق التسلسل التالي:

ليكن لدينا القطاعات الثلاثة التالية الانفجار (SB)، المتأخر (SL) و القطاع غير التجاري (SN)، القطاعين (SL،SB) ينتجان سلع تجارية بأسعار دولية، و القطاع (SN) ينتج سلع غير قابلة للتداول الدولي، دوال كل القطاعات هي تابعة للعمل و كذا كل الأسعار مرنة.

إن كل توسع في قطاع التعدين (SB) الناتج عن الأسباب السالفة الذكر سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي و كذا الفردي، و بالتالي يؤدي استخدام هذه العوائد المالية الكبيرة إما مباشرة من العمال (لارتفاع الدخل) أو من طرف الدولة إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية و كذا الخدمات فينتقل منحنى الطلب من حالته الابتدائية التوازنية في النقطة A إلى نقطة توازنية جديدة B أعلى من الأولى، و هذا يستدعي ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع مما ينتج عنه انتقال عوامل الإنتاج (العمل) من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير.

### 3. أثر حركة عوامل الإنتاج :

#### 1.3 حالة الدولة المتقدمة:

و يظهر ذلك من خلال<sup>1</sup>:

أ - تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) إلى القطاع المزدهر (SB) سيؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الأول و هذا لنقص الطلب على العمل فيه و كذا انتقاله إلى قطاع التعدين مما يساعد على نقص التحصيل و كذا الموارد اللازمة للتصنيع فتكون نتائجه و خيمة على القطاع الصناعي و هذا ما يعرف بأثر اللاتصنيع المباشر (Désindustrialisation Direct).

ب - تحول اليد العاملة من القطاع (SN) إلى (SB) و هو تحول مؤقت ناتج عن زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع الواسع.

ت - تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) إلى (SN) و يظهر ذلك من خلال توجه اغلب الاستثمارات نحو مشاريع كبرى كبناء السدود و الطرقات و المطارات و المدن الصناعية... الخ، و التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة و كذا يد عاملة مؤهلة مما يستدعي ضرورة توفر كل وسائل العمل الملائمة من مطاعم و كذا خدمات النقل و الاتصالات، و هذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على سلع

<sup>1</sup> \_Jean-Philippe Koutassila « le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun » ,idem, P.10.

القطاع (SN) فنجد أن حركة اليد العاملة تكون موجهة بشكل كبير في مرحلتها الأولى إلى القطاع التوسعي ثم تنتقل إلى قطاع الخدمات (SN) بافتراض أن هذه الحركة محدودة على النطاق الدولي، مما ينجر عنه امتصاص اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاع الغير منتج (SN) وهذا ما يعزز تراجع الصناعة و هو ما يعرف بـ "التراجع غير المباشر للتصنيع" ( Désindustrialisation ) (Indirect).

### 2.3 حالة الدول النامية<sup>1</sup>:

إن القطاع المتأخر في هذه الدول من المحتمل أن يضم الصادرات الزراعية أو الصناعات الغذائية المنافسة للواردات. و لذلك فإن ازدهار الصادرات (في قطاع المحروقات) قد يؤدي إلى تراجع التصنيع (أو تأخر) قطاع الزراعة "de-agriculturation" كما في المكسيك و فترويل و خاصة في نيجيريا. وعند توسيع تحليل النموذج ذي ثلاثة قطاعات إلى المدى الطويل فإنه يمكن الحصول على نتائج هامة أخرى. ففي المدى الطويل تصبح كل العوامل، باستثناء الأرض، قابلة للحركة، فإذا انتقل العمل مثلا من القطاع المتأخر و قطاع السلع غير القابلة للتبادل إلى القطاع المزدهر بينما يمكن نقل رأس المال بين القطاعين المتأخر و المنتج للسلع غير القابلة للتبادل فقط فإن كلا هذين القطاعين قد يعاني من انخفاض الإنتاج.

و تتعلق النتيجة بالكثافة العاملية (أي الاختلاف بين كثافة عوامل الإنتاج) للقطاعين، فرغم أن تأثير الإنفاق يشتغل عبر ارتفاع سعر الصرف كي يخفض إنتاج القطاع المتأخر، فإن هذا القطاع إذا كان أكثر كثافة من حيث رأس المال، فإن النتيجة الصافية ستكون هي الزيادة في الإنتاج. أما إذا كان قطاع السلع غير تجارية هي الأكثر كثافة من حيث رأس المال فإن حركة العوامل يمكن أن تعزز الزيادة في السلع غير القابلة للمتاجرة. و يمكن لإنتاج السلع غير تجارية أن يزداد إلى الحد الذي يجعل أسعارها تنخفض في النهاية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف على خلاف الحالة العادية. و عندما يكون رأس المال متحركا بين كل القطاعات، فإن أي نتيجة يمكن أن تتحقق و ليس هناك أي افتراض مسبق بأن أي قطاع معين سيعرف ارتفاعا أو انخفاضاً في الإنتاج.

<sup>1</sup> \_ عبد الله منصوري - "السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح" - رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،

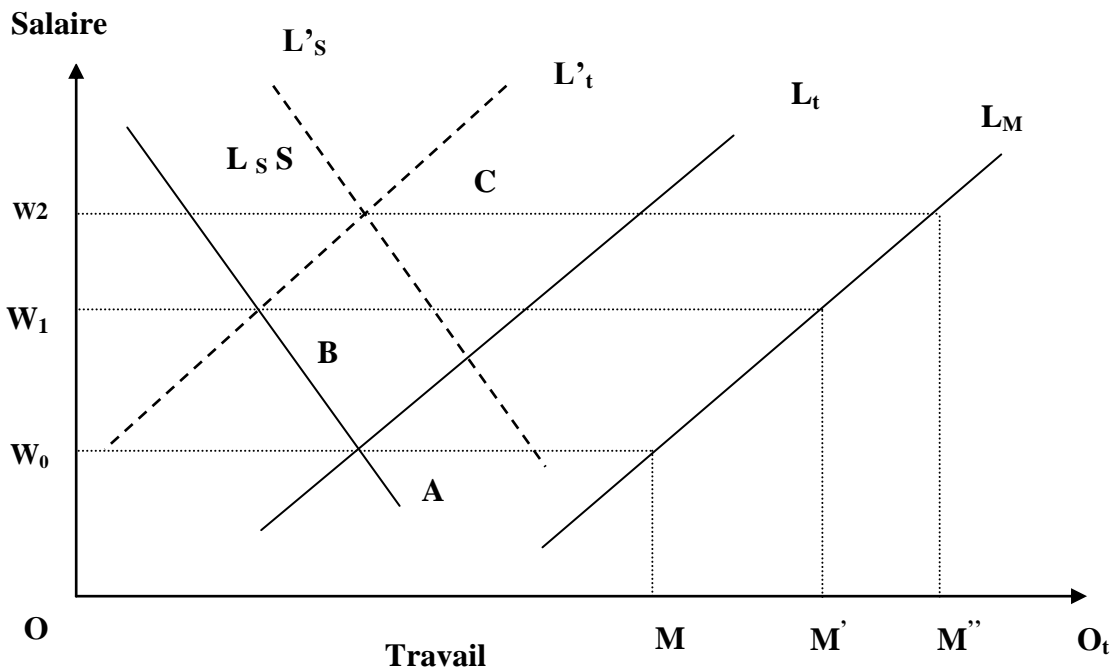
و عموما و على المستوى الهيكلي للقطاعات الثلاثة ستؤدي هذه العلة في النهاية إلى نقص الإنتاج في القطاع الصناعي مما يستدعي تأخره على القطاعات الأخرى. و لقد درس العالمان كوردن و نيري مختلف الآثار الممكن حدوثها في حالة تنقل عوامل الإنتاج نذكر منها:

المطلب الرابع: الحالات الممكنة لتنقل عوامل الإنتاج و علاقتها بالعلة الهولندية.

1-الحالة الأولى: الأثر التوسعي في حالة تنقل العمل مع بقاء العوامل الأخرى على حالها:

الهدف من هذا التحليل هو إبراز أثر العلة الهولندية على سوق اليد العاملة، توزيع الدخل، و حجم القطاع الصناعي مع الأخذ بعين الاعتبار أن العامل الوحيد المتنقل بين القطاعات هو العمل (T) و على المدى القصير في حين تبقى العوامل الأخرى ثابتة، أنظر الشكل (2-5).

الشكل رقم (2-5): أثر العلة الهولندية على سوق العمل.



Source : Nakoumdé Ndoumtara, « boom pétrolier et d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisations en équilibre général calculable » idem, p74.

- يمثل المحور العمودي مستوى الأجور.

- المحور الأفقي كمية اليد العاملة المطلوبة.

**ملاحظة:** يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة في قطاع الخدمات (قطاع غير تجاري) ابتداءً من OS إلى OT كما يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة لقطاعي التعدين و الصناعة ابتداءً من OT إلى OS (عكس الأولى).

$L_M$ -: منحنى الطلب على العمل للقطاع الصناعي.

$L_S$ -: منحنى الطلب على العمل لقطاع الخدمات.

$L_T$ -: منحنى الطلب على العمل لمجموع القطاعين التوسعي والصناعي.

A-: نقطة التوازن الولىة.

$W_0$ -: الأجر التوازني قبل التوسع.

### تحليل المنحنى:

يؤدي التوسع الحاصل في قطاع التعدين إلى زيادة الانتاجية الحدية للعمل، أي الزيادة المستمرة في أجر هذا القطاع، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى ( $L_T$ ) إلى منحنى أحر أعلى ( $L'_T$ ) فترتفع الأجور من حالتها الابتدائية ( $W_0$ ) إلى ( $W_1$ )، هذا التغيير يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، بسبب إمتصاص كتلة كبيرة من اليد العاملة منه نحو القطاع التوسعي، و بالتالي يتراجع الطلب من ( $MO_t$ ) إلى ( $M'O_t$ ) و هذا ما يعرف بظاهرة "اللاتصنيع المباشر".

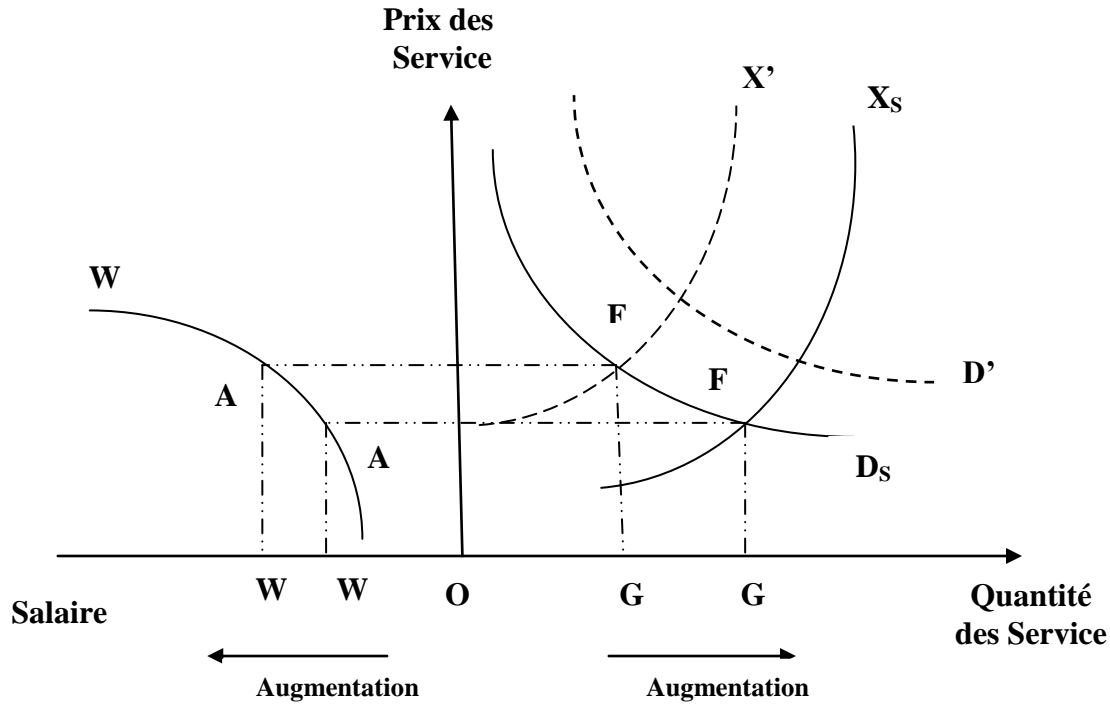
و يتجلى أثر الانفاق هنا من خلال التدفق الهائل للعملة الصعبة مما يشجع الأعوان الاقتصاديين على زيادة طلبهم على الخدمات (زيادة معدل الرفاهية) فيساعد هذا على ارتفاع أسعارها فينتقل المنحنى من ( $L_S$ ) إلى ( $L'_S$ ). و كل هذا يؤدي في الأخير إلى حصول توازن جديد في سوق العمل إذ تنتقل الأسعار إلى ( $W_2$ ).

### 2- الحالة الثانية: الأثر التوسعي في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين<sup>1</sup>:

و يكون ذلك على المدى المتوسط و الطويل، و بين القطاع الصناعي و الخدماتي وفق الشكل رقم (6-2) الموالي:

<sup>1</sup> - W.Max Corden ; J.Peter Neary « Booming sector and deindustrialization in smal open countries » The Economic Journal, vol. 92, No.368, decembre 1982, p833.

الشكل رقم (2-6): أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين.



Source: W.Max Corden; J.Peter Neary « Booming sector and de-industrialisation

تحليل المنحنى:

تمثل الجهة اليمنى للمنحنى سوق الطلب و العرض في قطاع الخدمات، و تمثل الجهة اليسرى سوق العمل في قطاع الخدمات.

- يمثل F: نقطة اتوازن في قطاع الخدمات (قبل التوسع).

- A: نقطة التوازن في سوق العمل للقطاع الخدماتي قبل التوسع.

-  $D_s$ : منحنى الطلب الابتدائي و في نفس الوقت منحنى الانتاج و ذلك بافتراض أن النفقات تساوي المداخيل.

-  $X_s$ : منحنى العرض الكلي لليد العاملة في قطاعي الخدمات و الصناعة.

- على اعتبار أن القطاع الصناعي يستخدم رؤوس الأموال بشكل مكلف فإن هذه الكثافة ستؤدي إلى توسع هذا الأخير على حساب الخدمات و بالتالي سيقبل من العروض من الخدمات و بالتالي تراجع كمياتها من (OG) إلى (OG') و لكن سيكون له أثر إيجابي فيما بعد ، و هو أن التوسع في القطاع الصناعي يستدعي زيادة الطلب على الخدمة فيما بعد مما يؤدي إلى زيادة الطلب

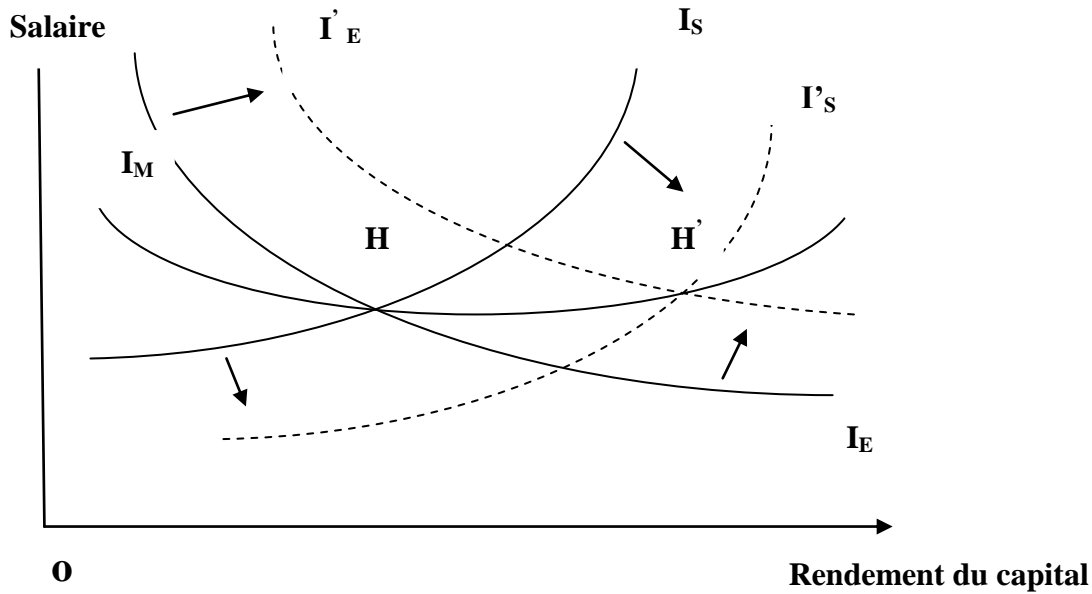


عليها مرة أخرى و ترتفع معها الأسعار فتنتقل حركة الأموال من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدماتي.

### 3- الحالة الثالثة: أثر التوسع في حالة إنتقال رؤوس الأموال بين القطاعات الثلاثة

نفترض الآن أن عوامل الإنتاج (رؤوس الأموال، العمل) تنتقل بين القطاعات الثلاثة أنظر الشكل رقم (12) الموالي:

الشكل رقم (2-7): أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الثلاث



**Source:** W.Max Corden; J.Peter Neary « Booming sector and de-industrialisation in small open Economy » idem, p836.

### تحليل المنحنى:

تجدر الإشارة على أن أثر الإنفاق غير واضح بسبب استقلالية الأسعار لأنها موزعة بين عوامل الإنتاج و هيكل الطلب، أيضا يتم تحديد أسعار الخدمات و كذا الأجور من خلال مقدرة البلاد على إدخال قطاع التكنولوجيا.

يجمع المنحنى (12) مختلف القطاعات إذ يظهر على المحور العمودي أسعار عوامل الإنتاج،

وعلى المحور الأفقي عائد رأس المال.

-  $I_E$ : منحنى القطاع التوسعي.

-  $I_M$ : منحنى القطاع الصناعي.

-  $I_S$ : منحنى قطاع الخدمات.

-  $H$ : نقطة التوازن الابتدائية (قبل التوسع)، بحيث يكون القطاع الصناعي أكثر كثافة لرأس

المال من الخدمات و أقل منه لقطاع التعدين.

يؤدي التوسع في قطاع التعدين إلى انتقال هذا الخير من الحالة الابتدائية  $I_E$  إلى  $I'_E$  أعلى منها في حين يبقى القطاع الصناعي على حاله، فينتقل المنحنى إلى حالة توازنية جديدة هي  $H'$  هذا من جهة، و من جهة أخرى يؤدي التوسع إلى انخفاض الأجور الحقيقية مما يساهم في تراجع أسعار قطاع الخدمات.

من كل ما سبق ذكره استخلص كوردن و نيري مايلي:

- حدوث زيادة في أسعار الخدمات و الأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في

القطاع الصناعي على حساب التعدين و الخدمات.

- زيادة في اسعار الخدمات و انخفاض في الأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في

القطاع الصناعي مقارنة بقطاع التعدين و الخدمات.

- انخفاض أسعار الخدمات و كذا الأجور الحقيقية في حالة كثافة أقل لرؤوس الأموال في

القطاع الصناعي مقارنة بالتعدين و قطاع الخدمات.

- انخفاض أسعار الخدمات و الأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع

الصناعي أقل منها في قطاع التعدين و اكثر منها لقطاع الخدمات.

- و أخيرا وجود أسعار سلع قطاع الخدمات بأجور مرتفعة في حالة كثافة رؤوس الأموال في

القطاع الصناعي أكبر منها في قطاع التعدين و أقل كثافة بالنسبة لقطاع الخدمات.

## المبحث الرابع: الاقتصاد النفطي في الجزائر.

## المطلب الأول: التقييم الاقتصادي للثروة البترولية.

يتسم البترول باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، و بالتالي فإن قيمة البترول تتحدد علميا بنفس الطريقة التي تتحدد بها ثروات باطن الأرض، أي حسب شروط الإنتاج في أصعب الظروف الطبيعية و الإنتاجية، و حيث البترول سلعة عالمية فقيمتها الحقيقية تتحدد وفق شروط الإنتاج في أكثر الحقول كلفة، أضف إلى ذلك أن البترول مصدر للطاقة و له بدائل طاقة منافسة و متنوعة كالفحم و الذرة ...، فان قيمته الحقيقية تقاس وفقا لشروط الإنتاج بالنسبة لأكثر موارد الطاقة كلفة<sup>1</sup>.

1- مفهوم الربيع في النظرية الاقتصادية<sup>2</sup>:

استخدمت فكرة الربيع في جميع الأحوال التي يتمتع فيها بعض الأفراد بدخول نتيجة لمزايا طبيعية أو تفضيلية سواء في الموقع أو المناخ أو غير ذلك فيؤكد ريكاردو<sup>3</sup> أن المناجم شأنها شأن الأرض تولد ريعا لأصحابها، أما اصطلاح الربيع بمفهومه الواسع فينصرف إلى كافة أشكال الدخول العائدة إلى هبات الطبيعة و بالتالي فإنه ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات لكن الخلاف بينها يكمن في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها بالمقارنة مع بقية مصادر الدخل الأخرى.

إن الاتجاه الحديث في النظرية الاقتصادية يرى أن إدارة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها يتطلبان استخدام أثمان عناصر الإنتاج ولا يختلف الربيع عنها حيث أنه لا يمثل في الاقتصاديات الحديثة سوى بنسبة ضئيلة من التأثير على الناتج الوطني وغالبا ما تكون مؤقتة و إن كان الأمر ليس كذلك دائما خاصة في ظروف معينة مثل التي صاحبت نمو الثروة البترولية حيث يشغل الربيع بمعناه التقليدي جزءا مهما في الحياة الاقتصادية ورغم أن هذا الاتجاه يميل إلى عدم التمييز بين أثمان عناصر الإنتاج المختلفة وعدم معاملة الربيع معاملة خاصة إلا أن الباحثين الاقتصاديين مازالوا متأثرين بالنظرة القديمة له باعتباره نوعا من الدخل غير مبرر وغير مرتبط بدورة الإنتاج، من هنا فإن النظرة إلى

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص245

<sup>2</sup> مشدن وهيب، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973-2003"، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 2004-2005، ص67

<sup>3</sup> يعتبر ريكاردو من أهم الاقتصاديين التقليديين الذين تحدثوا عن فكرة القيم النسبية و ظاهرة الربيع.

أصحاب الربح مازالت تشوبها أشكال من الريبة لأن هذا الدخل غير مكتسب وغير مبرر وتجد هذه النظرية جذورها في القيم الأخلاقية التي تشجع على العمل خاصة مع بروز الروح الرأسمالية وربما باستثناء مالتوس فإن الاقتصاديين التقليديين وبعدهم ماركس كانت لهم انتقادات شديدة لظاهرة الربح فهي بالدرجة الأولى حديث عن نمط السلوك الإنتاجي الذي يفتقد النظرة الإنتاجية ويكاد ينغزل عن دورة الإنتاج.

## 2- تقييم الثروات الاستخراجية حسب المدارس الفكرية:

### 2-1- المدرسة الكلاسيكية:

من اجل توضيح تقييم الكلاسيك لقيمة الثروة الباطنية، سوف نعرض أفكار أهم روادها، " ادم سميث " و " دافيد ريكاردو".

فارتفاعات أسعار القمح التي عرفته إنجلترا في القرن الثامن عشر، و الصراع الذي كان قائما بين ملاك الأراضي و أكبر المنتجين، أدى ذلك باهتمام المنظرين بمشاكل الأراضي الزراعية وخاصة بمداخلها، أو ما يسمى بالربح الاقتصادي، و الذي يمثل جزء من الفائض الاقتصادي.

### 2-1-1 مفهوم الربح عند " ادم سميث "

في كتابه " ثروة الأمم"، - يذكر " ادم سميث" ( 1723-1790) أن الثروة لا تجد مصدرها في الأرض كما يتصور الطبيعيون و إنما في العمل الإنساني، فحسب سميث فإن الربح الذي يدره منجم على صاحبه لا يتناسب مع مطلق خصوبته، و إنما يتناسب مع ما يمكن أن نسميه الخصوبة النسبية، آخذين بعين الاعتبار تفوقه على غيره من المناجم و من نفس النوع.

و كذلك يرى أن الربح ( دخل سيد الأرض) الذي يحصل عليه بسبب ملكيته لها دون أن يبذل أي جهد من جانبه، و من خلال هذان المفهومين، نستنتج وجود نوعين للربح.

- الربح الناتج عن الاختلاف الموجود في خصوبة الأرض .
- الربح الناتج عن ملكية الأرض ، و في هذا المعنى يقول " ادم سميث " أن ملاك الأراضي يجبون أن يحصدوا حيث لم يبذروا<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية ، مصر ، 1978 ، ص 454 .

## 2-1-2 مفهوم الربيع عند "دافيد ريكاردو"

بالنسبة لريكاردو (1772-1825) فالربيع هو ذلك الجزء من منتوج الأرض الذي يدفع لمالك الأرض، مقابل استغلال إمكانات الإنتاج و الأرض، فمن تحليل هذه المقولة نستنتج وجود ظاهرتان هما إنتاجية العمل و رأس المال من جهة، و الملكية الخاصة للأرض من جهة أخرى، فيرى ريكاردو أن الأرض الأقل خصوبة أو الأرض الحدية، التي لا تمنح ريعا هي التي تمكننا من توزيع ريع الأراضي الأكثر إنتاجية.

فالربيع هو تلك القيمة الناتجة عن خصم نفقات الإنتاج من الإيراد الكلي، أي هي عبارة عن جزء من الربح، و يتزايد الربيع مع الزمن نتيجة لظهور قانون المردودية المتناقصة في الزراعة و ازدياد عدد السكان (نظرية مالتوس) فيلجئون إلى الأراضي الأقل خصوبة.

إذن فالأراضي الأقل خصوبة هي التي تحدد قيمة المنتجات الزراعية، أما المناجم الأقل إنتاجا فهي التي تحدد سعر الثروات الناضبة عن طريق كميات العمل و رأس المال و بما أن رأس المال يعتبر كنتيجة لعمل سابق، فنظرية القيمة- عمل هي التي تحدد لنا قيمة الربيع أو الثروة الاستخراجية<sup>1</sup>.

## 2-2 المدرسة الاشتراكية الماركسية:

لم يقم "كارل ماركس" (1818-1883). بمعالجة الثروات الطبيعية غير المتجددة و لكنه اهتم بمواضيع الربيع العقاري و الذي طبقه المنظرين على المناجم و الثروات الطبيعية الناضبة، و من أجل توضيح طبيعة وقيمة الثروة انطلق ماركس في كتابه "رأس المال" من الفرضيتين التاليتين:

● عدم الخلط بين مفهومي الربح و الربيع، فالأول يمكن أن يظهر في أي نشاط إنتاجي أما الثاني فيظهر في استخدام الموارد الطبيعية، باعتبار قيامه على أساس قوي وهو اختلاف الخصوبة و الجودة بين مختلف أنواع الأراضي.

● الندرة و التي تمثل مميزات المنتوج الذي لا يستطيع العمل القيام به .

يمثل الربيع عند كارل ماركس ذلك الجزء من فائض القيمة المنتج في الزراعة و التي تسوده أو تسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية، إذ يعتبر الربيع ذلك الدخل الذي يتحصل عليه مالك الأرض

<sup>1</sup> محمد حامد دويدار و آخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي، دار الجامعات، بيروت، 1988، ص56

أو صاحب العقار دون أن يساهم في العملية الإنتاجية، و يفرق بين ثلاثة أنواع من الريوع، الريع التفاضلي وهو الناتج عن الفروقات الموجودة في خصوبة الأرض، و الريع المطلق و هو الذي يحصل عليه مالك الأرض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها، والريع الاحتكاري الذي ينتج في الأسواق التي تكون فيها الموارد محتكرة.

### 2-3- المدرسة النيوكلاسيكية:

يتحدد تكوين أسعار الثروات الطبيعية الناضبة حسب التيار الحدي عن طريق مفهوم (المنفعة و الندرة)، فيؤكد المنظرون النيوكلاسيك أن منتجات باطن الأرض تحددها كلفة، آخر وحدة منتجة، فالريع العقاري يدفع لندرة الأرض، حيث أن عرضها منعدم المرونة<sup>1</sup> فحسب المدرسة الحدية، فإن الريع ليس فقط ظاهرة تنتمي للمجال الزراعي، ولكنه أصبح مثل يوضح وجود أنواع من الريع الاقتصادي يدفع لكل عناصر الإنتاج و التي تقل أو تنعدم مرونة عرضها بالنسبة للسعر، و منه فإن الريع أصبح ظاهرة ترجع لانعدام مرونة عرض عنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة لسعره ، و انعدام هذه المرونة راجع لعدم تجدد إنتاج بعض العناصر.

و من أجل توضيح نظرة النيوكلاسيك لقيمة الثروة البترولية و الباطنية بصفة أعم نعرض أفكار أهم روادها، مارشال و هوتلينج.

### 2-3-1- مفهوم الريع عند مارشال:

فمارشال يميز بين نوعين من الريع، سعر كراء الأرض، سعر كراء المنجم، أو ما سماه بشبه الريع<sup>2</sup>، الذي ينتج عن عدم مرونة عوامل الإنتاج ، فيرى مارشال أن حساب سعر كراء المنجم لا يكون كمثل كراء الأرض، فمستثمر الأرض الزراعية يحاول أن يجعلها أحسن مما كانت عليه ، أما المؤسسة الاستخراجية ( مستثمر الثروات الناضبة) لا يستطيع أن يجعل المنجم أحسن مما كان عليه ، حيث أن ريع المزارع يحسب سنويا لكن ريع المنجم يحسب عن طريق ما يسمى بالإتاوة، و التي تكون متناسبة مع كميات الإنتاج المستخرجة من الاحتياطات الموجودة في الطبيعة.

فشبه الريع بالنسبة لمارشال لا يغطي فقط سعر الإنتاج و إنما تكلفة الإنتاج و كذلك تكلفة تهيئة

<sup>1</sup> محمد حامد دويدار ، مرجع سابق ، ص 457

<sup>2</sup> G.abraham-FROIS et Edmond BERREBI 'rente.rareté.surprofit' ,economica,paris, 1980,p115

حقل بترولي بما يتناسب مع اكتشاف كميات جديدة من البترول، مقابل الكميات التي استخرجت أو ما يسمى بتكلفة النضوب.

### 2-3-2 - مفهوم الثروة البترولية عند "هارولد هوتلينج" Harold Hotelling

يعتبر هوتلينج أن الثروة البترولية في الأرض هي عبارة عن قيم رأسمالية للملكها، حيث أنها تنتج له عائد عن طريق تحديد قيمتها فالآبار البترولية هي أصول منتجة، ففي حالة توازن السوق، فالمنتجين و أصحاب هذه الأصول مستعدين لتحمل مخاطر الصناعة البترولية إذا كان هناك مقابلا مساويا لهذه الثروة، و يتم ذلك تحت قيد معدل الفائدة، فأى منتج في الصناعة الاستخراجية يبحث عن استرجاع رأس ماله المستخدم في هذه الصناعة و فوائده ، و الطريقة الوحيدة التي يمكن للبئر أن يسترجع بها هذه الأموال<sup>1</sup> ، هي عملية تقييم البئر ، فقيمة البئر في أي عبارة عن السعر الجاري لهذه السلعة المستخرجة متزوع منها التكلفة الحدية t زمن للاستخراج، و يعبر عن هذه القيمة بالسعر الصافي حيث:

$$\lambda_t = p_t - c_t$$

$\lambda_t$  : هو السعر الصافي       $p_t$  : هو السعر الجاري       $c_t$  : التكلفة الحدية للاستخراج

فالمشكلتان اللتان تعرض لهما هوتلينج هما تعظيم الربح و تحديد قيمة الربح الذي يتحصل عليه مالك الحقل البترولي ، فتقييم البئر يتم تحت تغير السعر الصافي حسب المعادلة التالية:

$$V_t = \lambda_t * R_t$$

$V_t$  : قيمة الثروة البترولية       $R_t$  : الاحتياطات البترولية

و خلاصة ما توصل إليه هو أنه يوجد لأي كمية محددة من المورد الناضب وهنا البترول جدول زمني أمثل للاستخراج، و هو ذلك الجدول الذي يضمن ارتفاعا منظما لسعر المورد بمعدل سنوي يعادل سعر الفائدة، و هذا المعدل سوف يتحقق تلقائيا بفعل قوى السوق و سيضمن تحقيق الكفاءة

<sup>1</sup> لمكرطار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية ، مذكرة ماجستير ، فرع القياس الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، سنة 2000 ، ص15

و يعظم الرفاهية الاقتصادية<sup>1</sup> ، فيكون جدول الإنتاج الأمثل من وجهة نظر هوتلينج هو الذي يحقق المعادلة:

$$P_t = P_0 e^{rt}$$

$P_t$ : هو سعر المورد الناضب (البترو) في الزمن  $t$  .  
 $P_0$ : هو سعر المورد الناضب (البترو) في الزمن الابتدائي:  $t=0$   
 $e$ : أساس اللوغاريتم الطبيعي.  $r$ : سعر الفائدة  $t$ : الزمن.

### 3 - الآثار الايجابية و السلبية للاقتصاد البترو

#### 3-1 الآثار الايجابية للاقتصاد البترو:<sup>2</sup>

- يعتبر أكبر مصدر للطاقة، حيث يتفوق الآن مع الغاز الطبيعي على المصادر الأخرى؛
- إن هذه المادة توفر للاقتصاد البترو الفائض أو رؤوس الأموال اللازمة لعملية التراكم الرأسمالي أو أطلق على تسميته بالدولارات النفطية، لإنجاز مشاريع التنمية؛
- إن هذه المادة توفر للاقتصاد البترو مصادر الطاقة الضرورية اللازمة للبنية الأساسية وللمشروعات الإنتاجية والخدمية؛
- إن هذه المادة يمكن أن تساهم في نمو القطاع والإنتاج الزراعي بما تقدمه من رؤوس أموال ومنتجات مثل: الأسمدة والمبيدات... الخ؛
- بسبب ارتباط الاقتصاد النفطي بالعالم الخارجي في مجال الصناعة النفطية مكنه من اكتساب خبرة في مجال التصدير والاستيراد؛
- إن الموارد المالية البتروية المتوفرة مكنت أو عززت الاقتصاد البترو من الاحتفاظ باستقلال نسبي في مقاومة الضغوطات السياسية والتبعية الاقتصادية.

<sup>1</sup> كتوش عاشور "الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003/2004، ص20.

<sup>2</sup>: مصطفى رشدي شيحة، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترو، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1981، ص ص: 19، 20.



2 3 الآثار السلبية للاقتصاد البترولي:<sup>1</sup>

- إن الاقتصاد البترولي مثله مثل بقية الاقتصاديات البترولية الأخرى ، يخضع ويتأثر بالعوامل التي تؤثر على بقية الاقتصاديات الصناعية المتقدمة (العرض، الطلب، المرونة، الأزمات والصدمات السعرية)؛
- التبعية للاقتصاد العالمي وتأثر الاقتصاد المحلي (النظم النقدية والمالية المحلية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية،...)
- إن الفوائض المالية المتأتية بصورة مفاجئة نتيجة ارتفاع الأسعار ينجم عنها توظيف استثماري غير مجدي وعم استغلالها في مشاريع التنمية المحلية ويتم استثمارها في شكل استثمارات أجنبية عن طريق الصناديق السيادية في شكل سندات وأذون الخزينة؛
- إن استقرار الدخل البترولي يبقى على أساس العملات الأساسية التي يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية، أي أن تعرض هذه العملات إلى اهتزازات وتقلبات عنيفة تخفض من قيمتها، تعرض المداخل البترولية إلى انخفاض في قيمتها الحقيقية، مثل ما حدث في السبعينات، أين انخفضت قيمة الدولار.
- تعرض الاقتصاديات النفطية إلى ما يعرف بالتضخم المتبادل *exchange inflation* والذي ساد معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية حتى عقد السبعينات، حيث ارتفعت أسعار السلع المستوردة من الدول الصناعية، وثبتت أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول النامية.

## المطلب الثاني: الجزائر دولة نفطية.

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الربيع البترولي؛
- يعتمد من اجل استغلال النفط في جميع مراحل - استكشاف، استخراج ونقل - بصفة

<sup>1</sup>: مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص:21، 22.

كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي. فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتهما قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

### 1. اكتشاف البترول في الجزائر:

تاريخ اكتشاف البترول في الجزائر كان مع بداية القرن العشرين، و أول محاولة البحث و التنقيب عن البترول بدأت عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان و تم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت ( جنوب غرب غليزان)، و واد قطرين ( جنوب سور الغزلان )، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية و لا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

و في عام 1946 اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية " أول حقل بترولي في واد قطرين ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952، و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبترول - الجزائر CFP " و الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر CREPS.

أما تاريخ إنتاج البترول في الجزائر و الذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى في 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو حقل "حاسي مسعود" و ذلك في جوان 1956، ثم توالى الاكتشافات و بدأ الإنتاج و التصدير و الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958، إلى 20.7 مليون طن سنة<sup>1</sup> 1969.

<sup>1</sup> BP Statistical Review of World Energy June 2008 sur le site <http://www.bp.com/statisticalreview>.

و تتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج و التصدير و ضمان حصتها في الأسواق العالمية و خاصة السوق الأوروبية و الأمريكية.

## 2- تأسيس الشركة الوطنية " سوناطراك SONATRACH " :

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) (لمحمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1964/12/31، إذ لابد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها.

وكان من مهام شركة سوناطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات، التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا.

## 3- تأميم المحروقات :

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخوادم إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها. والتأميم ليس له دائما أسبابا أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

## 1.3 - دواعي وأسباب التأميم في قطاع البترول:

يحظى النفط بالأولية في التأميم قبل الصناعات الأخرى لأن هناك من الدوافع والأسباب الهامة ما يجعل الدول المنتجة تقدم على تأميمه وضمه إلى القطاع العام، بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية

والسياسية لهذه الدولة أو تلك. ومن هذه الدوافع ما يلي<sup>1</sup> :

- الصفة المميزة للبتروال الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي؛
- المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البتروال؛
- تحقيق المساواة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية من غيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى؛
- الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار؛

● توجيه الاستثمار، لأن تحكّم الدولة في قطاع البتروال يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني وصناعة النفط على الخصوص مصدر التمويل الأساسي.

مع الإشارة أن زيادة العائدات المالية قد لا تتحقق دائما، وذلك بسبب موانع سياسية واقتصادية تحول دون التحكم في تحديد الأسعار، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه كذلك مشكلات تكنولوجية لا تستطيع الدول النامية توفيرها إلا بالمساعدة الأجنبية.

لأسباب المذكورة أعلاه، كان هدف السيطرة على قطاع النفط من ضمن أولويات الدول النامية المصدرة باختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاقتصادية، وذلك توطيدا لاستقلالها السياسي والاقتصادي، بمعنى أن الاستقلال السياسي يبقى وهو ما عرف بـ"الوطنية النفطية" (Le nationalisme pétrolier) ناقصا ما دامت الدولة الوطنية لا تسيطر على كامل ثرواتها الطبيعية والنفطية بالخصوص. فعليها تحرير ثروة البتروال من الاستعمار<sup>2</sup> (Dé-colonisation du pétrole).

<sup>1</sup> Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiersmonde , O.P.U, Alger, 1983. p. 49.

<sup>2</sup> تستعمل كلمة Décolonisation بمعنى تحرير أو تصفية الاستعمار، وقد كان التعبير مقتصرًا على الاستقلال السياسي للدول ثم انسحب على كل ما من شأنه إنهاء السيطرة الاستعمارية على أي جانب من جوانب الحياة: سياسية، اقتصادية، وحتى ثقافية.

## 2.3- قرارات تأميم المحروقات.

هذه القرارات كما جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 وينص:

أولاً : أخذ حصة % 51 من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة % 56 من مجمل الإنتاج البترولي؛

ثانياً : التأميم الكامل لحقوق الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛

ثالثاً : تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة، المرسوم التشريعي 71-22 الصادر 22 أفريل 1971 أي بعد شهرين من التأميم (الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

و كرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر و بأساليب مختلفة

للتراجع عن هذا القرار و منها ما يلي:

• رفض تعبئة البترول الجزائري كوسيلة ضغط و حضر فعلي، و تأكيدها على أن البترول الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا.

• الضغط على الهيئات الصناعية و المالية الدولية التي يحتتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر<sup>1</sup>

## 3-3- السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم.

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، و من هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها و من مجمل هذه النصوص المتعلقة بسيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يمكن أن نستخلص نتيجتين رئيسيتين:

-السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية سوناطراك الوحيدة المخول لها الحصول على السندات المنجمية أو النفطية و يمنع لأي شخص طبيعي أو معنوي

<sup>1</sup> بلعيد عبد السلام : الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، . 1990 ص 49

أجنبي ممارسة النشاط إلا بالاشتراك مع سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51 % في مجال البترول فقط دون الغاز الذي يبقى ملكية تامة للدولة طبقا لقرارات التأميم المشار إليها أعلاه؛

– فتح مجال المحروقات للاستثمار للقطاع الخاص (محلي أو الأجنبي)، إذا لم تكن الدولة مالكة عبر شركاتها الوطنية للأغلبية في النشاط البترولي، إنما يعتر ذلك اعتداء على نص الدستور.

ولذلك شكلت هذه النقطة محور خلاف في مناقشة قوانين المحروقات الجديدة التي ترمي إلى فتح المجال أمام الشركات الأجنبية.

#### 4- الانضمام إلى الأوبك (OPEC):

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط *OPEC* في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر من عام 1960، وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد والتي تستغل البترول وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له.<sup>1</sup> وجاء في المادة الأولى من قانونها الأساسي الإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها، وهي البلدان الخمسة: إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا.

ثم انضمت إلى المنظمة بعد ذلك دولة قطر (يناير 1961)، ليبيا وإندونيسيا (يونيو 1962)، أبو ظبي (نوفمبر 1967)، الجزائر (يوليو 1969)، نيجيريا (يوليو 1971)، الإكوادور (نوفمبر 1973) ثم الغابون (يوليو 1975) وقد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا وانضمت أخيرا أنغولا هذا العام (يناير 2007) وتشمل الآن على 13 عضوا.

وتملك (*OPEC*) احتياطات بترولية ضخمة وصلت إلى 73.4% من الاحتياط العالمي في سنة 1986 وحوالي 76.8% في سنة 1996 وحوالي 75.7% في سنة 2006<sup>2</sup>.

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوروبية والأمريكية. وتهدف أن تصل بصادراتها من الغاز إلى 100 مليار متر مكعب بحدود 2011، ومن البترول (الخام والمكرر) إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 2م

<sup>1</sup>: Abdelkader Hammouche, *L'Autre OPEC*, OPU, Alger 1988. p. 174.

<sup>2</sup>: *British petroleum*, [http://www.bp.com/statistical review full report 2007](http://www.bp.com/statistical%20review%20full%20report%202007). (25/05/2007).

2 مليون برميل يوميا.

### المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية الجزائرية .

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبتروول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بتروولية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق البتروول الدولية، ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات و حجم الإنتاج و التصدير من البتروول.

#### 1-الاحتياطات:

لا بد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية أن نعرف<sup>1</sup>:

#### -الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة (Réerves Approuvées) :

وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرف تواجدها، والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.

#### -الاحتياطات المحتملة (Réerves Probables) :

وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية. ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية؛

#### - الاحتياطات الممكنة (Réerves Possibles): وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يخفر

أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبتروول أو الغاز؛

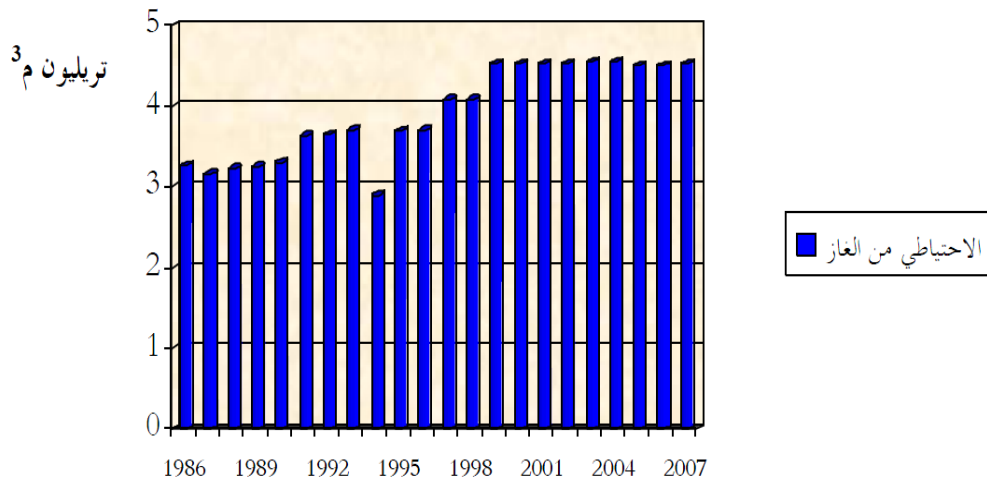
و في تقدير الاحتياطات لأي دولة يتم التفاوضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات الأكيدة.

<sup>1</sup> L. M. VAAS et M HEIGEL: L'industrie du gaz dans le Monde, Technip, Paris, Novembre 95, p.35

أما حساب المدة المتوقعة من "عمر" النفط أي مدة الإنتاج، فيختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا. ومن الجدول رقم (05) في الصفحة التالية نلاحظ أن احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول تقدر في سنة 2004 ب 11.3 مليار برميل إلى 12.3 مليار سنة 2005، وعند مستوى إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا وثباته فإن هذه الاحتياطات إذا لم يكن هناك اكتشافات جديدة بالطبع ستنفذ تقديرا في خلال 23 سنة من الإنتاج.

إن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من المحروقات التي تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة أصبحت ضرورة لا بد منها، فما تتمتع به الجزائر اليوم من احتياطات البترول والغاز قد لا يكون في المستقبل، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف، وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود و تطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمي<sup>1</sup>.

الشكل رقم (2-8): تطور الاحتياطي من الغاز في الجزائر خلال الفترة 1986-2008.<sup>2</sup>



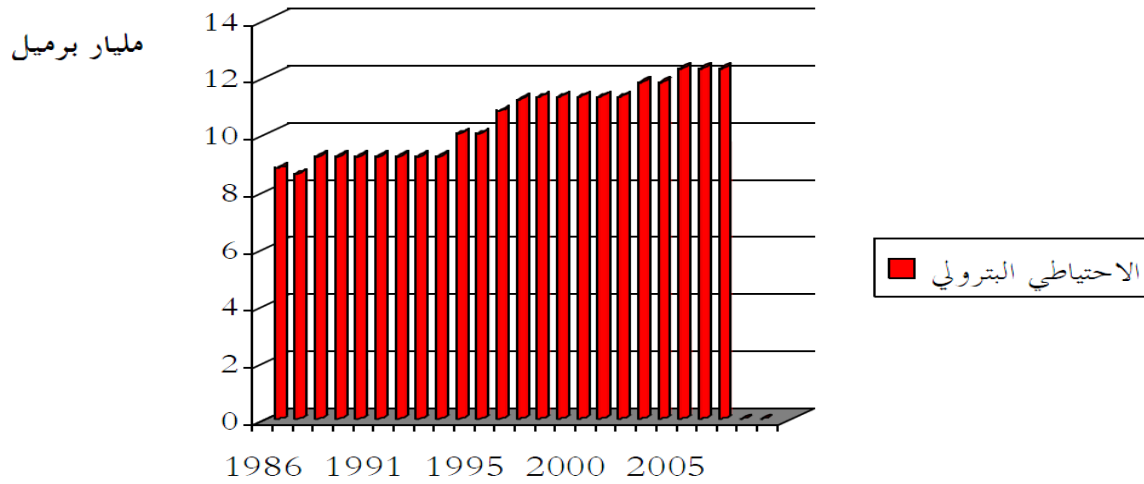
تحتل الجزائر حسب إحصائيات الشركة البترولية البريطانية لسنة 2008 المرتبة السابعة عربيا من حيث احتياطات البترول و بمعدل 1٪ من الاحتياطي العالمي، و المرتبة الرابعة عربيا من حيث حجم

<sup>1</sup> Mohamed Nasser thabet, le secteur des Hydrocarbures et le developpement de l'ALGÉRIE ENAL1989,p 114,

<sup>2</sup> Source ; Bp.statistical review .world energy2008-www.bp.com/statisticalreview.



الشكل رقم (2-9): تطور الاحتياطي من البترول في الجزائر خلال الفترة 1986-2008<sup>1</sup>.



ومن الشكاكين نلاحظ أن جهود الاستكشاف التي قامت بها سوناطراك و شركائها أدت إلى زيادة حجم الاحتياطيات المؤكدة من البترول و الغاز الطبيعي رغم تزايد الإنتاج في هذه الفترة ، حيث ارتفع حجم الاحتياطي من البترول من 8.8 مليار برميل سنة 1986 إلى 10 مليار برميل سنة 1994 و إلى 12.3 مليار برميل سنة 2007 و هذا معناه أن الاحتياطيات المؤكدة من البترول ارتفعت بنسبة 40 % عما كانت عليه في سنة 1986 .

كما نلاحظ كذلك تطور الاحتياطي من الغاز الطبيعي في الفترة 1986-2001 حيث ارتفع من 3.26 تريليون متر مكعب سنة 1986 إلى 4.52 تريليون متر مكعب سنة 2001 ، و منذ ذلك الوقت فاحتياطيات الغاز الطبيعي بقيت ثابتة و سجلت سنة 2007 نفس الكمية من الاحتياطي المسجلة سنة 2001 .

## 2-أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر :

إن الغاز الطبيعي هو أساس المحروقات في الجزائر، وتتكون الاحتياطيات من 57 % من الغاز الطبيعي، و6% غاز البترول المميع GPL و 28 % بترول خام و9 % من المكثفات Condensat ومن حيث الإنتاج فيمثل الغاز الطبيعي حوالي 62 % من إنتاج المحروقات الكلية سنة 2005 ، ولم تكن تتعدى 32 % سنة 1980 ونظرا لتوفره وتنامي الإقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة وناجعة، أصبح يمثل موردا هاما وكبيرا من العائدات النفطية اللازمة لأغراض تمويل عمليات التنمية، بالإضافة

<sup>1</sup> Source ; Bp.statistical review .world energy2008-www.bp.com/statisticalreview.

إلى دوره الأساسي في تأمين حاجة الاستهلاك من الطاقة محليا في توليد الطاقة الكهربائية وأغراض الاستخدام المنزلي.

ومن المعلوم أن الجزائر هي الدولة السبّاقة في الاستثمار في صناعة تنمّيع الغاز Liquéfaction du gaz وهي من أكثر أعضاء الأوبك من يملك الخبرة المتكاملة والأقدمية في إقامة المركبات الغازية. وقد بدأت في الستينات ببناء مصنع للتمّيع، وصدرت منه أول شحنة من الغاز المميع في العالم وكانت من ميناء أرزيو في أكتوبر 1964 نحو انكلترا<sup>1</sup>. (بدأت أبو ظبي في تصدير الغاز المميع عام 1977 ولم تبدأ قطر إلا في عام 1997).

وتملك الجزائر احتياطات هامة تجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا (بأكثر من 5840 مليار مترمكعب من الاحتياطي سنة 2005). كما أنها ثاني ممون لأوروبا بجايجاتها من الغاز بعد روسيا، وقد تطورت الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ خلال العقدين الخيين من القرن الماضي، إذ تضاعفت إلى عشر مرات من سنة 1980 إلى سنة 2005 (من 6.3 إلى 64.3) ويتوقع أن تصل إلى 100 مليار مترمكعب بحلول سنة 2010 وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الجزائري. هذه المعطيات تؤكد أن الجزائر بلد غازي أكثر منه بترولي، وستعتمد على ثروة الغاز الطبيعي مستقبلا - وهي وافرة - لأهميتها للسوق الخارجية والسوق الداخلية وبسبب تزايد الطلب عليها باستمرار.

### 3 تنافسية المحروقات الجزائرية:

إن قيمة أي منتج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي الجودة، التكلفة، الآجال أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتج و تتمثل فيما يلي:

أ- مزايا تنافسية تتعلق بالجودة: مثل تميز المنتج عن غيره بانفراده بتقديم ميزة أو خدمة معينة، أو الخصائص التي تملكها المؤسسة مثل التصميم درجة الابتكار.. الخ.

ب- مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف: فالمؤسسات الاقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية المتعلقة أساسا بالأيدي العاملة و المواد الخام و تكاليف النقل.

<sup>1</sup> L. M. VAAS et M HEIGEL : Op. cit. p. 147

ج- مزايا تنافسية تتعلق بالمدّة : أي أجال تسليم المنتج و إيصاله للزبون أو السوق.

بناء على هذا و مع ذكر أن منتج البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة فان مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول ، و التي تدخل إلى جانب التكاليف و المدّة في تحديد إحدى مكونات قوة التنافسية ، و من خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

### 3-1- ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك):

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا. وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى " بالفرق الناجم عن النقل (Le différentiel du transport) ، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا و إنجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص) بسبب القرب الجغرافي ، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة لبعض المناطق الأوروبية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي<sup>1</sup>.

وبالنسبة للسوق الآسيوية وهي سوق كبيرة وواعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للبترول التي تضاعف استهلاكها من البترول خلال التسعينات وتستورد ثلث احتياجاتها الداخلية ولها معدلات نمو اقتصادي قياسية (10 % في سنة 2003)<sup>2</sup>، فوضع الجزائر الجغرافي وبعدها عن هذه السوق يجعل منتجاتها أقل تنافسية بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا.

<sup>1</sup> بلعيد عبد السلام : الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990، ص41.

<sup>2</sup> Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture, in : Revue Medenergie, (Revue de l'énergie) Alger- N° 14 - janvier 2005- P. 11 méditerranéenne

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (47650 مليار متر مكعب في عام 2006 أي ما يساوي % 26.3 من الاحتياط العالمي لروسيا الفدرالية وحدها بدون دول الاتحاد السوفيتي السابق)<sup>1</sup> ، ثم سهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوروبا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل (أنظر الجدول رقم (1-5) أدناه :

جدول رقم (1-5): تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات و أوروبا الغربية.

المناطق الاحتياطيات ضمن شعاع الدائرة مقدر	البلدان
2000 كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
4000 كلم	قطر ، نيجيريا
6000 كلم	روسيا ، أبو ضبي ، فزويلا ، ترينيداد

إن الجدول أعلاه يبين ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقطابها 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410 كلم عن فرنسا و1540 كلم بالنسبة لانكلترا، وهي الناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم.

3-2- تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث الجودة (نوعية البترول):

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب" صحاري بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت و درجة كثافته ، فالبتروال الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك و المشكلة لسلتها ، فالبتروال المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة ، حيث قدرت كثافته 0.830 و هو يشمل على 34 ٪ بترين، 24٪ غاز وال ، 32 ٪ وقود التدفئة، 8 ٪ زيت 1 ٪ برفين<sup>2</sup>، كما أن أهم

<sup>1</sup> BP: www. BP Statistical review full report 2007, ( le 25/05/2007).

janvier 2005- P. 11-<sup>2</sup> Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière -Op. cit

المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي 1 ، و تعد من أجود أنواع النفط ، و يمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب و تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة و المصدرة له، و الجدول الموالي يبين مميزات الجودة للبتروال الجزائري الخفيف مقارنة ببعض أنواع البتروال لدول منظمة إلى الأوبك، خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت و درجة الكثافة النوعية. والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البتروال لبعض دول الأوبك مقارنة بالبتروال الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت و المشتقات الخفيفة المنتجة.

جدول رقم : (6-1) مقارنة بين أنواع من البتروال لبعض دول أوبك والبتروال الجزائري.

الدولة	نوع البتروال	درجة الكثافة النوعي (IPA)	نسبة % الكبريت	النسبة النوعية للمنتجات البتروالية		
				ثقيلة	متوسطة	خفيفة
الجزائر	الخفيف	44.0	0.14	35.0	35.0	29.0
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقليل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقليل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
نيجيريا	ثقليل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر: بتصريف من الطالب بالاعتماد على: محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص12

إن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي ، و ميزة النوعية تجعلان المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية كبيرة و ستستمر كذلك. سيمكن الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية و ستستفيد من وضعيتها من:

- حصولها على عائدات مالية إضافية ، و الحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) .
- تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل و الشحن .

كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود و مراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، و لذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة.

## خلاصة الفصل الثاني

إن وفرة الموارد الطبيعية الزراعية منها و المعدنية بشكل كبير في دولة ما له آثار إيجابية و أخرى سلبية، و المتتبع لهذا الفصل يجد أن نعمة هذه الموارد تتجلى في العوائد المالية الكبيرة التي تحصلها هذه الدول و التي تساعد على زيادة الدخل القومي و كذا الفردي و بالتالي تحسن القدرة الشرائية و زيادة مستوى الرفاهية.

و تتجلى نعمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة مما يشجع على قطاع التعدين على غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى فيؤدي إلى ظهور فوائض في الميزان التجاري في مرحلته الأولى و لكنها فوائض اسمية و ليست حقيقية، ثم يليه ظهور اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات و بالتالي ظهور أعراض انهيار الاقتصاد أو بما يعرف بأعراض العلة الهولندية.

إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج المرض الهولندي تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل هو في حد ذاته عامل تنمية. فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات مثلا بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة، لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات (اختلالات) خطيرة في أنظمتها الإنتاجية. و قد بينت لنا هذه النظريات مدى هشاشة الاقتصاديات التي تعتمد على مورد واحد ريعي.

حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية ، بفضل الشراكة التي أعطت نتائج إيجابية في زيادة الطاقة الإنتاجية و التصديرية للجزائر ، لكن تبقى سوناتراك الشركة الوطنية التي تسيطر على قطاع البترول في الجزائر.

لقد بينت الإمكانيات البترولية الجزائرية ، و خاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي و جودة البترول ، و حجم الاحتياطيات من الغاز و البترول ، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة للبترول الأخرى ، و بالتالي فهي تمتلك هامشا مريحا من القوة التفاوضية و التي ستسمح لها مستقبلا من رفع حصتها التصديرية داخل منظمة أوبك.

و لأن هدف الدولة من خلال رفع إنتاجها و طاقتها التصديرية البترولية هو زيادة المداخيل بالعملة الصعبة ، هذا الهدف مرتبطا أساسا باستقرار أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية ولذلك ارتأينا أن نتطرق إلى تطورات أسعار البترول و العوامل المحددة لها في الفصل الثالث...

## مقدمة الفصل الثالث:

إن تدفق العائدات المالية مرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية، ولذلك فإن دراسة السوق البترولية و تبيين العوامل المؤثرة في الأسعار، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن ، فالمتتبع لتطورات أسعار البترول عبر الزمن يلاحظ بأنه حدثت تغيرات كبيرة في أسعار البترول و التي تلعب دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على البترول بصفة خاصة، ومنها الجزائر في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية ارتفاع غير مسبوق لأسعار البترول.

إن تدفق العائدات المالية الناتج عن الارتفاع الغير مسبوق لأسعار البترول أدى إلى زيادة الاستهلاك الاستيرادي، وإلى الجري وراء زيادة إنتاج المحروقات ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما قلب الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتج « *Mono-exportateur* »، التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة النفطية خلق آثارا معقدة أخرت النمو في أجزاء أخرى من الاقتصاد وارتفاع الأسعار النسبية كنتيجة لتأثير الانفاق (زيادة الطلب) خاصة في السلع الغير القابلة للمتاجرة كل هذا يعرف أعراض بالمرض الهولندي "*the Dutch disease*" بسبب التأثير الذي أحدثه إنتاج غاز بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي. إذ أن العملة الهولندية تثمنت، مقابل العملات الأخرى، نتيجة لتدفق المداخيل القوية من صادرات الغاز، مما عرض الصناعات الهولندية إلى منافسة أجنبية حادة و أدى إلى البطالة.

سنحاول في هذا الفصل التطرق الي دراسة العوامل المؤثرة في الأسعار في أسعار البترول وأعراض العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري واهم القنوات الممكنة لتثمين سعر الصرف الحقيقي، وفق الخطة التالية:

**المبحث الأول:** العوامل المحددة والمؤثرة للأسعار في السوق البترولية.

**المبحث الثاني:** خصوصيات الاقتصاد الجزائري و اعراض العلة الهولندية.

**المبحث الثالث:** قنوات تأثير العلة الهولندية علي سعر الصرف الحقيقي.

### المبحث الأول: العوامل المحددة والمؤثرة للأسعار في السوق البترولية.

من البديهيات المعروفة اقتصادياً إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة. حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن *Equilibrium State Market Price*، كما يسمى هذا السعر الذي يحدث عنده الاستقرار بالسعر التوازني أو سعر السوق.

وإذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة، وحاولنا تطبيق هذه المبادئ النظرية لتحديد سعرها، لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات نفطية واستراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة، بتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية، بغية تحقيق أغراض ومصالح اقتصادية، مجسدة ذلك في شكل تنظيمات دولية لعبت ولحد الآن دور كبيراً كعامل مؤثر في السوق النفطية.

### المطلب الأول: السعر البترولي و أساليب التسعير في السوق البترولية.

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض السرية، و بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر , فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ، كانا دائماً أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، و قبل الدخول في أساليب تسعير البترول نقوم أولاً بتعريف السعر البترولي و أنواعه في السوق البترولية.

#### 1-1- السعر البترولي:

**1-1-1- تعريفه:** السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، و من خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.



**1-2-أنواع أسعار البترول:** عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول، و ذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية ، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين و يميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ،ومن أبرز هذه الأنواع هي<sup>1</sup>:

**أ-السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر اندوايل.

**ب- السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

**ج-سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ و اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ،إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق , إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في 1965.

**د- سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول

<sup>1</sup>محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ص 198 .

الخام، و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

و-السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشتري و بصورة آنية.

## 2-أساليب التسعير في السوق البترولية:

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، و لذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري 1973 و التسعير بعده.

### 2-1 - تسعير البترول قبل التصحيح السعري 1973 :

إن شركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها و رخائها، و أهم دعائم إحكام سيطرتها على الصناعة، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية<sup>1</sup>:

#### أ-التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة :

كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية، هي أكبر منتجي البترول في العالم، و كانت أيضا أكبر مصدريه، و يبدو طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، نقطة الأساس الوحيدة و قد كرس اتفاقية كوناكري (1928) و التي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى، حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك.

#### ب-التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:

كانت الاتجاهات الوطنية و تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة، و بالتالي ضغط الرأي العام على حكومات لتحسين من شروط التعامل في البترول، و لتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية و لتضع

<sup>1</sup>صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، الطبعة التاسعة، 2003 ص 248

حدا للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة ، و بالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و 1960، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين ، و كان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بين الدول المنتجة، استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت 1960 و لأكثر من 10 سنوات بعد ذلك.

## 2-2- تسعير البترول بعد التصحيح السعري بعد 1973:

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض و الطلب ، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة، و خضع تسعير البترول لمشئنة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية ، كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية ، و في ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، ولقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الأتي<sup>1</sup>:

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول، و لكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول.

- لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار.

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية ، و قد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولي إلى 10,34 دولار للبرميل<sup>2</sup> ابتداء من عام 1974 ، إن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ و إنما

<sup>1</sup> د. محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986 ، ص 4.

<sup>2</sup> كان سعر البترول الخام لا يتجاوز 3,5 دولار للبرميل في أوائل سنة 1973

كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل ، و التي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للبتروول و التي يمكن إيجازها فيما يلي<sup>1</sup>:

- أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك و الشركات البترولية على قوة الدول المصدرة ، و صلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، و على ضعف موقف الشركات البترولية، و أكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة.

-أدى الوعي البترولي إلى تنبيه الدول المصدرة للبتروول إلى ضرورة تصحيح أسعار البترول، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها، و كذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة.

-تفاقم معدل التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها.

-اتساع الفجوة بين الطلب و العرض العالمي من البترول ، و بالتالي تفاقم أزمة الطاقة و تزايد

القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من البترول.

و لكن و بسبب الفوضى التي عرفتتها منظمة الأوبك ، نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجيريا و إيران و سوء العلاقات العراقية الإيرانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، بزيادة حصتها في الإنتاج و إغراق السوق البترولية ، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير ، و فتح المجال أمام ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار البترول.

### المطلب الثاني: العرض و الطلب على البترول.

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة و التي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول و اقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار . كما أن معرفة العوامل المؤثرة في أسعار البترول تمكن من إعطاء فرصة للدول

<sup>1</sup>د.صديق محمد عفيفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 266

المنتجة و المستهلكة معا من إتباع سياسة بترولية حسب أوضاع السوق البترولية، و التي تمكن من حصول الدول المنتجة على الموارد المالية لتلبية حاجيات الاقتصاد .

على الرغم من تقلب السوق النفطي خلال العقد الماضي، لكنه أبدى محدودية في العرض وفي المقابل زيادة مضطردة في الطلب، ومن المتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه، وتشير تقديرات المؤسسات المختصة في شؤون النفط إلى استمرار انحسار العرض مع ارتفاع الطلب بنحو 50% حتى نهاية 2030.

## 1- العرض البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالامكانيات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل.

وتدخل في هذا الاطار السياسة الجماعية التي تقررها أوبك، بالنسبة لتحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، ويلعب التخزين الاستراتيجي أحياناً، الذي تقوم به الدول المستهلكة للنفط وشركائها دوراً في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، لكن هذا الدور يقتصر على المدى القصير ليصبح المدى الطويل معتمداً في الأساس على الاعتبارات السابق ذكرها<sup>1</sup>.

لقد تطور انتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الانتاج في أرجاء المعمورة وفي التحوم النائية وفي الصحارى الحارة والبارد وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم. كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة.

<sup>1</sup>المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، متاح على: [www.arab-api.org/develop\\_1.htm](http://www.arab-api.org/develop_1.htm)، ص:07.

**1-1- مفهوم العرض البترولي:**

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد و خلال فترة زمنية محددة، و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعداداً لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية، كما أن طبيعة البترول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك في ظل العقبات التالية:<sup>1</sup>

✓ عقبات فنية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى والفعالية والتخزين والنقل.

✓ عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة

أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جداً.

أما على المستوى الأقليمي يتوزع انتاج النفط الخام في الوقت الحاضر بشكل أساسي في منطقة

الشرق الأوسط ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً تليها أفريقيا

وأمرريكا اللاتينية الصين وآسيا. والجدول التالي يبين عشرة دول الأولى في الانتاج والتصدير

والاحتياطي النفطي.

الجدول رقم (3-1): الدول العشر الأولى في الانتاج والتصدير والاحتياطي النفطي.

الوحدة: مليون ب/ي

الاحتياطي (النسبة إلى المجموع)	التصدير في 2007 (م. ب. ي)	الانتاج في جوان 2008 (م. ب. ي)
السعودية (21.3%)	8.53	9.8
إيران (11.2%)	6.86	9.7
العراق (9.3%)	2.56	8.7
الكويت (8.2%)	2.55	3.9
الإمارات (7.9%)	2.47	3.8
فنزويلا (7.0%)	2.34	3.5
روسيا (6.4%)	2.13	3.2
ليبيا (3.3%)	2.13	2.6
كزخستان (3.2%)	1.84	2.6
نيجيريا (2.9%)	1.73	2.5

المصدر: المجموعة المالية سامبا، التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، السعودية العربية، سبتمبر 2008، على: [www.samba.com](http://www.samba.com)، ص: 24.

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره ص 115

وفي صناعة النفط تجري التفرقة في مفهوم العرض بين تعبيرين، أولهما القدرة الانتاجية للنفط (*oil productive capacity*) وثانيهما انتاج النفط.

كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، العرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات<sup>1</sup>.

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الانتاجية من نحو 49 م.ب.ي عام 2002 إلى 66 م.ب.ي عام 2025 حسب تقديرات والوكالة الدولية للطاقة (EIA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقاً. ويستعرض الجدول التالي مراحل تطور الزيادات في إمداد النفط الخام من الدول التي ليست عضواً في الأوبيك إلى 2010.

الجدول رقم (3-2): أهم الزيادات في الامداد النفطي (بما فيها سوائل الغاز الطبيعي) حتى 2010.

الوحدة: ألف برميل يومي

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
10.950	10.600	10.450	10.250	9900	9500	9160	8460	روسيا
2100	2000	1900	1800	1600	1190	990	880	أنجولا
2500	2480	2300	2150	2080	200	1790	1770	البرازيل*
2050	1850	1650	1475	1400	1270	1185	1026	كازخستان
1100	960	900	600	575	395	310	310	أذربيجان
720	670	620	570	520	400	330	270	السودان
3325	3275	3225	3175	3125	3075	3085	3000	كندا
22.745	21.835	21.045	20.020	19.200	17.830	16.850	15.716	المجموع

المصدر: مهدي وارزي، أسعار النفط العالمية: تأثيرها على النمو الاقتصادي، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة، 2007، ص: 239.

<sup>1</sup> ورقة بحثية: د. جميل طاهر "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات- المعهد العربي للتخطيط الكويت 1997 ص7.  
\*: بما فيها إنتاج وتصدير الكحول.

## 1-2- العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

يخضع العرض العالمي للبتروول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البتروول و سعره و يدخل في محددات الطلب على البتروول ، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ، فليس معنى توافر احتياطيات بتروولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص البتروول من باطن الأرض، و معالجته و تخزينه و ضخه حتى سطح الناقله ، كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبتروول و مدى حاجتها إلى البتروول لمواجهة الاستهلاك المحلي ،أو لتصديره تحقيقا لمردود نقدي يليي احتياجهما المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل ، و ندخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج و توزيع الحصص بين الأعضاء و كذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص، و فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض البتروولي، من هذا المنطلق نستخلص مجموعة عوامل تحدد العرض العالمي للبتروول وهي<sup>1</sup>:

## أ) الطلب البترولي:

يعتبر الطلب البتروولي من المحددات الرئيسية للعرض البتروولي ، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبتروول زيادة في الطلب البتروولي فان ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البتروولية في السوق، و أما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليل في الكميات المعروضة ، و ما حدث في الآونة الأخيرة و التي عرفت فيها أسعار البتروول ارتفاع غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبتروول و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة بزيادة المعروض البتروولي، إلا أن استجابة الدول المنتجة كانت ضعيفة و بزيادة قدرها 300 ألف برميل في اليوم من البتروول الثقيل من طرف العربية السعودية ، و هذا ما يبين أن استجابة العرض في الفترة القصيرة للزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، 2006 ص136



ولأن العرض البترولي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فإن العوامل المؤثرة في الطلب البترولي بالكاد نفسها المحددة للعرض البترولي، فالاستقرار السياسي له دور كبير في امن إمدادات البترول ، و ماحدث و يحدث في العراق و إيران و منطقة الشرق الأوسط لأفضل دليل على مكانة هذا العامل في التأثير على العرض البترولي ، و ما يمكن استخلاصه هو أن العلاقة التكافئية المتشابكة و المعقدة بين العرض و الطلب هي نتيجة لحوار حاد بين الدول المنتجة و المستهلكة للبترول من خلال مجموعة من السياسات البترولية تستعملها كل جهة للوصول إلى مصالحها.

### (ب) التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:

إن التنبؤ بأسعار البترول في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المستهلكة و المنتجة للبترول، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من البترول عند السعر الذي يناسب مصالحها الاقتصادية و خاصة من أجل المحافظة على استقرار نموها الاقتصادي ، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث و التنقيب ، و تحديد إمداداتها البترولية وفقاً للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها و سياستها البترولية.

### (ج) الاحتياطات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول:

الاحتياطات البترولية هي القاعدة التي تركز عليها سياسة الإنتاج البترولي، و من هذا المنطلق فإن أي سياسة للإنتاج و التصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات ، فهناك البعض من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعمد للمبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطات، بقصد إقناع الدول المضيفة بأن ما لديها يكفيها لمدة طويلة و من ثم تطمئن على ارتفاع الإنتاج و عرض بترولها.

كما أن عمليات البحث و التنقيب عن البترول تعتبر من العوامل المحددة لكميات البترول المعروضة ، فمن الأسباب الرئيسية لأزمة 1986 الإفراط في عمليات البحث و التنقيب و خاصة في بحر الشمال و المكسيك ، نتيجة لالتهاب الأسعار في الفترة السابقة ، و هذا ما أثر على العرض البترولي و انهارت الأسعار إلى أقل من 10 دولار للبرميل.

### (د) الأرباح العالية في الصناعة البترولية<sup>1</sup>:

إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية، وينطبق هذا المبدأ على سلعة البترول في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام، كما أنه بسبب زيادة الطلب على البترول، يتم التنقيب عنه في مناطق بعيدة وصعبة، ولكن الميزة الخاصة لسلعة البترول كمنتج طاقتي جاهز للاستعمال النهائي، فإن الربح المحقق في فرع البترول يفوق كل أنواع ربوع المنتجات الطاقوية الأخرى كالفحم، الطاقة النووية وغيرها، فبالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، نجد أن المحرك الهام للعرض البترولي هو تحقيق فائض مالي كبير، أي الربح العالي الممكن تحقيقه، وهو الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتج وتكلفة توريد هذا المنتج إلى المستهلك، حيث تتقاسم كل الأطراف العاملة في فرع البترول هذا الفائض.

### (هـ) الأوضاع السياسية و الظواهر الطبيعية:

تؤثر الأوضاع السياسية والإضرابات العمالية في بعض الدول المصدرة للبترول علي أسعاره، فعدم الاستقرار السياسي والأمني، أو التخوف من حدوث اضطرابات أو مشاكل أمنية، في دول مثل العراق، ونيجيريا، وفنزويلا، والمملكة العربية السعودية تؤثر علي الإنتاج.

وبالتالي فقد قوضت التوترات السياسية في المنطقة والعراق تحديداً ثقة المتعاملين في أمان الإمدادات من هذه المنطقة -التي تضح نحو ثلث الاحتياجات العالمية، وقد عززت هجمات أبريل 2005 على بعض العاملين الأجانب في شركات نفط تعمل في المملكة السعودية من هذه المخاوف، كما زادت التوترات في العلاقات الإيرانية-الأمريكية من بسبب استئناف إيران لأنشطتها النووية ، وقد ساهمت جميع هذه العوامل في خلق حالة من الهلع في سوق النفط، وبالذات مع محدودية فائض الإنتاج العالمي، والذي يقدر بحوالي مليوني ونصف المليون برميل يومياً، كل هذا يؤثر بشكل كبير على المعروض النفطي.

<sup>1</sup> قويدري قوشيش بوجمعة، " انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، رسالة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2009ص83.

اما الظواهر الطبيعية والمناخية كذلك لها تأثيرات علي الانتاج كما حدث في شهر أغسطس 2005، تسبب إعصار كاترينا في توقف إنتاج العديد من الشركات عند مروره على منطقة حقول النفط والغاز باتجاه نيو أورليانز الأمريكية، وقد قدرت نسبة النفط التي حرمت منها أمريكا نتيجة للإعصار بـ 7% من الإنتاج المحلي، مما أدى إلي ارتفاع أسعار النفط الأمريكي الخام في العقود الآجلة في بداية التعاملات الآسيوية إلى أكثر من 4 دولارات أمريكية، لتسجل مستوى قياسيا جديدا فوق 70 دولارا للبرميل، وذلك بعد أن تسبب إعصار كاترينا في تلف منشآت التكرير في خليج المكسيك مما أرغم المنتجين على وقف أكثر من ثلث إنتاجهم<sup>1</sup>.

## 2- الطلب النفطي العالمي:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها بالأسعار المقابلة لها. ويظهر قانون الطلب تلك العلاقة العكسية بين الأسعار والكميات أي أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما انخفض سعرها وتثقل هذه الكميات كلما ارتفع سعرها.

**2-1- مفهوم الطلب على النفط:** يعتبر الطلب على النفط طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في اسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتؤثر في الطلب على النفط<sup>2</sup>. وهنا يحق لنا أن نتساءل إلى أي حد يمكن أن تنطبق مفاهيم النظرية الاقتصادية على سوق النفط. باعتبارها سلعة ليست حرة بالمعنى التقليدي. وهي علاوة على تأثيرات قوى السوق تخضع لحسابات استراتيجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة. كما أنه مورد قابل للنضوب، وإن العالم يحضر لانتاج البدائل في المرحلة المقبلة.

<sup>1</sup>دكتور مهندس/ محمد مصطفي، أسعار النفط .... السعود والمؤشرات. مقال في مجلة الكهرباء العربية، أبريل 2008 -

العدد 92 ص7

<sup>2</sup> حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص:

## الجدول رقم (3-3) الطلب العالمي على النفط، الإجمالي والتغير السنوي 2001 - 2005.

(مليون برميل /يوم)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005*
الدول الصناعية	47.9	48.0	48.6	49.4	49.8
الدول النامية	24.5	25.2	26.0	28.0	28.7
الدول المتحولة	4.7	4.5	4.6	4.7	4.8
إجمالي الطلب العالمي على النفط	77.1	77.7	79.2	82.1	83.3
التغير في الطلب (م / ب / ي )	07	0.6	1.5	2.9	1.2
نسبة التغير (%)	0.9	0.8	1.9	3.7	1.5

المصدر: تقرير الأمين العام، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، مرجع سابق، 2005، ص: 77، 79.

## 2-2-العوامل المؤثرة في الطلب على النفط: يتوقف حجم الطلب على الطاقة في أي مجتمع على

العوامل التالية:<sup>1</sup>

الطلب البترولي يتحدد و يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة ، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا ، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا ، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض و انكماش الطلب و هذه العوامل هي كالاتي:

(معدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي:

تعتبر الطاقة و خاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية و عملية التطور الاقتصادي و الصناعي ، فالبترول محرك فعال لهذا التطور و في نفس الوقت هو مؤشر و مقياس لذلك المستوى التطوري ، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي و الميكانيكي الهائل ، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول<sup>2</sup>.

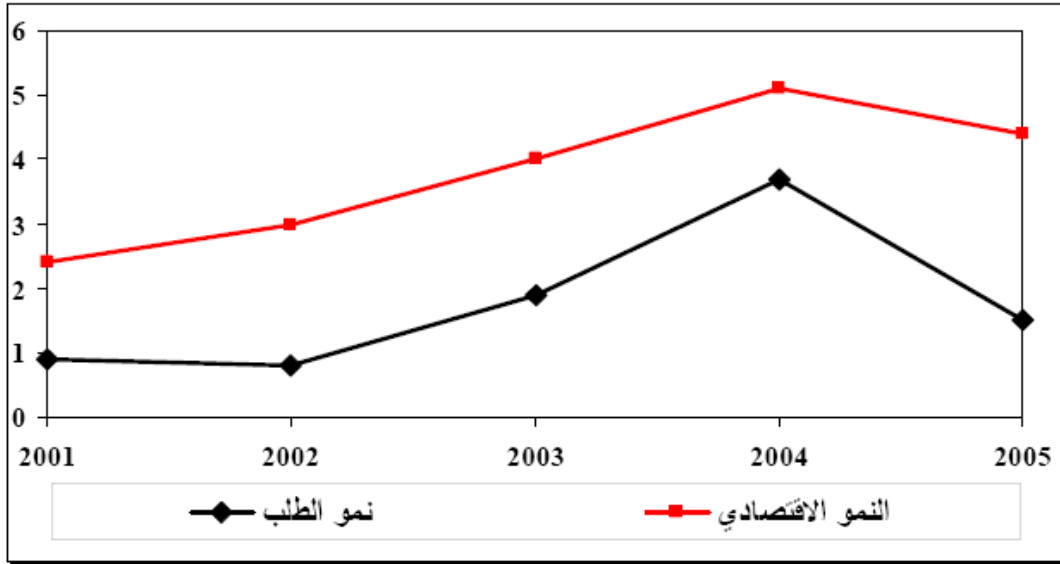
و انه لواضح و معروف لنا أن هناك علاقة و رابطة وثيقة بين النمو الاقتصادي و الطلب على البترول و هي علاقة طردية، و بالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر متغيرا أساسيا في معادلة

\*: بيانات تقديرية.

<sup>1</sup> سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص 157.<sup>2</sup> محمد احمد الدوري نفس المرجع السابق، ذكره ص 149 .

الطلب على البترول، و إن كانت الصلة المباشرة القوية بين هذا المتغير و الطلب على الطاقة عموما و الطلب على البترول خصوصا قد انخفضت مما كانت عليه في الماضي.

الشكل رقم(3-1): ظاهرة النمو الاقتصادي العالمي في ظل نمو الطلب على البترول<sup>1</sup>



(ب) سعر البترول الخام و أسعار المنتجات البترولية المكررة:

السعر من العوامل الأساسية و الفعالة في تأثيرها على الطلب البترولي و بصورة عامة ، إن انخفاض و تدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب و عكسه يكون تماما. إلا ان مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظراً لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري.

و من المعروف تاريخياً أن انخفاض و تدني سعر السلعة البترولية ماضياً و حاضراً ، كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى توسع الطلب على السلعة البترولية سواء أكان بصورة خام أو بصورة منتجات بترولية، كذلك فإن الطلب على البترول طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات البترولية المكررة، و التي تتضمن أسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في أسواقها فمثلاً في المملكة المتحدة تمثل الضرائب على الاستهلاك أكثر من 60 ٪ من سعر برميل من المنتجات المكررة في سوق

<sup>1</sup> الاوبك تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون، 2005، ص 38

المستهلك النهائي، و تمثل أكثر من 37 % في اليابان 56 % في الاتحاد الأوروبي و 23 % في الولايات المتحدة الأمريكية حسب إحصائيات سنة<sup>1</sup> 2004 .

**ت) سعر المواد الطاقوية البديلة:** كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا و لجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز و الفحم ، لتقليص الكمية من البترول و الضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى ، و من الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل.

إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي ، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم و بكميات هائلة ، لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية منافسة و متطورة و غير مكلفة في نفس الوقت لنقل الغاز الطبيعي من منطقة لأخرى ، غير تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب، و حسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي و الفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل<sup>2</sup>.

### ث) الاستقرار السياسي في العالم:

الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتباره كذلك من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي و الذي ينعكس مباشرة على الأسعار ، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية ، و هذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكاً للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة و بأي سعر و هذا خوفاً من نقص الإمدادات البترولية، و يأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي يعمق من أثر التركيز المزدوج للاحتياجات والاستهلاك، حيث ظلت المنطقة تعاني من عدم استقرار مزمن منذ مدة طويلة نتيجة لتقسيم المنطقة بين القوى الكبرى فرنسا و بريطانيا ، وقد زاد من حدة عدم الاستقرار إنشاء دولة إسرائيل الذي أصبح يشكل مكملاً للاضطراب في المنطقة.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص125

<sup>2</sup> جمعة رضوان " تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004" رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر-06/ 2007 - ص37.

وبالإضافة إلى الدول المنتجة فقد أصبحت الدول الناقلة أو الساححة بالعبور تلعب دوراً أساسياً في أمن الإمدادات، و من ثم فإن استقرار هذه الدول يؤثر في استقرار الإمدادات البترولية والأسعار.

### ج) نمو السكان ومتوسط دخل الفرد:

يتناسب الطلب على الطاقة طردياً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي. كما أن تطور متوسط دخل الفرد يعني من الناحية الأخرى نمو الناتج القومي. الأمر الذي تنعكس آثاره على مزيد من الطلب على الطاقة لأغراض تطور المجتمع.

عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيراً و متزايداً فإن ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب، و تأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عاملاً ثانوياً و ليس أساسياً، و إن تأثيره نسبياً و بحسب تكامله مع بقية العوامل و بالأخص مع عامل مستوى التطور الاقتصادي و الصناعي.

### ح) المناخ:

حيث يزداد الطلب على الطاقة في الأجواء المناخية المتطرفة. فالطلب على الطاقة يزداد في البلدان ذات المناخ البارد شتاءً و الحار صيفاً. بينما تقل الحاجة إلى الطاقة في البلدان ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط.

و إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- حساسية الطلب على المنتجات النهائية إزاء الأسعار، و ذلك حسب نوع المنتج و نوع المستخدم في (قطاع النقل أو المنازل أو الصناعات التحويلية أو البتروكيمياويات... الخ).
- العوامل التي تعمل على إضعاف مرونة الطلب السعرية و هي:
  - الإجراءات التي تقيد دخول البترول الخام إلى بعض الدول المستهلكة، و كذا تقيد من استخدامه.
  - الإعانات التي تمنح لمصادر الطاقة البديلة لتشجيع استخدامها أو للبحث عنها.
  - الإجراءات الخاصة بالحفاظ على الطاقة في الدول المستهلكة.
  - المضاربات قد تجعل العرض أكثر أو أقل من الطلب مما يؤدي إلى خلق فوضى في سوق النفط

<sup>1</sup> د. محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 33

- الازمات الاقتصادية العالمية حدوث مثل هذه الازمات مثل الازمة المالية الاخيرة 2007 و الازمة المالية الآسيوية ( 1999) تضعف قوة الاستثمار العالمي مما يؤدي الى خفض الطلب على النفط وانخفاض اسعاره.

### 2-3- مرونة الطلب على البترول:

الطلب على البترول طلب مشتق لأن المنتجات المكررة والمصنعة كمنتجات نهائية قابلة للاستعمال والاستهلاك النهائي هي التي تؤثر في الطلب على النفط الخام. والمرونة تعني استجابة الطلب على سلعة ما بشكل محسوس بالنسبة للتغير في سعر هذه السلعة. ويكون الطلب مرنا عندما يتأثر بالتقلبات في سعر السلعة، ويتصف بعدم المرونة عندما لا يستجيب لتلك التغيرات. ومن هنا يطرح السؤال نفسه: هل الطلب على النفط يتصف بالمرونة؟

في هذا الخصوص يلاحظ "جان بيير أولسم" ما يلي<sup>1</sup>:

- إن الطلب على النفط على المدى الطويل يعتبر من دون شك مرنا، لأن التوجه نحو المصادر البديلة ممكن جدا (كالفحم، الطاقة النووية، الشمسية... الخ)، لأن تقنية تنمية مصادر الطاقات البديلة تعترضها صعوبات الاستثمار، وتحتاج إلى وقت طويل حتى يتم وضعها موضع الاستغلال الاقتصادي؛

أما على المدى القصير فقد تم معاينة عدم مرونة الطلب على البترول بالنسبة للتغير في السعر عدة مرات، إذ بقي الطلب ثابتا - أو زاد - مع استمرار الارتفاع في الأسعار، حيث لم تؤثر تلك الارتفاعات في خفض الطلب على البترول خاصة لدى الدول الصناعية وهي السوق الأهم، ويختلف الأمر بالنسبة للدول الفقيرة التي تجد نفسها عاجزة عن مواجهة الارتفاع الكبير للأسعار.

و يتضح أن الطلب على البترول في الحالات العادية واستقرار السوق يرتبط بعوامل منها:

- عامل الزمن حيث تنعدم مرونة الطلب على النفط في المدى القصير وترتفع على المدى البعيد؛
- المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة وسياساتها الطاقوية وترشيد الاستهلاك والنظام الضريبي؛
- العوامل الطبيعية وتغيرات المناخ والفصول؛

<sup>1</sup> Jean-Pierre OLSEM : L'Energie dans le monde : Stratégies face à la crise, 2<sup>e</sup> edition, HATIER, Paris, Juillet 1984 ,p52



-توفر الطاقات البديلة ومستوى أسعارها مقابل أسعار النفط.

والملاحظ في سوق النفط أن الطلب على النفط ضعيف المرونة في فترة الأجل القصير، طالما أم  
معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح نظراً لأهمية النفط باعتبارها سلعة ضرورية، كما يصعب  
التحول إلى البدائل الأخرى في فترة الأجل القصير.

كما تشير دراسات تطور أسعار النفط إلى أن سعر برميل من النفط قد ارتفع بعد حرب أكتوبر  
1973 من 2.59 دولار إلى 11.65 دولار في عام 1974 أي تضاعف أربع مرات ولم يحدث  
انخفاض في الكميات المطلوبة أكثر من 1%<sup>1</sup> وبذلك نجد أن المرونة السعرية للطلب تميل إلى  
الانخفاض في فترة الأجل القصير، أي أن المستهلك يكون مضطراً إلى إستهلاك نفس الكمية أو أقل  
قليلاً، وذلك لصعوبة التحول إلى البدائل بصورة مفاجئة بل يحتاج بعض الوقت، لارتفاع تكاليفها في  
الوقت الحاضر.

### المطلب الثالث : أثر التضخم و سعر الصرف على القيمة الحقيقية لسعر البترول:

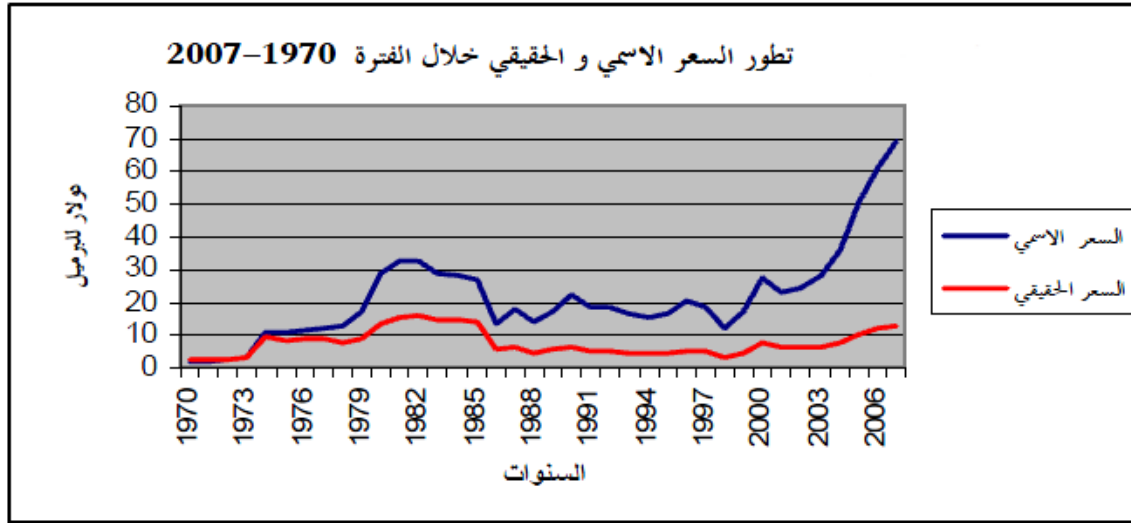
إن لكل من التضخم العالمي، و التغيرات النقدية للعملات الرئيسية و خاصة الدولار الأمريكي، و  
الذي يعتبر العملة النقدية التي تقيم بها السلعة البترولية، آثار هامة على الأسعار الاسمية و الحقيقية  
للبنترول بدولارات سنة 1973 .

فحسب " بتروني " فان الأسعار الحقيقية ترتفع بأقل من الأسعار الاسمية، و يمكن حساب اثر  
التضخم و سعر الصرف على الأسعار الحقيقية للبنترول<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 161.

<sup>2</sup> L. benzoni ,Taux de change , prix du pétrole , déséquilibres monétaires internationaux , dans revue économie et société , série Em , No 02, 1986, p10-11

## الشكل (3-2): أسعار النفط الخام الحقيقية والاسمية 1970-2007



Source: OPEC, annual statistical bulletin 2007 [www.opec.org](http://www.opec.org) le 25.07.2008 p 21

## 1- أثر التضخم:

و هو الفرق بين ضعف معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبتروول بالدولار، و مجموع معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبتروول بالعملة المحلية، و معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الحقيقي للبتروول بالعملة المحلية.

$$i = 2 \times \Delta P\$ - (\Delta PM + \Delta PMC)$$

$\Delta P\$$  : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبتروول بالدولار الأمريكي .

$\Delta PM$  : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبتروول بالعملة المحلية.

$\Delta PMC$  : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الحقيقي للبتروول بالعملة المحلية.

## 2- أثر سعر الصرف:

و هو الفرق بين معدل النمو السنوي المتوسط للسعر الاسمي للبتروول بالدولار، و معدل النمو

السنوي المتوسط للسعر الاسمي للعملة المحلية، فإذا كان  $C$  هو اثر سعر الصرف فان:

$$C = \Delta PM - \Delta P\$$$

## 3- الأثر الكلي:

الأثر الكلي هو تأثير كل من التضخم و سعر الصرف على أسعار البترول فيكتب:

$$\Sigma = C + i = \Delta P\$ - \Delta PMC$$

## المطلب الرابع: دور التنظيمات الدولية للطاقة في السوق النفطية.

إن الظروف والمداخلات والأحداث التي الناتجة عن الشركات النفطية العالمية الاحتكارية لمدة تجاوزت نصف قرن وكذلك بالنسبة لممارسات الدول النفطية خلال السبعينات وما نتج عنها من تغير في موازين القوى، كل هذه التطورات في السوق النفطية عجلت باتجاه تنظيم جهودات الدول النامية والدول الصناعية عبر منظمات دولية من شأنها الدفاع عن المصالح الحيوية لتلك البلدان. ومن أهم هذه المنظمات الدولية الاقليمية :

- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).
- الوكالة الدولية للطاقة (AIE).

## 1- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

لم تتل منظمة الدول النامية من الاهتمام في الدوائر الغربية، سواء الاعلامية أو الرسمية أو

الاكاديمية منها، ما حظيت به منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

**1 4 نشأة المنظمة:** تم إنشاء (أوبك) في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمس دول هي: السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا، إيران. وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي عام 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية والتي شاركت فيه كل من إيران وفنزويلا بصفة مراقب، وفي الاطار السياسي نالت العديد من الدول استقلالها ( منها دول منتجة ومصدرة للبترول) ، أما الاطار الاقتصادي فقد أدت عملية بناء أوروبا واليابان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، إلى تزايد الطلب على البترول، وخصوصاً من منطقة الشرق الأوسط القريبة من أسواقها وذات الاحتياطي والقدرات الانتاجية العالية ففي عقد الخمسينات تضاعف الطلب العالمي وتضاعف معه الانتاج من الشرق الأوسط.

**1 2 أهداف المنظمة:**

وكان اجتماع بغداد المشار إليه لغرض التشاور بين الدول بين الدول المشاركة حول أفضل السبل لمواجهة قيام الشركات، وقد كان الظرف السياسي آنذاك بمثابة الحافز للتعجيل بالاتفاق، بهدف وضع أهداف موحدة، التي نص عليها دستور المنظمة فيما بعد وهي:<sup>1</sup>

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجموعة؛

- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية؛

- الاهتمام دوماً بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات إقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته. ويمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة أوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعها ليبيا واندونيسيا عام 1962، الامارات العربية المتحدة عام 1967، والجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، ثم الاكوادور عام 1973 ثم الغابون في عام 1975\* وهكذا فإن المنظمة تضم في عضويتها حالياً إحدى عشرة دولة ومقرها فيينا النمساوية.

**1-3- أهم وأبرز المخطات الهامة في مسيرة أوبك:**

مرت المنظمة بعدد من المخطات الأساسية بين ستينات القرن الماضي وبدايات القرن الواحد والعشرون نبرزها كما يلي:

➤ **عقد الستينات:** شكلت هذه المرحلة فترة تأسيس وتكون المنظمة من دول نامية لها نفس التوجهات والتطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية، وتشكيل سكرتارية المنظمة التي نقل مقرها من جنيف إلى فيينا.

<sup>1</sup>: ماجد بن عبدالله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)**، بحوث إقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008، ص: 73.

\*: إلا أن والاكوادور والغابون قررتا الانسحاب من المنظمة عامي 1992، 1994 على التوالي.

➤ **عقد السبعينات:** تحولت المنظمة إلى لاعب أساسي على الساحة العالمية حيث تمكنت الدول المنضوية تحتها من الامساك بزمام الأمور فيما يتعلق بحجم الانتاج الفطى. وقد عرفت هذه الفترة أزميتين ارتفعت خلالها أسعار النفط، الأولى عام 1973 والثانية عام 1979.

➤ **عقد الثمانينات:** شهدت بداياتها ارتفاعاً في الأسعار ثم ما لبث أن انخفضت بشكل حاد 1986 وعرفت بالأزمة النفطية الثالثة، نتيجة عدم التزام دول المنظمة بسقف الانتاج المحدد وفي عام 1988 أخذت الدول موقف جماعي من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار.

➤ **عقد التسعينات:** شهد هذا العقد الأزمة النفطية الرابعة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نزاعات عديدة أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد مما حدا بالمنظمة إلى رفع سقف الانتاج دون الأخذ بعين الاعتبار أزمة دول شرق آسيا، مما نجم عنه انهيار الأسعار عام 1998.

➤ **بدايات القرن 21م:** بعد انهيار اسعار النفط في عامي 1986 و 1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق.

ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط، إلا أن منظمة أوبك أدركت بأن هناك اعتبارات اخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الانتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه بالتالي على مستوى الطلب.

## 2- الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956<sup>1</sup>، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)، وعلى قدر ما قلبت الأزمة الأخيرة موازين العلاقات القديمة، بحيث انتقلت السيطرة الكالة على انتاج النفط من الشركات الغربية إلى أيدي حكومات الدول المضيفة، بما في ذلك تحديد حجم الانتاج والأسعار، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن ( 1974/02/11 ) حيث عُهد إلى وزراء

<sup>1</sup>: حسين عبدالله، مرجع سابق، ص: 275.

خارجية تلك الدول إعداد برامج عمل مشتركة وبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)\*.

وقد تمت الموافقة المبدئية على الاتفاقية المنشئة للوكالة في 1974/09/21 وصارت نافذة بالتصديق عليها في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد رفضت فرنسا الانضمام في البداية ثم انضمت كما انضم عدد آخر من الدول بحيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي:<sup>1</sup>

الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

وعلى طريق المواجهة الذي بدأتها الدول الصناعية الغربية ضد أوبك، لم تقتصر تلك الدول على تدعيم قوتها التفاوضية بالوسائل السلمية، بل عمدت إلى إطلاق التحذيرات والتهديد باستخدام القوة العسكرية. ففي أواخر سبتمبر 1974 ألقى الرئيس الأمريكي فورد كلمة في مؤتمر الطاقة في ديترويت ألح فيها إلى احتمال التدخل المسلح لاحتلال منابع النفط.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:<sup>2</sup>

➤ تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛

➤ صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطية العالمية؛

➤ وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد عليها.

➤ تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛

\* وهي منظمة أنشئت في باريس على أثر اعلان خطة مارشال سنة 1947 الهادفة إلى إعادة بناء أوروبا الغربية بالاعتماد على المساعدات الأمريكية. وفي عام 1961 جرى توسيع هذه المنظمة لتصبح أداة تعاون اقتصادي لدول ما يسمى بالاقتصاد الحر. وانضمت إلى دول أوروبا الغربية كلا من الولايات المتحدة واليابان وكندا واستراليا ونيوزلاندا.

<sup>1</sup>: حسين عبدالله، نفس المرجع، ص: 276.

<sup>2</sup>: سالم عبدالحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص: 258.

➤ تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية، مثلما الرئيس الأمريكي جروج بوش الأب في سنة 1990 عندما حرر كمية كبيرة من المخزون النفطي أدت إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد؛

المبحث الثاني: خصوصيات الاقتصاد الجزائري وعوارض العلة الهولندية.

المطلب الاول: خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومظاهر العلة الهولندية.

### 1 - إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية:

من الأجدر قبل أن ندرس الإستراتيجية الجزائرية المتبعة من أجل التنمية الاقتصادية أن نعرف المراد بهذه التنمية والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وخاصة وأنه ليس من السهل تبيان طريقة عملها والأسلوب الأمثل لنجاحها. فبسبب اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وتباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بينهما، سعت كل الدول النامية والنفطية منها بالخصوص - ومنها الجزائر - إلى إتباع إستراتيجيات إنمائية مختارة، مستغلة فرصة الفوائض النفطية المتاحة والمتنامية وتوظيفها للخلاص من قيود التخلف وتحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها.

### 1-1- مفهوم التنمية :

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم حول التنمية تشير بشكل عام على أنها عملية شاملة ومعقدة في نفس الوقت، توحي بأن هناك غايات مجتمعية وأهداف وطنية يجب تحقيقها أو العمل من أجل تجسيدها في الواقع العملي تتطلب الموارد المالية الضرورية والإرادة في التغيير نحو الأفضل لحياة المجتمع<sup>1</sup>.

ومفهوم التنمية عموماً هو "إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني (للخروج من حالة التخلف) عن طريق رسم إستراتيجية عامة للتطور الاجتماعي نابعة من القرار السياسي تحدد

<sup>1</sup> بلقاسم زيان، "دور المحروقات في تمويل التنمية حالة الجزائر". بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. فرع: نظرية التنمية، جامعة باتنة، 1995 ص 17-18.

لها مدى زمنية وخطط واضحة، تعباً لها كافة الموارد المادية والمالية الممكنة<sup>2</sup>.  
والتنمية تتعدى النمو الاقتصادي القائم على تطور المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط إلى تنمية  
تمس جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

### 1-2- مضمون إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية:

لقد وقع اختيار الجزائر على إستراتيجية الصناعات الأساسية للنمو الاقتصادي منذ نهاية الستينات  
وخاصة في عشرية السبعينات، وإلى اعتماد نموذج للتنمية الاقتصادية القائم على الصناعة الثقيلة أو ما  
يعرف **بالصناعة المصنعة** كقاعدة أساسية للنمو، باعتبار أن اقتصاد الجزائر (والدول المتخلفة التي  
نالت استقلالها) ورثت هيكلًا اقتصاديًا يتسم بعدم الترابط بين قطاعاته، فالقطاع المتطور فيه مرتبط  
وملحق بالقطاعات الاقتصادية الكولونيالية (الفرنسية) ومعتمداً كلياً على الخارج، سواء من حيث  
سوق تصريف المنتجات أو من حيث المدخلات الضرورية لمواصلة نشاطه. أما غالبية السكان فهم  
يعيشون على القطاع الزراعي التقليدي المتخلف.

وهدف نموذج "الصناعات المصنعة" هو إلقاء هذا الارتباط الكولونيالي للاقتصاد، وإيجاد تكامل  
بين القطاعات الاقتصادية بهدف الوصول إلى تنمية مستقلة تعتمد على صناعات متعددة (ثقيلة  
بالخصوص)، منها صناعة الحديد والصلب، الميكانيك، الإلكترونيك، المحروقات والقاعدة الهيكلية  
الواسعة وغيرها.

فإن مشروع التنمية الجزائري يبدو أنه في حاجة إلى ازدهار موارد (a Resources Boom)  
للحصول على التمويل الضروري لتحقيق هدفه المتمثل في بناء "اقتصاد وطني و مستقل"، و بالتالي  
فإنه على عكس الرسالة التي يحملها اقتصاد المرض الهولندي (احتمال تدهور قطاع السلع القابلة  
للمتاجرة)، ضمن المضمون الجزائري، (و بسبب المشروع الاجتماعي للسلطات الجزائرية)، فإن  
ازدهار الموارد هو الذي يشكل العامل الموضوعي (و الضروري إلى حد ما) لاقتصاد منوع (يشكل  
القطاع الصناعي فيه عنصراً هاماً).

<sup>2</sup> هاشم جمال: السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988، ص32



و إذا ما كان ازدهار الموارد في الحالة الجزائرية يجسد استحواذ الدولة على حصة كبيرة من ريع المحروقات فإن ريع المحروقات (الاستحواذ عليه و استخدامه) يصبح المفهوم الأساسي أو وحدة التحليل الأساسية التي يركز عليها أي فهم للتطور الفعلي لاستراتيجية التنمية في الجزائر، و أن السياسة الاقتصادية الكلية تتمثل في الاستخدام (الاتفاق) الأمثل للريع<sup>1</sup>.

### 1-3- مصادر تمويل مخططات التنمية:

إذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية، أي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة، وتعاني أيضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات من جهة ثانية، فإن الوضع في الجزائر (وفي الدول النفطية عموما) يختلف، حيث توفر التجارة الخارجية للبتروول والحماية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول مصادر تمويل هامة كافية لتنفيذ مخططات التنمية. ومن البديهي أن تستند الجزائر من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الاقتصادية الطموحة على الوفرة المالية التي يقدمها -أو سيقدمها- النفط دون غيره، وذلك عن طريقين:

أ) **العائدات النفطية:** وتمثل الجزء الأهم من التمويل الداخلي: إن التمويل الداخلي أو المحلي يعني الموارد الذاتية للدولة وبقدر ما تكون هذه الموارد قادرة على تغطية متطلبات التنمية، بقدر ما يكون الاعتماد على المصادر الخارجية الأجنبية أقل. وتعتبر العائدات النفطية المتأتية من فائض حصيلة الصادرات أو من الحماية البترولية هي التي تحقق القسم الأعظم من المدخرات المحلية اللازمة لتمويل مخططات التنمية.

<sup>1</sup> عبد الله منصور، "السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. حالة اقتصاد صغير مفتوح". أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص244.

ب) الاستدانة الخارجية وتمثل التمويل الخارجي: وهي الشكل الوحيد من التمويل الخارجي، أي باستبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونات في تلك الفترة. وهذه الاستدانة بالرغم مما يبدو أنها مستقلة و غير مرتبطة بعائدات النفط، إلا أن جوهر هذا التمويل عن طريق الاقتراض يستند إلى ما توفره سلعة النفط من عائدات تكون قادرة على الوفاء بالديون مستقبلا، وكذلك بما تمثله من ضمان وثقة لدى الهيئات المالية العالمية، والتي يتم على أساسها تسهيل الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

## 2 -التبعية التامة للنفط :

لقد بات واضحا أن الجزائر تعتمد سياسة "الكل بترو" « *Le tout pétrole* » في اقتصادها، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها. فزيادة المدخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة دون أن توفق الجزائر في إيجاد الإنتاج والصادرات بهدف زيادة المدخيل... وهكذا في حلقة مغلقة\* إستراتيجية بديلة تنهي هذه الظاهرة المزمرة التي أبقتها رهينة لما تقدمه لها الدول الصناعية من مواد استهلاكية ومستلزمات الإنتاج لقاء ما تقدمه لها من براميل النفط. فالجزائر إذن لا تواجه معضلة اقتصادية تتعلق بقلة الموارد المالية والمادية والبشرية، بل معضلة سياسة تنموية تتعلق بسوء التعامل في الحاضر - كما كان الحال في الماضي - وربما في المستقبل مع الثروة النفطية.

إن تسارع زيادة الدخل (ومتوسط الدخل الفردي) لا يعكس تسارعا موازيا في عملية التنمية القائمة على التنوع وحصول التبدلات الجوهرية، من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية، ولكنه جاء بفضل تحسن مستوى أسعار النفط العالمية، أي وليد ظروف عابرة سمحت بتبدل إيجابي في حجم الناتج المحلي و الصادرات (أشبه ما تكون بأحوال الزراعة التي تحقق معدلات نمو عالية نتيجة حلول موسم شتاء مواتي وتراجع في أعوام الجفاف)، كما أن ارتفاع متوسط الدخل لم يكن له تأثير واضح على تنمية الطلب على المنتجات المحلية، بل إن جزءا هاما منه موجه لتغطية الطلب الاستهلاكي

\* - تؤدي هذه الحالة إلى ما يمكن أن نطلق عليها "الإدمان النفطي" *Pétromania* أي التعلق بالنفط وتتبع كميات الإنتاج والتصدير وارتفاع أسعاره وحساب العائدات ثم زيادة الواردات الاستهلاكية... وهكذا.

المستورد من مواد غذائية أساسية أو صناعية كإقتناء السيارات والسلع الكهرومترية وغيرها. فهو إذن طلب موجه نحو الخارج ويخدم اقتصاديات الدول الموردة للجزائر أكثر من خدمته للاقتصاد الوطني. ويبدو أن دور النفط اقتصر أكثر على مفهوم النمو الاقتصادي، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد والتحكم في التضخم، أكثر منه على التنمية الشاملة على اعتبار أن النمو هو نوع من التطور والتحول التدريجي الكمي وهو يمثل الزيادة (الكمية الاقتصادية) الثابتة التي تحدث في جانب معين من جانب الحياة دون أن يكون شاملا، أي يمثل تراكما لرأس المال أو الزيادة في الدخل وذلك بناء على مؤشرات إحصائية، كالتركيز على عنصر رأس المال والزيادة في معدل الاستثمار بينما التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي المأمول خارج النفط فلا تزال بعيدة المنال<sup>1</sup>، لأن نمو الناتج القومي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد (كمتوسط حسابي) بقسمة الدخل القومي الإجمالي أو متوسط (بقسمة الدخل القومي على عدد المواطنين) لا يعني دائما زيادة في الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع.

من المفترض وفق النموذج الكيتري، أن يؤدي كل من عاملي الزيادة في الإنفاق العام للدولة وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (أي الزيادة في نسبة الاستهلاك بسبب الزيادة في الدخل) إلى تنشيط الطلب الكلي الفعال، المتمثل في الطلب على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار الذي ستسعى الشركات لتلبيةه، وهذا سينشط الاقتصاد الوطني وعالم الشغل، غير أن تأثير هذين العاملين - في رأيي - سيبقى محدودا للأسباب التالية:

- الزيادة في الاستهلاك يتم تغطيته بالواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية وبالتالي فإنه لا يعمل على تنشيط الصناعات المحلية وزيادة الطلب عليها، بل إن السلع الأجنبية بقدرتها الشديدة على منافسة السلع الوطنية هي التي ستلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد؛

- ضيق السوق المحلية وضعف النسيج الصناعي الوطني القائم حاليا، وعدم قدرته على توفير سلع التجهيز التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يستدعي استقدام الشركات الأجنبية وعمالها لإنجاز أغلب المشاريع الكبرى المخططة، وبالتالي فإن عوائد البترول سيبقى لها الدور الأساسي

<sup>1</sup> علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 ص 36.

وسيقتر على توفير التمويل اللازم لكافة المشاريع الإنمائية وتوفير الحاجيات الاجتماعية الاستهلاكية للمجتمع المستوردة فقط، على الأقل في المدينين القريب والمتوسط.

### الجدول (3-4): موقع القطاع البترولي في بنية الناتج الداخلي الإجمالي 2000-2007

الوحدة : مليار دينار جزائري

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية								
9374.2	8460.5	7544	6135.9	5247.5	4521.8	4227.1	4123.5	الناتج الداخلي الإجمالي
4137	3882.2	3352.9	2319.8	1868.9	1477.1	1443.9	1616.3	الخروقات
721.8	638.7	579.7	578.9	515.3	417.2	412.1	346.2	الزراعة
433	426	403.2	377.7	350.5	335.5	315.2	290.8	صناعة معملية
788.6	677.2	634.8	603.1	552.3	499.4	472.2	424.9	إدارة عمومية
3293.8	2826.4	2573.4	2256.4	1960.5	1792.6	1583.7	1445.3	أخرى
5237.4	4568.3	4191.1	3816.1	3378.6	3044.7	2783.2	2507.2	خارج الخروقات
69.08	61.08	50.64	36.05	28.10	24.36	23.12	27.60	سعر البترول \$ للبرميل
النسب من الناتج الداخلي الإجمالي بالوحدة %								
44.13	45.94	44.44	37.81	35.62	32.67	34.16	39.20	الخروقات
7.70	7.56	7.68	9.43	9.82	9.23	9.75	8.40	الزراعة
4.62	5.04	5.34	6.16	6.68	7.42	7.46	7.05	صناعة معملية
8.41	8.01	8.41	9.83	10.53	11.04	11.17	10.30	إدارة عمومية
35.14	33.45	34.11	36.77	37.36	39.64	37.47	35.05	أخرى
55.87	54.06	55.56	62.19	64.38	67.33	65.84	60.80	خارج الخروقات

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

### 3- هيمنة صادرات النفط على التجارة الخارجية :

إذا كانت الدراسات المختلفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية توضح أنه ليس هناك نموذج مبسط لتفسير نجاح التنمية أو معوقاتها، إلا أن هناك تسليم شبه عام على أن التجارة الخارجية تعتبر عنصرا هاما في تحسين الأداء الاقتصادي، إذ أن معظم العمل والتبادل الذي يتم ضمن السوق وعالم التجارة على المستوى المحلي يعتبر إطارا حيويا ليس فقط في تبادل السلع ولكن أيضا بالنسبة للاتصالات الشخصية وتبادل الأفكار التي تؤدي إلى التغيير<sup>1</sup>؛ وما هو حقيقي على المستوى المحلي يعتبر حقيقيا أيضا على المستوى الدولي حيث يؤثر اتصال الأفكار وتبادل المعلومات إلى التغيير في أداء الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بمجال حسن استغلال الموارد وإدخال التحسينات على الصادرات لغرض المنافسة.

<sup>1</sup> محمد الجوهري وآخرون: الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1982 ص 305.

ومع الاعتراف بأن العلاقات الاقتصادية الخارجية: من تصدير واستيراد السلع، الاستفادة من القروض الدولية والتعاون العلمي والتقني وغيرها، توفر إمكانيات هامة من أجل زيادة كفاءة الإنتاج، فإن واقع حال النظام الرأسمالي في ظل العولمة نظام ديناميكي توسعي يتجه نحو تركيز وتمركز الثروة ووسائل الإنتاج، بسبب وجود تكتلات اقتصادية عالمية منظمة يمكنها استخدام ضغوط مختلفة تؤثر في شروط التبادل لصالحها.

### ❖ تحليل الصادرات والواردات :

توفر الفوائض الصافية من صادرات المحروقات المتزايدة للجزائر تدفقا للسلع الرأسمالية والخدمات التي تعتمد عليها حركة للنمو الاقتصادي وتعجز الدولة عن إنتاجها، منها استيراد الآلات والتجهيزات الحديثة الضرورية التي لا يوفرها القطاع الصناعي المحلي، وكذلك استيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين، فنمو التجارة الخارجية الجزائرية يبقى مرهونا بنمو تجارة النفط، حيث يعتبر حاليا المعبر الوحيد لعلاقات الجزائر الاقتصادية والتجارية مع الخارج.

### الجدول رقم(3-5): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال 1997-2006.

الوحدة:مليار/دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
32,95	26,47	14,27	11,14	6,70	9,61	12,85	3,35	0,81	5,20	- رصيد الميزان التجاري
54,13	46,33	32,22	24,46	18,71	19,1	22,03	12,52	10,21	13,9	-الصادرات
0,79	0,74	0,67	0,47	0,60	0,56	0,61	0,43	0,35	0,61	-الصادرات خارج المحروقات
53,34	45,59	31,55	23,98	18,10	18,53	21,41	12,08	9,85	13,2	- صادرات المحروقات
21,17	19,86	17,95	13,32	12,01	9,48	9,17	9,16	9,40	8,68	✓الواردات
67,3	54,6	38,5	29	23,3	22,8	28,5	18,1	12,9	19,5	سعرالبتترول\$/baril

المصدر : مصالح الجمارك الجزائرية و تقارير صندوق النقد الدولي.

والجدول أعلاه يوضح لنا تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة سبع سنوات من 1997

إلى 2006 تمكنا من معاينة نمو الواردات المطرد مع نمو الصادرات من المحروقات دون غيرها نستنتج من ذلك أن:

- ✓ الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتج وحيد (تمثل المحروقات 45.59 مليار دولار من مليار 46.38 ، وذلك بهيمنة المحروقات على كل الصادرات تقريبا) بلغت سنة 2005 حوالي 98.3 % من إجمالي الإيرادات وتبقى فقط نسبة % 1.7 من الصادرات خارج النفط. (كما يمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع كثير من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية؛
  - ✓ تخصص الاقتصاد الجزائري في التقسيم الدولي للعمل يتفق مع الطرح الذي تقوم عليه نظرية نسب العوامل<sup>1</sup>: إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية) مادة وحيدة في حالة الجزائر هي البترول (واستيراد السلع الصناعية والمواد الأولية التي تفتقر إليها، إذ نعاين تعدد المنتجات المستوردة واختلافها مما يجعل معامل التركيز في صادرات الجزائر أعلى بكثير من معامل التركيز في وارداتها.
- المطلب الثاني: عوارض العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري.

### 1- تراكم الفوائض البترولية :

لقد واكب تطور أسعار المحروقات في فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان . وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لمواطني هذه الدول، إلا أن لهذه الفوائض أيضا نظرا لحجمها تكلفة اقتصادية واجتماعية، أي النواحي السلبية التي نجمت عن التدفق السريع والمفاجئ لهذه الثروة.

إن الفائض البترولي يمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة . أي يعبر عن الفرق الموجب لميزان المدفوعات،

<sup>1</sup> عبد الحميد زعباط: مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 6 ، جوان، 2004 ، ص 3 .

والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى. إن الفائض من عوائد النفط هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه اعتبر "فائضا" لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد<sup>1</sup>.

فهي إذن فوائض غير مستحقة ولا تعبر عن ثروة حقيقية بقدر ما هي "أرباح" فرضها الاحتكار والتملك لسلعة البترول، وحول هذا التعريف كان رد الحكومة الجزائرية في إحدى دورات مؤتمرات الأوبك: "إذا قبلنا بأن أموال عائدات البترول هي مجرد فوائض ولا تعبر عن ثروة، فليس مستبعدا أن يصبح النفط الموجود في باطن الأرض حسب هذا المنطق، ليس ثروة أيضا (أي ليس من الأصول)".<sup>2</sup>

الجدول رقم (3-6): تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الجزائر للواردات السلعية

بالأشهر 2000-2007

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الاحتياطيات	11,91	17,92	23,1	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18
إجمالي الواردات	9,17	9,94	12,0	13,53	18,30	20,35	21,45	27,44
معدل التغطية (بالأشهر)	15,6	21,6	23,1	29,2	28,3	33,1	43,5	48,2

المصدر: بنك الجزائر

## 2- تطور القطاع التوسعي (المحروقات): (*Booming sector*)

فتحت الجزائر قطاع الاستكشاف و الإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية و اقتصادية و جيوسياسية، حيث أن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار البترولية، للمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة خاصة في ظل الارتفاع الغير مسبوق للأسعار.

<sup>1</sup> محمد عبد الشفيق عيسى: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، . 1983 ص246.

<sup>2</sup> Antoine AYOUB : Le Pétrole : Economie et Politique, Jouve Paris, 1996.

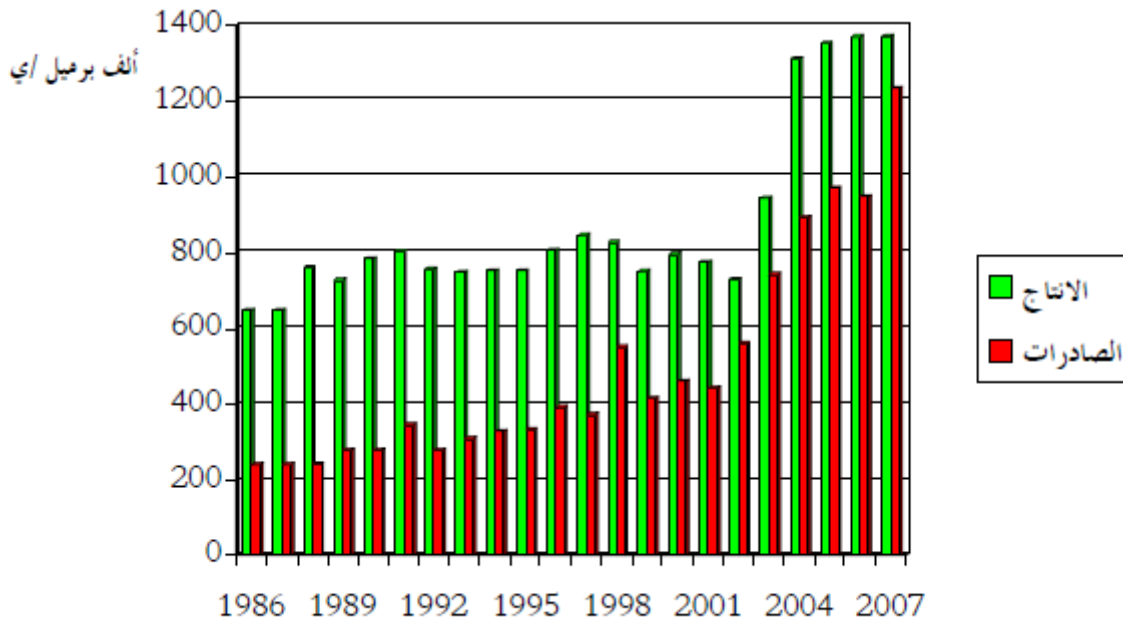
بناءا عليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة و وفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، و مكنتها من تحويل أرباحها دون قيود ، مما دفع الشركات البترولية للإقدام بسرعة والمساهمة في توسع قطاع المحروقات (التوسعي).

## 2-1- تطور الإنتاج :

ولقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع تنفيذ استثمارات في حدود 32.2 مليار دولار خلال الفترة 2006 - 2010<sup>1</sup>، لزيادة الكمية المنتجة و المصدرة من البترول كما يوضحه الشكل:

الشكل رقم (3-3): تطور الطاقة الإنتاجية و التصديرية من البترول في الجزائر خلال الفترة

1986-2007



Source: OPEC , annual statistical bulletin 2007 [www.opec.org](http://www.opec.org) le 25-07-2008 p 21

نلاحظ من خلال الشكل أن الطاقة الإنتاجية و التصديرية للبترول في الجزائر قد حققت تطورا كبيرا و سلكت اتجاهها متزايدا و هذا بفضل زيادة عدد الحقول المكتشفة في إطار عملية الشراكة ، و كذا الارتفاع غير المسبوق للأسعار نتيجة لزيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية، و استعمال التكنولوجيا الحديثة ، كما انه ينبغي الإشارة إلى مايلي:

<sup>1</sup> www. La Banque d'Algérie: Chapitre: Activité économique et prix. pp. 27- 31



-تطور حجم الإنتاج بنسبة 111 ٪ خلال عقدين من الزمن ، فمن 648.2 ألف برميل في اليوم سنة 1987 ارتفعت إلى 1.3716 مليون برميل في اليوم سنة 2007

-تطور حجم الصادرات بنسبة 422 ٪ خلال عقدين من الزمن كذلك فمن 240 ألف برميل في اليوم سنة 1987 إلى 1.2355 مليون سنة 2007

-العلاقة الطردية بين حجم الإنتاج و حجم الصادرات فالزيادة في الإنتاج موجهة أساسا للسوق الخارجية و ليس للسوق الوطنية.

-قدرة الجزائر على الدخول في السوق العالمية و ضمان تطور حصتها داخل منظمة الأوبك و هذا راجع إلى المميزات الجيدة للبتروال الجزائري و قرب المسافة بينها و بين أكبر المستهلكين (أوروبا الغربية).

رغم الأزمة التي عرفتها السوق البترولية سنة 1998 بانخفاض أسعار البترول إلى مستويات دنيا، إلا أن الجزائر قامت بزيادة صادراتها ب 176 ألف برميل في اليوم عن سنة 1997 و هذا ما يفسر أن الجزائر لا يمكنها التحكم في أساسيات السوق ، وهدفها الأساسي هو الحصول على المداخيل الضرورية بالعملات الصعبة من أجل ضمان سيرورة الاقتصاد الوطني و تغطية الواردات.

-تطور الإنتاج في الأربع سنوات الأخيرة، حيث عرف قفزة نوعية سنة 2004 فمن 942.4 ألف

برميل سنة 2003 إلى 1.3114 مليون برميل سنة 2004 و إلى 1.3716 مليون برميل سنة 2007 أما فيما يخص العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل مواجهة الطلب العالمي المتزايد تم في سنة 2006 حفر 61 بئر منها 50 ٪ في إطار عملية الشراكة و تم في 2007 اكتشاف 20 بئر منها 12 بئر في إطار عملية الشراكة<sup>1</sup> بين سوناطراك و بقية الشركات البترولية العاملة في الجزائر، و فيما يلي تطور إنتاج سوناطراك و شركائها.

2-2- أثر تنقل عوامل الإنتاج:

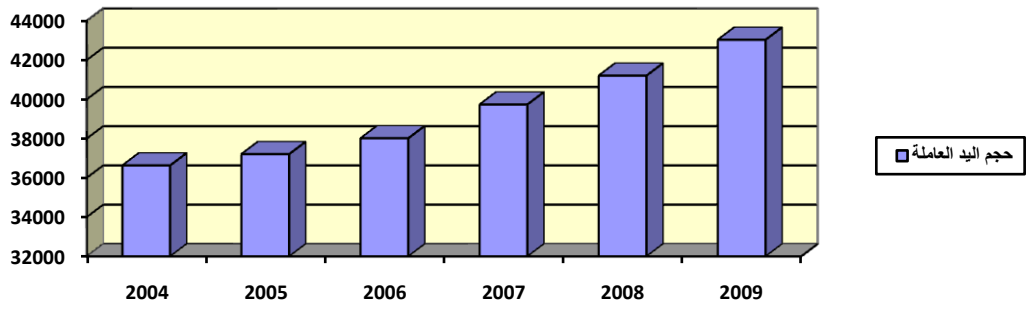
أ) تطور حجم اليد العاملة:

يظهر هذا الأثر من خلال امتصاص كتلة اليد العاملة لمختلف القطاعات، إذا نجد أن قطاع المحروقات

في الجزائر يشهد زيادة حجم اليد العاملة والشكل (3-4) والموالي يبين حجم هذه الزيادة:

<sup>1</sup> SONATRACH. Rapport annuel 2007 .www.sonatrach -dz.com consulter le 26-07-2008.

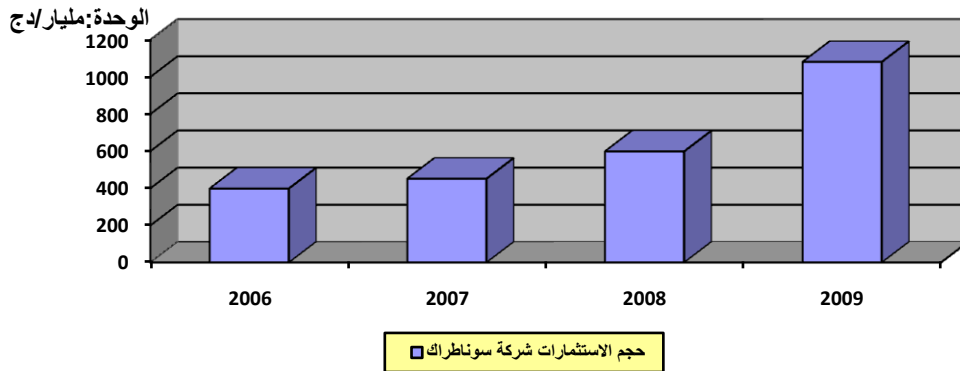
## الشكل (3-4): تطور حجم اليد العاملة في قطاع المحروقات



يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة السيد العاملة في قطاع المحروقات في ارتفاع مستمرة إذا سجلت نسبة زيادة عامة قدرت بـ 12.5%، إذا وصل عدد العاملة إلى 41204 سنة 2008 بعد أن كان 36626 وهذا يعكس مدى امتصاص هذا القطاع لليد العاملة، وجذب لليد العاملة لعدة اعتبارات كون هذا القطاع في حالة توسع وازدهار وثانيا لارتفاع الاجور بالمقارنة بالقطاعات الاخرى كما يظهر أيضا أثر تنقل عوامل الإنتاج .

## (ب) تطور حجم الاستثمارات (رأسمال) :

يتطلب القطاع البترولي ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال البترول المستخرج و المحافظة على سلامة الآبار<sup>1</sup>.

الشكل رقم (3-5): تطور حجم استثمارات شركة سوناطراك<sup>2</sup>

صحيح أن جزء من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن لشركات البترول الوطنية الدور الفاعل و الرئيس في هذا المجال، و لقد استطاعت سوناطراك بالشراكة مع المؤسسات الأجنبية بإنشاء مشروعين جديدين لنقل الغاز إلى أوروبا، بتوسيع الأنبوب العابر لتونس نحو إيطاليا، و إنشاء أنبوب " ميد غاز " بطاقة 8 مليار متر مكعب سنويا نحو اسبانيا على أمل مضاعفة طاقته

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري و النفط، فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 07/08/2008.

<sup>2</sup> Rapport financier 2009 de Groupe SONATRACH, 27/06/2010.

مستقلا ، و انجاز مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة 600 ألف طن من البترول سنويا، وشهدت استثمارات سوناطراك في قطاعات أعمالها المختلفة، ومنذ عام 2000 حتى 2009 بلغت 52.5مليار/دولار.

### 3- اثر النفط علي القطاعات الاقتصادية الاخرى :

إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة.

وفي حالة البلدان النامية فإن القطاع المتأخر، من المحتمل أن يضم الصادرات الزراعية، أو الصناعات الغذائية المنافسة للواردات أو السلع الصناعية المعوضة للواردات. و لذلك فإن ازدهار الصادرات (في قطاع المحروقات) قد يؤدي إلى تراجع التصنيع و تراجع (أو تأخر) قطاع الزراعة "de-agriculturation" كما حدث إلى حد ما في المكسيك و فنزويلا و خاصة في نيجريا. فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له الأثر السلبي على نمو قطاع الزراعة والصناعة (خارج المحروقات)، بسبب أن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي فهو يستقطب العمالة بما يمنحه من أجور مرتفعة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها .

كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، ثم التخلي التدريجي عنهما (Dés-industrialisation et Dés-agriculturation)<sup>1</sup>.

وتسمى هذه الظاهرة بالمرض الهولندي "Le Syndrome hollandais" أو "Dutch Diseases" وهي التسمية التي تطلق على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية(بتترول أو ثروة طبيعية أخرى نحاس، فوسفات أو غيرها) ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير وهذه الظاهرة التي مست الكثير من

<sup>1</sup> Abdelkader SID-AHMED: Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles: (I.B.R), Tome 2, OPU/Publisud, Imprimé en Belgique, 2000. pp. 19-20.

الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعيا و قاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا ومنها حالة الجزائر<sup>1</sup>.

### 3 4 الأثر على قطاع الصناعة:

#### 3-1-1- مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات:

أما القطاع الصناعي (خارج المحروقات والمناجم)، الذي يعتبر مستقبل الدولة الأساسي والضروري لتطوير البنية المادية للاقتصاد الوطني القادر على خلق فرص العمل وتطوير الزراعة والنقل، فلا يزال يعاني من تراجع في معدلات النمو. فلم يسجل القطاع الصناعي العمومي سوى نسبة لنمو 0.1 % .

الجدول رقم (3-7): مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام (LE PIB) بالأسعار الجارية في الفترة (1995 - 2006) .

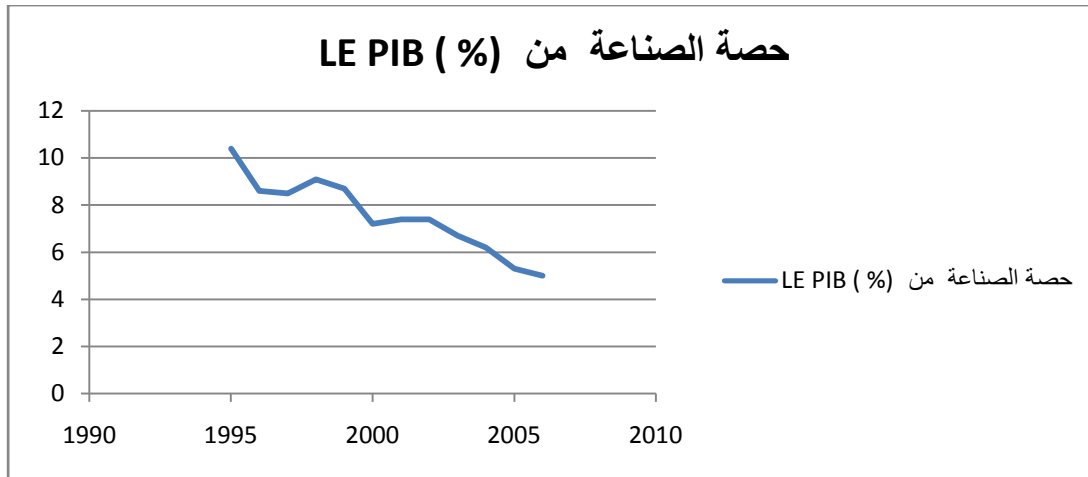
الوحدة : (مليار دج)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج الداخلي الخام للصناعة	208.0	22.0	236.0	259.0	280.0	295.0
حصة الصناعة من LE PIB (%)	10.4	8.6	8.5	9.1	8.7	7.2
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام للصناعة	314.0	336.6	350.5	377.7	403.2	426.0
حصة الصناعة من LE PIB (%)	7.4	7.4	6.7	6.2	5.3	5.0

Source : FMI les rapports annuels des pays, quelque indicateurs économiques et financiers : cas d'Algérie

<sup>1</sup> 79 - Jean-Pierre OLSEM: Op. cit., p. 307

الشكل رقم (3-6): رسم بياني لمساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي .



المصدر : بناء على معطيات الجدول رقم (3-6) .

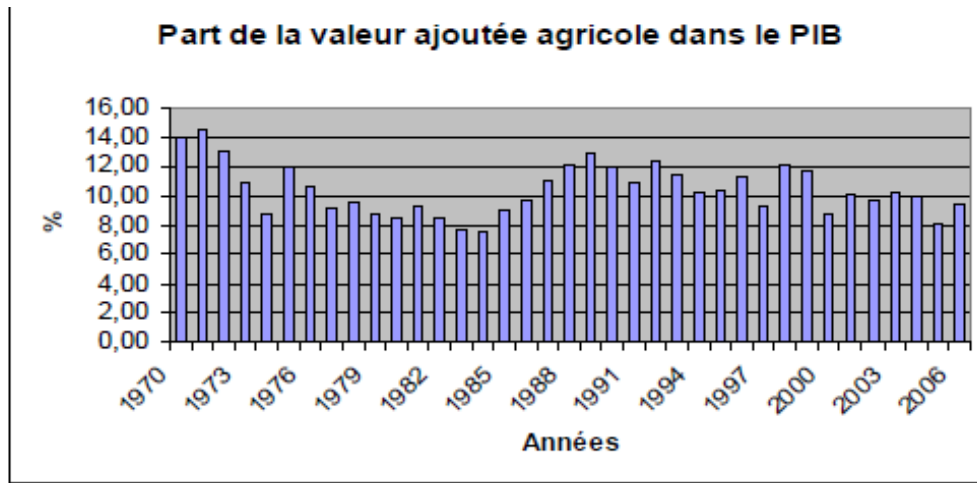
لا يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام لم تكن كبيرة، لكنها كانت مستقرة وتراوح مداها بين 5 % سنة 2006 و 10.4% لسنة 1995 وأخذت أغلب قيمها ما بين 7% و 9% وعموماً فإن الميزة الظاهرة في هذا التحليل هي أن المستوى العام لمساهمة الصناعة خارج المحروقات هي عبارة عن دالة ذات ميل سالب أي أنه هذه المساهمة بدأ في التناقص على طول مدة الدراسة، وهذا يظهر التأخر الواضح في القطاع الصناعي رغم العائدات الكبيرة للدولة إلى أن مساهمته جد ضئيلة .

### 3-2- الاثر على القطاع الفلاحي:

#### 3-2-1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام:

يعد القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات المنتجة في البلد لما تحتويه البلد من اراضي زراعية واسعة وكذا تنوع مناخي، بحيث يساعد على تنوع المحاصيل، إلى أن ورغم كل هذا إلى أن نمو القطاع الفلاحي لازال يشهد تذبذب واضح وكذا مساهمته في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة.

## الشكل رقم (3-7): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام.

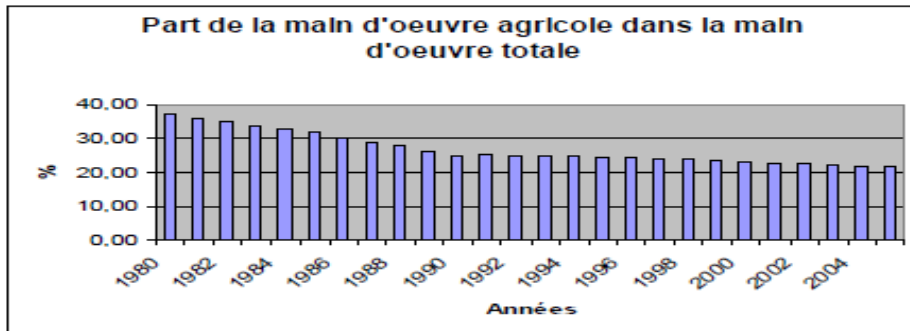


Source : d'après les données de l'office algérien des statistiques (ONS).

شهدت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تغيرات هائلة خلال كامل الفترة المدروسة ، ظاهرة خاصة بالقطاع الزراعي حيث ان الإنتاج عرف اضطراب هائل نظرا لتقلبات المناخية بين سقوط الأمطار و الجفاف . ومع ذلك ، فإن حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بعد وقت قصير من الصدمتين النفطيتين ، متبوعا بعد عام 1986 نزيادة معتبرة ، وهذا التباين في الناتج الغير منهجية هو في الواقع له علاقة وثيقة بقطاع النفط ، فعندما سجل القطاع الزراعي انخفاضا فذلك راجع ، للزيادة في حصة النفط والغاز وإذا كان هذا الاخير يتناقص كونه مرتبط بالعوامل الخارجية، يتخلل القطاع الفلاحي حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي . وبعبارة أخرى ، تفسير هذا التباين في القطاع في الاقتصاد الريعي لا يمثل الحقيقة أو التطور الفعلي لهذا القطاع الخاص في الاقتصاد بالاضافة الي نمو غير مستقر لأنه يعتمد على عنصر غير مستقر أيضا وهو معدل تساقط الأمطار السنوي.

## 3-2-2- حصة اليد العاملة:

## الشكل (3-8): حصة اليد العاملة في القطاع الفلاحي.



Source : calcul de l'auteur d'après la base de données de la CNUCED. [www.unctad.org](http://www.unctad.org)

لاحظ أن معدل نمو العمالة الزراعية في فترة الطفرة اي الصدمة البترولية الاول (85-70) هو سلبى. ولكن هناك استثناء للنمو قوية من القوى العاملة الزراعية في ازدهار آخر (2005-86) هذه الزيادة في معدل النمو ليست كبيرة بما يكفي، ونحن نرى بوضوح أن حصة العمالة الزراعية في إجمالي قوة العمل في انخفاض باستمرار وهذا دليل على ان القطاع الزراعي غير جذاب لليد العاملة كما كان الحال في الماضي ، ويظهر عدم قدرتها على منافسة العمالة في المناطق الحضرية كالقطاع الخدمات الذي عرف تطور مهم، وهما قطاعين غير القابلة للتداول دوليا وهذا يؤكد لنا وجود تأثير *désagriculturisation* غير المباشرة.

إن هيمنة البترول على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، فلقد عمل نمو القطاع البترولي على تدهور القطاعات الأخرى ، فالبقدر الذي تزداد فيه أهمية قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي ، لاحظنا تراجعاً لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة و الصناعة العملية، و بذلك فلقد ظهر أثر تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما تبين من خلال الدراسة القياسية التي أظهرت معامل ارتباط قدره % 95 بين التغيير في سعر البترول و التطور في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

### المبحث الثالث: قنوات تأثير العلة الهولندية على سعر الصرف الحقيقي.

و عندما يكون القطاع المزدهر هو قطاع البترول. فإن هذا القطاع قد لا يستخدم سوى كمية قليلة من العامل المتحرك (العمل)، و هو ما يعني إلغاء تأثير حركة الموارد. و في هذه الحالة فإن التغيير الوحيد يتمثل في ارتفاع سعر الصرف، و هو ما يتسبب في انخفاض إنتاج القطاع المتأخر و زيادة إنتاج قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة<sup>2</sup>. النمو في القطاع المزدهر له تأثير إنفاق ما يعرف بأثر النفقة "*Effet de dépense*" الإنفاق على قطاع السلع الغير قابلة للمتاجرة يؤدي إلى رفع أسعارها في المدى القصير. و هو ما سيؤدي إلى تثمين حقيقي للعملة المحلية. (أي أن سعر الصرف الحقيقي المعرف بكونه سعر الصرف الاسمي مخفض بمؤشر الأسعار المحلية ينخفض).

<sup>2</sup> - van wijbergen, sweder (1982). "optimal capital and the allocation of investment between traded and non – traded sectors in oil-exporting countries", development research department. word bank.

و رغم أن مداخل الصادرات ستنفق كذلك في القطاع المتأخر فإنها سوف لن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع القابلة للمتاجرة، لأن أسعارها تتحدد في الأسواق الدولية. و يواجه فائض الطلب على السلع القابلة للمتاجرة عبر الواردات الإضافية.

المطلب الاول :محددات سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي.

### 1- مفهوم سعر الصرف الحقيقي:

يظهر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، لان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار مثلا يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر ، و تعبير الجبري  $TCR$  هو

كالتالي:

$$TCR = E.P^*/P$$

$E$ :سعر الصرف الاسمي (عدم اليقين)

$P$ :مؤشر اسعار الاستهلاك المحلي

$P^*$ : مؤشر اسعار الاستهلاك الاجنبي

وهكذا، وفقا لتعريفنا، فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعني

زيادة التقدير الحقيقي لسعر الصرف (*une appréciation*).

### 2-محددات سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا هاما في تقييم الوضع الخارجي ، حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية و كلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه في فترة زمنية معينة فيها ميزان المدفوعات متوازنا نسبيا . كلما تراجع تدريجيا القدرة التنافسية للبلد و ارتفاعه يعني أن سعر الصرف الاسمي مبالغ فيه و هذا ما يشجع ارتفاع الطلب على الواردات الأجنبية و استقرار وانخفاض الصادرات ، و استمرار هذا الوضع من شأنه أن يخل بالوضع الخارجي ، هذا الأمر لا محال ينعكس على الوضع الداخلي متسببا في زعزعة التوازن الداخلي المتمثل في التشغيل الكامل و التنمية الاقتصادية ، واستمرار الأسعار.



يمكن تفسير زيادة التقدير الحقيقي لسعر الصرف من الناحية النظرية بالعوامل الأساسية التالية<sup>1</sup>:

**2-1- الإنفاق الحكومي (cg):** يتوقف تأثير الإنفاق الحكومي على نوعية السلع والخدمات ما إذا كانت تتكون من السلع القابلة وغير القابلة للتداول. على وجه الخصوص، إذا افترضنا أن الإنفاق يتمثل في الاستهلاك الحكومي على السلع القابلة للتداول، ستؤثر هذه الزيادة في الاستهلاك سلباً على الطلب في قطاع السلع غير القابلة للتداول دولياً. هذا سوف يسبب زيادة في الأسعار النسبية، وبالتالي ارتفاع تثمانين الحقيقي لسعر الصرف *TCR*.

**2-2- تراكم في الأصول المالية الأجنبية وتدفقات رأس المال:** تتحقق عموماً تدفقات رأس المال في شكل استثمارات المفظة أو الاستثمار الأجنبي المباشر (*IDE*)، التي تمثل، وفقاً لعدة مؤلفين (بما في ذلك *Milesi-Ferretti* ميليسي - فيريتي، 2006)، مؤشر الذي يقيس حالة الوضع الخارجي هو أيضاً حسب نفس المؤلفين، هو مؤشر بديل لقياس درجة التكامل المالي الدولي. وهكذا، فإن تأثير صافي الأصول الأجنبية هو ثراء هذا بدوره يؤثر على الطلب المحلي، وبالتالي امتلاك أصول مالية أجنبية صافية كبيرة (أو ثروة كبيرة) يؤدي عموماً إلى ارتفاع الطلب على السلع. هذا الأخير يخلق ضغوط تضخمي على أسعار السلع غير القابلة للتداول، وبالتالي يساعد على تخفيض الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول، مما يؤدي إلى تثمانين الحقيقي لسعر الصرف.

**2-3- تأثير الانفتاح التجاري:** الانفتاح المتزايد، المعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي *PIB* يؤدي إلى حركة قوية من العملات. يؤثر هذا المستوى من الانفتاح على البلدان النامية، من خلال زيادة أكبر في الواردات. وهكذا، يمكن أن النقص (أو الزيادة) في الانفتاح تثمان (أو تخفض) السعر الصرف الحقيقي.

**2-4- اثر بلاس-سامويلسون (1964):** (*L'effet Balassa-Samuels*)

يبين بلاس و سامويلسون أن الإنتاجية العالية الموافقة لانخفاض في التكلفة النسبية للإنتاج والأسعار النسبية لهذه السلع بالمقارنة بأسعار السلع غير القابلة للتداول، ويؤدي إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي. ومع ذلك يبين ادواردز *Edwar* (1989) أن أثر تغير التطور التكنولوجي على سعر الصرف الحقيقي يعتمد على مدى تأثيره على القطاعات المختلفة للاقتصاد. والواقع أن التقدم التقني قد يؤدي

<sup>1</sup> *Edwards, Sebastian. 1989. Real exchange rates, devaluation and adjustment: exchange rate policy in developing countries. MIT Press, Cambridge, Massachusetts*

إلى انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي ، الا اذا كان اثر زيادة العرض المحلي يفوق زيادة الطلب. يتوقف هذا علي مدى استفادة الجهاز الانتاجي من التقدم التقني.

**2-5- شروط التبادل التجاري (te):** أثر شروط التبادل التجاري اي نسبة اسعار الصادرات علي اسعار الواردات على قيمة سعر الصرف الحقيقي تبقي غامضة من الناحية النظرية حسب (ادواردز *Edwards* ، 1989 ، البدوي وسوتو، 1999) و (*Bleany et Greenaway, 2001*) حيث يتوقع ان يؤدي تحسن في شروط التبادل التجاري الي تحسن في الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، اذا يمكن لهذا المتغيران يؤدي إلى تثمين أو انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي، ويتوقف مدى تأثير معدل التبادل إلى أهمية اثر الدخل واثر الاحلال .

من اجل اختبار العلاقة بين سعر الصرف بدلالة العوامل الأساسية السابقة ذكرها على المدى الطويل من الاستجابة المناخية المؤقتة في شروط الأساسية الخطي على النحو التالي :

$$tcr_{ij} = \beta_0 + \beta_1 te + \beta_2 dprod_{it} + \beta_3 cg_{it} + \beta_4 tcmon_{it} + \beta_5 ouvc_{it} + \beta_6 ifi_{it} + \beta_7 res_{it} + \varepsilon_{it} .$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, T$$

$\beta$ : معاملات التغيير

tcr: سعر الصرف الحقيقي

Te: معدل التبادل التجاري

Dprod: اختلاف الانتاجية

Cg: نسبة الانفاق الحكومي / الناتج المحلي

Tcmon: نسبة نمو الكتلة النقدية

Ifi: مؤشر الاندماج المالي العالمي

Res: احتياطي الصرف من العملة الاجنبية.

$\varepsilon$ : الحد العشوائي

### 3- سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي:

نموذج "كوردن" يفيد في فهم لماذا عائدات التصدير الناتج عن صادرات المحروقات و حتى على من صادرات المواد الأولية تؤدي إلى مشاكل في البلدان النامية ، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثتها

ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية و الكاكاو الغانية.<sup>1</sup> كما يمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد، كما حدث في مصر أو بنغلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية، فعند ارتفاع أسعار التصدير لا تنفق جميع المدخيل على الواردات ولكن أيضا على السلع الغير القابلة للتداول ، قد تؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي .

- في نظام سعر الصرف المرن يتم ذلك عادة عن طريق تعديل (التصحيح التلقائي) لسعر الصرف الاسمي . فعندما تتغير الأسعار الدولية التي تحدث خللا في الحسابات الجارية يميل سعر الصرف الاسمي إلى خلق توازن جديد تلقائيا، عندما يكون فائض في الحساب الجاري نتيجة لارتفاع اسعار الصادرات ي يصبح الطلب على النقد الأجنبي اقل بالمقارنة بالعملة المحلية مما يؤدي الى تشجيع الواردات عوضا من التصدير نظرا لارتفاع ثمين سعر الصرف الحقيقي هذا يخلق توازنا جديدا في الميزان الجاري وفي سوق الصرف.

- في نظام سعر الصرف قليل المرونة كما في حالة الجزائر (مرن موجه)، يحدث ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي من خلال الأسعار المحلية. فالزيادة في أسعار التصدير يؤدي إلى ارتفاع دخل الوطني للدولة. هذه الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات سواء القابلة للتداول وغير القابلة للتداول. أما أسعار السلع القابلة للتداول يتم تحديدها في السوق العالمية أي إنها تخضع للعامل الخارجي، أما السلع والخدمات الغير القابلة للتداول تنمو بسرعة أكبر من أسعار السلع القابلة للتداول نظرا لارتفاع الطلب المحلي الناتج عن تحسن المداخيل وبالتالي يرتفع سعر الصرف الحقيقي (TCR s'apprécie) . هذا حسب نموذج نيري Neary (1988) الذي طور نموذجا واضح لإيجاد هذه النتيجة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> : Abdelkader Sid AHME, « Du Dutch Disease A L' Opep Disease Quelques Considérations Théoriques Autour De L'industrialisation Des Pays Exportateurs De Pétrole », international journal of development economics, spring 1986, The pakistan institute Of development economics, p :898

<sup>2</sup> Julie Subervie, "Le rôle du taux de change réel dans la transmission de l'instabilité des prix agricoles internationaux," Document de travail, CERDI.p9 ,2006. sur site : [www.cerdi.org](http://www.cerdi.org)

المطلب الثاني: قنوات تأثير العلة الهولندية على سعر الصرف الحقيقي.

### 1 اثر الانفاق:

في اقتصاديات البلدان المنتجة للبتروول نجد ان العلاقة بين قطاع البتروول والقطاعات الأخرى أمر مسير من خلال ميزانية الدولة أي ما يعرف بسياسة الدولة في تسيير الربع البتروولي التي تؤثر بموجبه على معدل الصرف الحقيقي، من خلال الانفاق على السلع و الخدمات (الدولية والغيرالدولية) مما يدفع الطلب المحلي للارتفاع في ظل جهاز انتاجي ضعيف (الاستراد)، أي على ظهور أولي للعبة الهولندية.

#### 1-1-1-زيادة النفقات العامة :

إن نمو الفوائض البتروولية و تكوين احتياطي كبير من العملات الصعبة، شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية، من خلال الزيادة في الإنفاق العمومي بسبب إحجام المستثمرين الخواص و عدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من جهة ، ومن جهة ثانية تراكم الفوائض المالية و نمو الجباية البتروولية أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لانجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير البتروول و هي كالتالي<sup>1</sup> :

#### 1-1-1-1-برامج استثمارية في الهياكل القاعدية:

زاد الإنفاق العام في الجزائر ، و ارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني و امتصاص البطالة التي ارتفعت حدتها ، فقد فاقت المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو (2005-2009) 150مليار دولار لانجاز مشاريع مختلفة أهمها موجه لقطاعات هيكلية أساسية ، مثل الطريق السيار شرق - غرب بطول 1200 كلم وبتكلفة فاقت 11 مليار دولار، إقامة وحدات متعددة لتحلية مياه البحر و بناء السدود و بعث مشاريع قديمة كانت متوقفة مثل مترو الجزائر العاصمة ، و توسيع السكك الحديدية ، و إتمام أشغال مطار هواري بومدين و سد بني هارون بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتهيئة الإقليم ، إلا أننا نشير إلى أن ما يوجه من اتنامات إلى برنامج

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، الاقتصاد الجزائري و النفط ، فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، أيام 08/07 افريل 2008.

دعم النمو و برنامج الإنعاش الاقتصادي من قضايا الفساد ، و الإهمال و تبذير الأموال العمومية يتطلب التركيز على إدارة رشيدة و رقابة فعالة و حازمة تجاه السلوكيات.

### 1-1-2- إنفاق في الجانب الاجتماعي:

من أجل التخفيف من معاناة المواطن قامت السلطات الجزائرية بإطلاق برنامج للسكن من خلال بناء مليون وحدة سكنية من خلال برنامج دعم النمو ، و تنشيط القطاعات و المؤسسات المرتبطة بالبناء الذي يوفر مناصب شغل للعديد من البطالين ، بالإضافة إلى زيادة النفقات الخاصة بالقطاع الصحي و ذلك ببناء و تجهيز المستشفيات و تخفيض تكاليف الرعاية الصحية للمواطن ، و التكفل بالجانب التعليمي بتشييد المدارس و الثانويات و الأقطاب الجامعية<sup>1</sup>.

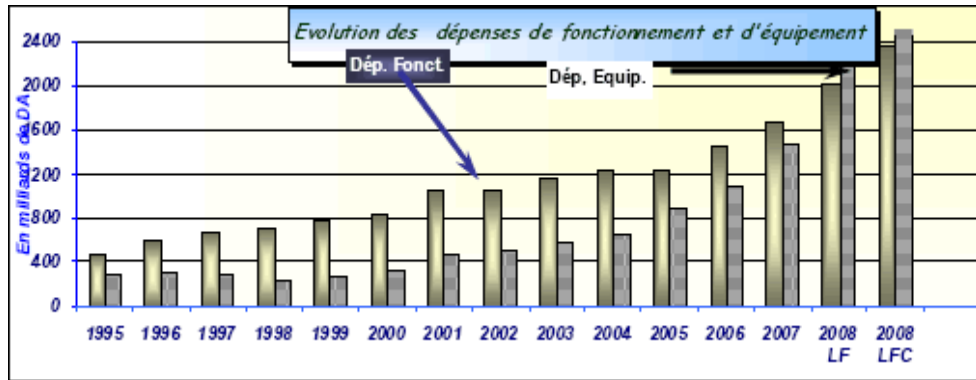
### 1-1-3- استخدامات أخرى:

لقد تم زيادة النفقات في مجالات أخرى ، إلا أن هذه الاستخدامات يغلب عليها الإسراف و الهدر ، و يمكن أن نرصد ذلك من خلال:

- كثرة الإلغاءات و إعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين ، شباب) و على المؤسسات غير الناجعة ، هذا الوضع الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتحميلها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.
- منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات و السيارات.
- إسقاط الفواتير و الضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج ، و لقد تركزت هذه الممارسات حالة من الاستنساخ الذي إذا لم يسفر عن إلغاء الضرائب أو فواتير أو قروض فإنه يولد على الأقل التزامات مالية للتكفل بنتائج التخريب.

<sup>1</sup>بوفليح نبيل ، لعاطف عبد القادر ، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، افريل 2008، ص06.

## الشكل رقم (3-9): تطور النفقات العمومية (1995-2008)



Source :Ministère des finances 2009. [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

## 2-1- تطوير القطاع البترولي:

يتطلب القطاع البترولي ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال البترول المستخرج و المحافظة على سلامة الآبار. صحيح أن جزء من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن لشركات البترول الوطنية الدور الفاعل و الرئيس في هذا المجال، و لقد استطاعت سوناطراك بالشراكة مع المؤسسات الأجنبية بإنشاء مشروعين جديدين لنقل الغاز إلى أوروبا، بتوسيع الأنبوب العابرتونس نحو ايطاليا<sup>1</sup>، و إنشاء أنبوب " ميد غاز " بطاقة 8 مليار متر مكعب سنويا نحو اسبانيا على أمل مضاعفة طاقته مستقلا، و انجاز مصفاة لتكرير البترول بأردار بطاقة 600 ألف طن منالبترول سنويا، موجه للاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار، بالإضافة إلى مشروع انجاز مصفاة بتيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن سنويا و مشاريع أخرى بالشراكة في البتروكيماويات و تجميع الغاز الطبيعي.

## 2 - تحسن شروط التبادل التجاري الدولي:

ويمكن اعتبار معدل التبادل التجاري (TOT) \* او شرط التبادل الأكثر أهمية من بين المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables) والتي تؤثر على الحساب الجاري (CA) للدول النامية \* . وكما هو معلوم، فإن الدول النامية تصدر في الغالب سلعاً أولية وتستورد سلعاً مصنعة كما هو الحال

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري و النفط، فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 08/07/2008. ص5  
\* يعتبر TOT (Terms of trade) متغيراً خارجياً للدول النامية وذلك لأن أسعار أغلب السلع القابلة للتجارة والتي تؤثر على الدول النامية تتحدد من خلال العرض والطلب الأجنبي.

بالنسبة للجزائر. وتنخفض أسعار هذه السلع الأولية عبر الزمن بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة وذلك بحوالي 1% سنوياً. كما أن أسعار هذه السلع الأولية تتقلب بشكل حاد مؤدية إلى جعل الدول النامية عرضة لهزات معدل التبادل التجاري خصوصاً عندما تخصص هذه الدول النامية وبشكل مركز في إنتاج عدد محدد من السلع الأولية<sup>1</sup>. ويمكن حساب معدل التبادل التجاري على شكل رقم قياسي باستخدام المعادلة التالية:

معدل التبادل التجاري = ( أسعار الصادرات / أسعار

أو

$$TOT = ( P_x / P_m$$

الجدول رقم (3-8): تطور معدل التبادل التجاري<sup>2</sup>

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
5.91	40	32.53	32,95	26,47	14,27	11,14	6,70	9,61	12,85	3,35	0,81	5,20	رصيد الميزان التجاري
1.14	2.01	2.17	2.55	2.33	1.79	1.83	1.55	2.01	2.40	1.36	1.08	1.6	TOT -
53.9	98.9	74.66	67,3	54,6	38,5	29	23,3	22,8	28,5	18,1	12,9	19,5	سعر البترول بالدولار/للبرميل

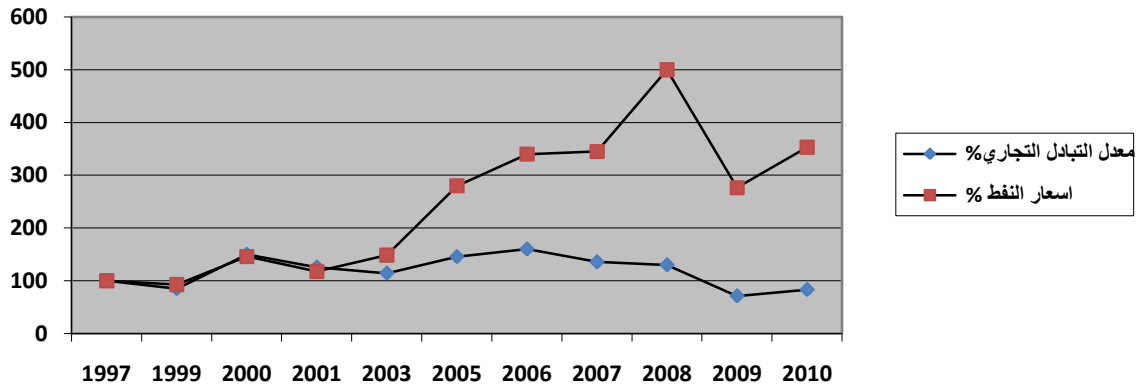
ولمعدل التبادل التجاري تأثير واضح المعالم على اقتصاديات الدول النامية، كما أسلفنا. وطبقاً لدراسة حديثة قام بها (Kouparitsas و Baxter (2000) فقد وجدوا أن تقلبات معدل التبادل التجاري للدول النامية ضعف تقلباته للدول المتقدمة. وقد أرجع المؤلفان السبب في ذلك إلى اعتماد الدول النامية الكبير على تصدير السلع الأولية والتي تتصف كما هو معلوم بأن تقلبات أسعارها أكبر من تقلبات أسعار السلع الصناعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> من الموقع [www.faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa) دراسة حول "العلاقة بين معدل التبادل التجاري و عجوزات الحساب الجاري حالة السعودية"

<sup>2</sup> بناء على احصائيات الجمارك الجزائرية 2010، و منظمة opec 2009

<sup>3</sup> Baxter, M. and Kouparitsas, M. (2000) "What Can Account for Fluctuations in the Terms of Trade?", Reserve Bank of Chicago. Federal

الشكل رقم (3-10): تطور معدل التبادل التجاري بالمقارنة بأسعار البترول.



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (3-8)

عرفت الصادرات تطور كبير من 10.21 مليار دولار سنة 1998 الي 79.48 مليار دولار وهذا بسبب الارتفاع الغير مسبوق لاسعار البترول الا ان تقلبات اسعاره ينعكس بقوة علي معدل التبادل التجاري عن طريق انخفاض الصادرات كما حدث 2009 انخفض سعر البرميل من 98.9 الي 53.3 دولار اثر ذلك علي قيمة الصادرات من حوالي 80 مليار الي 45 مليار دولار، وفي المقابل فإن ارتفاع سعر البترول سوف يدعم كثيراً إيرادات الصادرات لهذا البلد، وبالتالي يمثل تحسناً في معدل التبادل التجاري له.

تعتبر معدلات التبادل للاقتصاد الوطني على القوة الشرائية للدينار في الخارج؛ كما رأينا سابقا فإن هذا الأخير جد متأثر بتغيرات أسعار النفط و الدولار.

### 1- تطور التضخم في الجزائر:

لقد ركزت دراسة *Cordon* و *Neary* على تحليل على تبعات اكتشاف منجمي (بترو) على الأسعار النسبية. فقد لوحظ من تجربة البلدان المصدرة للمواد الأولية و البترول، خلال عقد السبعينات من القرن الماضي أن ازدهار الصادرات خلق آثارا معقدة أخرت النمو في أجزاء أخرى من الاقتصاد. و قد سميت هذه الظاهرة، بالمرض الهولندي بسبب التأثير الذي أحدثته إنتاج غاز بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي. إذ أن العملة الهولندية ثمنت، مقابل العملات الأخرى، نتيجة لتدفق المداخيل القوية من صادرات الغاز، مما عرض الصناعات الهولندية إلى منافسة أجنبية حادة و أدى إلى



الشمال على الاقتصاد الهولندي. إذ أن العملة الهولندية ثمنت، مقابل العملات الأخرى، نتيجة لتدفق المداخيل القوية من صادرات الغاز، مما عرض الصناعات الهولندية إلى منافسة أجنبية حادة و أدى إلى البطالة. بما أننا اثبتنا وجود أعراض للعللة الهولندية فأن من بين مميزاتها للبلد المصاب بها حول زيادة معدلات التضخم، أما في يخص الجزائر فأن هذا المعدل هو في ارتفاع مستمر خصوصا مع زيادة عائدات البلد النفطية .

مع إصدار قانون النقد والقرض في 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد، وذلك بالتحريير التدريجي للتضخم المكبوت، وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9 % في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990، ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينات، سبب ارتفاع أسعار الواردات وضغط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري. والجدول التالي يبين تطور التضخم و سعرالصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2008.

الجدول رقم(3-9): التطور الإجمالي لأسعار الاستهلاك و سعرالصرف الحقيقي للجزائر.

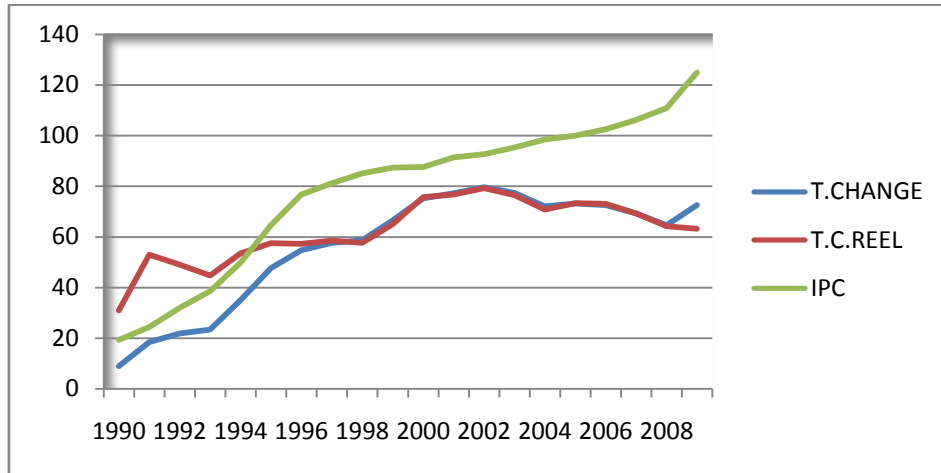
السنوات	مؤشراسعار	سعرالصرف	السنوات	مؤشر اسعار	سعرالصرف
1990	19.30	31.05	2000	87.62	75.71
1991	24.32	52,98	2001	91.33	76,65
1992	32.00	49,03	2002	92.62	79,23
1993	38.57	44,77	2003	95.32	75,71
1994	49.77	53,46	2004	98.40	70,82
1995	64.59	57,57	2005	100.00	73,28
1996	76.68	57,34	2006	102.56	73,11
1997	81.07	58,5	2007	106.14	69,31
1998	85.07	57,62	2008	110.88	64,21
1999	87.32	65,01	2009	124.89	63,19

**Source:** évolution globale de l'indice des prix a la consommation pour la ville d Alger de 1990 a 2008 , ONS, Bulletin, 2009.site : [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

والملاحظ بعد هذا العرض لتطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خلال هذه الفترة أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم ابتداء من سنة 1996، لأنه ابتداء من هذا التاريخ انخفض معدل التضخم بشكل معتبر منتقلا من 18,69 % سنة 1996 الى 0,34 % سنة 2000 وهو معدل منخفض جدا يتجاوز ح تى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي ، ليرتفع

قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي، ويستمر على وضع الاستقرار إلى غاية عام 2009.

الشكل رقم(3-11): تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك وسعر الصرف الاسمي و الحقيقي(1990-2000)



وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر هو مركب إذا يحدث في سياق عالمي متميز بضغوطات على المواد الغذائية الأساسية من جهة، ومن جهة أخرى في ظل زيادة صادرات البديل من المحروقات إن الميل التصاعدي للتضخم المسجل ابتداء من عام 2006 يرجع أساسا إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية:

- 4.3 % في عام 2006.
- 6.56 % في عام 2007
- 7.40 % في عام 2008.

وبالتالي، فإن التضخم في المواد الغذائية يزيد عن التضخم العام وهو في زيادة قدرها نقطة واحدة في المئة في عام 2008 مقارنة بعام 2007. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة عوائد البلد النفطية مما يستدعي زيادة الإنفاق (ارتفاع الدخل الفردي) مما يرفع الطلب المحلي على السلع والخدمات و يواجه فائض الطلب خاصة على قطاع السلع الغير قابلة للمتاجرة مما يؤدي إلى رفع أسعارها في المدى القصير. وهو ما سيؤدي إلى تهمين حقيقي للعملة المحلية. (أي أن سعر الصرف الحقيقي المعرف بكونه سعر الصرف الاسمي منخفض بمؤشر الأسعار المحلية ينخفض) ، وتكون نتيجة في الأخير إلى ارتفاع أسعار هذه الأخير مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني. من هنا نستنتج أن كل زيادة في عوائد المحروقات هي نقمة على الاقتصاد الجزائري وهذا مؤشرات العلة الهولندية في الجزائر.

## خلاصة الفصل الثالث:

رغم ارتفاع القدرات الإنتاجية للبلدان البترولية إلا أنه هناك عنصر حاسم و محدد في مجال الصناعة البترولية للدول المنتجة و الدول المستهلكة ، و هو السعر البترولي الذي يقترن مباشرة بالمداخيل الكلية للدول البترولية و منها الجزائر حيث مفادها أن سعر البترول يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق البترولية العالمية ، فقد تم تأكيدها بصفة جزئية ، فسعر البترول حقيقة يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب العالميين ، إلا أنه هناك تأثيراً للسوق البترولية بالسياسات التي تبنتها الدول الصناعية خاصة ما يتعلق بتشكيل المخزون الاستراتيجي، و كذا ظهور الدور الكبير للمضاربين خاصة في السنوات الأخيرة.

لقد حاولت الجزائر الاستفادة من الفوائض المالية الضخمة التي وفرتها الثروة النفطية في فترات معينة من ارتفاع الأسعار البترولية في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسخير موارد هذا القطاع في إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الجزائري تؤدي إلى بناء اقتصاد قائم على التنوع والنمو الذاتي، فأقرت إستراتيجية تنموية طموحة، لكن النتيجة الختامية لهذه الإستراتيجية لم تؤد إلى الإقلاع الاقتصادي المتوقع. (هذا لا يعني أن هذه الفترة لم يكن لها أية آثار إيجابية على الإطلاق، بل حققت نتائج ملموسة)

لكن هيمنة البترول على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي ، ومن خلال ماسبق تبين لنا وجود عوارض وتأثيرات العلة الهولندية وذلك ان جزء كبير من الناتج المحلي الخام مكون من قطاع المحروقات فلقد عمل نمو وتوسع القطاع البترولي على تدهور القطاعات الأخرى حيث لاحظنا تراجعاً لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة و الصناعة كما أن التخلف النسبي للقطاع الفلاحي، لا يمكن إدراكه من خلال مفهوم "تراجع الفلاحة" "de-agriculturation" حسب ما يقصد به في النموذج، لكن أهمل دور الدولة مثلما هو معمول به في كل النماذج النيوكلاسيكية. بينما دور الدولة له أهمية جد خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول المصدرة للمحروقات. فخلال فترات رواج صادرات المحروقات، تظهر الدولة كأول مدخر في الاقتصاد مقارنة بالأعوان الأخر

## مقدمة الفصل الرابع:

بعد التحليل النظري السابق لمشكلة المرض الهولندي، خاصة بعد الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية والذي زادت معدلاته خلال الفترة منذ عام 1999، إلى تزايد الاهتمام بتأثيراته على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء. سننتقل الآن إلى التحليل القياسي لهذه الأخيرة و معرفة مدى تطابق النتائج ما بين التحليلين. ويتضمن هذا القسم محاولة إسقاط النموذج النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تمكننا من فهم الظاهرة الاقتصادية المتعلقة بموضوع بحثنا.

لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل القيام ببناء نموذج اقتصادي قياسي لاختبار المرض الهولندي عن طريق اختبار سعر الصرف الحقيقي كمتغير تابع لأهم متغير و هو سعر النفط (كمتغير مستقل) الذي يمكن أن يتأثر به، كون إن المرض الهولندي يمتاز بثمين سعر الصرف الحقيقي الذي بدوره يجد من تنافسية الاقتصاد الوطني و يحطم القطاعات الإنتاجية الأخرى الغير نفطية (الصناعة)، و بالتالي تبقى التبعية للنفط وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2010.

وقد ارتأينا أولاً أن نقوم بشرح بسيط لمختلف الطرق القياسية التي تم توظيفها في هذه الدراسة قبل إعطاء النتائج التجريبية، وستشمل الدراسة في هذا الفصل النقاط التالية:

**المبحث الأول:** أدبيات حول التكامل المتزامن

**المبحث الثاني:** نموذج تصحيح الخطأ و اختبار العلاقة السببية.

**المبحث الثالث:** دراسة القياسية

## المبحث الأول: أدبيات حول التكامل المتزامن.

لقد أصبح الاقتصاد القياسي يلعب دوراً هاماً في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، و ذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة و خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى أدبيات التكامل المتزامن للعلاقة في المدى الطويل ومنهج شعاع الانحدار الذاتي الذي يقوم على اختبار العلاقة السببية لجرانجر للعلاقة في المدى القصير ، باستعمال برنامج «EViews6».

## المطلب الأول: الاقتصاد القياسي وبعض المفاهيم الإحصائية .

**1-تعريف الاقتصاد القياسي:** هو تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار فروض عن الظواهر الاقتصادية، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية أو التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات أو الظواهر الاقتصادية. ويقسم الاقتصاد القياسي إلى جزأين: نظري وتطبيقي. وبصفة عامة يتضمن الاقتصاد القياسي النظري طرق قياس العلاقات الاقتصادية، وبينما يبحث الاقتصاد القياسي التطبيقي المشاكل والنتائج في مجال اقتصاد معين، مثل نظرية الطلب الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، وغيرها من مجالات بحوث الاقتصاد التطبيقية. وعلى أية حال، فإن الاقتصاد القياسي هو من ناحية علم ومن ناحية أخرى فن إذ أن الحدث والحكم الجيد للباحث يلعبان غالباً دوراً حاسماً.

## 1 1 مراحل البحث:

تتضمن بحوث الاقتصاد القياسي، بصفة عامة، المراحل الثلاث الآتية:

**المرحلة 1:** تحديد النموذج أو الفرض المستخدم في شكل معادلة احتمالية صريحة، مع توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معالم الدالة.

**المرحلة 2:** جمع بيانات عن متغيرات النموذج وتقدير معاملات الدالة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي المناسب.

**المرحلة 3:** تقويم المعاملات المقدرة في الدالة باستخدام معايير الاقتصاد والإحصاء والاقتصاد القياسي.

**1-2- أهم أهداف الاقتصاد القياسي** تتمثل مهام الاقتصاد القياسي عامة بتحقيق ما يلي<sup>1</sup>:

— تحديد النموذج الرياضي المناسب لتمثيل العلاقة أو العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، إذ يجب على الباحث في هذه المرحلة وضع فروض النظرية الاقتصادية في نموذج رياضي عشوائي.

— تقدير معاملات أو ثوابت النموذج الرياضي المطبق. تبدأ هذه المهمة بجمع الإحصاءات الاقتصادية المناسبة بالدقة المطلوبة حول ظاهرة أو ظواهر يراد دراستها وتنتهي باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتقدير معالم النموذج الذي اختاره الباحث لتمثيل العلاقات بين المتغيرات .

— اختبار النموذج الرياضي العشوائي المطبق لمعرفة ما إذا كان يمثل فعلاً حقيقة الواقع المدروس أم أنه يجب على الباحث اختيار نموذج آخر أكثر واقعية. ويعتمد الباحث في اختيار النموذج المناسب على معايير اقتصادية، إذ من المفترض أن تنسجم قيم المعاملات المقررة في النموذج في طبيعتها وقيمها النسبية مع ما هو متوقع في إطار النظرية والفروض الاقتصادية التي تحكم الظواهر المدروسة. وكذلك من اختبارات فروض النموذج نفسها، ولاسيما تلك المتصلة بالحد العشوائي لمعرفة مدى انسجامها مع الواقع المدروس.

**2- بعض المفاهيم الاحصائية:****1-2- معامل الارتباط  $(r)$  Correlation Coefficient:** يقصد بمعامل الارتباط على أنه مقياس لدرجة

اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى. ويسمى الارتباط بين

متغيرين اثنين بالارتباط البسيط *Simple Correlation*، كما يسمى الارتباط بين أكثر من متغيرين

بالارتباط المتعدد *Multiple Correlation*، وتعطى الصيغة لمعامل الارتباط بالشكل التالي:

$$r = \frac{\sum x_i y_i}{n S_y S_x} = \frac{Cov.yx}{S_x S_y}$$

فالقيمة الرقمية لمعامل الارتباط تتراوح بين -1، +1.

فيكون معامل الارتباط موجباً إذا كان التغير في نفس الاتجاه، ويكون سالباً إذا كان التغير في اتجاهين

متضادين كما قد يكون منعدماً إذا كان لا يوجد اقتران منتظم بين المتغيرات محل البحث.

<sup>1</sup> <http://www.f-law.net/law/showthread.php-Econometric>

كما قد يكون الارتباط خطي وغير خطي؛ فيكون خطي إذا كان شكل الانتشار يقترب من الخط المستقيم، ويكون غير خطي عندما يقترب شكل من المنحنى.

**2-2- معامل التحديد البسيط  $R^2$ :** يستخدم معامل التحديد البسيط لمعرفة مدى جودة خط الانحدار المقدر لكل من المتغير التابع و المستقل، و الذي من خلاله يتضح لنا نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، و تنحصر قيمته  $0 < R^2 < 1$  كلما اقتربت قيمة  $R^2$  من الواحد الصحيح، كلما كان التقدير جيد و كلما زادت درجة الثقة في التقدير عند  $R^2 = 1$  يعني أنه يوجد علاقة معنوية تامة بين المتغير التابع و المتغير المستقل، أي أن 100 % من التغير الحاصل في المتغير التابع يعود إلى التغير الحاصل في المتغير المستقل، و هذا يدل على أنه لا يوجد متغيرات مستقلة أخرى خلاف ( $x$ ) يؤثر على المتغير التابع ( $y$ )<sup>1</sup>.

**3-2- مفهوم مستوى المعنوية:** عندما نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% ونقبل الفرضية البديلة، فإن هذا يعني أن هناك احتمالاً قدره 95% أن يكون قرار الرفض قراراً صحيحاً، وهناك احتمال قدره 5% أن يكون قرار الرفض قراراً خاطئاً. ومن ثم فإن مستوى المعنوية يعبر عن احتمال الخطأ عند اتخاذ قرار الرفض للفرضية العدمية. أي أنه في كل 100 مرة يصدر فيه قرار الرفض للفرضية العدمية يوجد 95 مرة منها يكون فيها هذا القرار صحيحاً، و 5 مرات خاطئاً. وخلاصة القول أن مستوى المعنوية  $\alpha$  يشير إلى احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول.

### المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية.

إن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية يعتبر مبدأ من مبادئ التكامل المتزامن، والتكامل المتزامن هو ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة. تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن السلسلة مستقرة أو ساكنة وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون غالباً زائفاً "Spurious". بالرغم من كون معامل التحديد  $R^2$  عالياً ويرجع هذا إلى وجود عامل ( $Trend$ ) الذي يؤثر على

<sup>1</sup> Michel terenhaus. Méthodes statistiques en gestion .Dunod paris. 1996 p 59

المتغيرات في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس<sup>1</sup>

### 1 - مفهوم الاستقرار:

يعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في شرط التنبؤ، و الاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، و ما لو تكن السلسلة مستقرة فانه لن يتم الحصول علي نتائج سليمة ومنطقية، كقيمة معامل التحديد  $R^2$  أو قيم إحصائية  $t$ -Statistics و  $p$  والتي ستكون أعلى مما هي عليه او إحصائية دربن واتسون D-W اقل مما هي عليه، فإذا كانت السلسلة مستقرة فأن قيم معاملات الارتباط الذاتي تقترب من الصفر بعد الوقت الثاني او الثالث. بكلام آخر، إن السلسلة الزمنية تبقى ثابتة بمرور الزمن ولتكون السلسلة مستقرة يجب توفر شروط الاستقرار:

$$E(X_t) = \mu \quad \checkmark \text{ قيمة الوسط الحسابي ثابتة أي:}$$

$$E(X_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad \checkmark \text{ قيمة التباين ثابتة أي:}$$

$\checkmark$  دالة التغاير ( التباين الذاتي المشترك ) Autocovariance هي دالة في فرق الزمن أي:

$$E((X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)) = \gamma_x(k)$$

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة<sup>2</sup>:

- سلاسل زمنية غير مستقر من النوع  $TS$  (*tendance stationnaire*) في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أثر أي صدمة في اللحظة  $t$  يكون عابرا (*Transitoire*) وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من أجل إرجاعها مستقرة.

- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع  $DS$  (*Différence Stationnaire*) يعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأول  $TS$ ، وتستعمل عادة طريقة الفروق (*Filtre au Différence*) من أجل إرجاعها مستقرة، كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق." الطبعة الثانية، الدار الجامعية. الإسكندرية 1998، ص 661 .

<sup>2</sup> شيبني عبد الرحيم وشكوري محمد، "البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية"، مؤتمر دولي حول البطالة العربية، القاهرة، مارس 2008.



2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

2-1- اختبار ديكي فولر الموسع<sup>1</sup> (Dickey-Fuller Augmentes):

من أجل اختبار  $ADF$  ستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس يعتبر اختبار  $(ADF)$  أكثر تطور من اختبار  $(DF)$  لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء:

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad (2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad (3) \text{ النموذج}$$

حيث:  $P = \phi - 1$ ،  $(P)$  درجة التأخير) و التي تحدد باستعمال معامل  $Akaike$  و  $Schwarz$ .

$\Delta x$ : التفاضل الأول للمتغير  $x$ .

$\varepsilon_t$ : تشويش أبيض (متوسط معدوم، وتباين  $\theta_\varepsilon^2$ ).

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

وباستعمال طريقة المربعات الصغرى نقدر المعلمة  $(\phi_1)$  في النماذج (1)(2)(3) على الترتيب، ونحصل على  $t\Phi_j$  التي تخضع لتوزيع سوتدنت:

- فإذا كانت  $t\Phi_j$  أكبر من القيم الحرجة الجدولية، قبل الفرضية، فهذا يعني وجود جذر أحادي

وبالتالي نقبل الفرضية العدمية  $(H_0)$ ، والسلسلة تكون غير مستقرة.

- أما إذا كانت  $t\Phi_j$  أصغر من القيم الحرجة الجدولية فهذا يعني أنا السلسلة الزمنية مستقرة،

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة  $(H_1)$ .

ويمكن تحديد قيمة  $(P)$  عن طريق معيار  $(Akaike)$  أو معيار  $(Schwarz)$ ، حيث:

<sup>1</sup>: D.A.Dickey, W.A.Fuller., Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 1981, 49, pp. 1057-1072.

$$Akaike(p) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}t}^2) + 2(3+p)$$

$$Schawrtz(p) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}t}^2) + (3+p) \log n$$

بحيث:

$\delta_{\hat{\epsilon}t}^2$ : تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.

$n$ : عدد المشاهدات.

ويتم الاختبار وفق المراحل التالية<sup>1</sup>:

تقدير النموذج (3):

وإذا قبلنا الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وإذا كان المعامل  $b$  (معامل الاتجاه) يختلف معنويًا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهي من نوع  $TS$ ، أما إذا كان  $b$  لا يختلف معنويًا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع  $DS$ ، وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن الاختبار يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية وبالتدرج، إلا أن اتخاذ قرار الإستقرارية من عدمه يتم على أساس نموذج واحد فقط من النماذج الثلاثة لاختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة .

تقدير النموذج (2):

إذا تم قبول الفرضية العدمية ( $H_0$ )، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت ( $c$ ) باستعمال اختبار ستودنت ( $t$ ) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار "  $DS$  " بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات، مع إضافة الثابت ( $c$ ) أما إذا كان يساوي الصفر، فهذا يعني أن السلسلة من المسار "  $DS$  " دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت ( $c$ ).

إذا رفضنا الفرضية العدمية ( $H_0$ )، وتم قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) نمر على المرحلة الثالثة أي تقدير

- تقدير النموذج (1):

إذا تم قبول الفرضية العدمية ( $H_0$ ) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار «  $DS$  » دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

أما إذا تم قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية الأصلية مستقرة.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 623.

## 2-2- اختبار فيليبس بيرسون (Phillips Perrson) 1988:

يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات *Dickey-Fuller* من أجل أخذ الأخطاء بعين الاعتبار.

ويتم اختبار *Phillips* و *Perron* وفق المراحل التالية :

1. تقدير النماذج الثلاث لاختبار *Dickey-Fuller* بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل  $(e_t)$  سلسلة البواقي.

2. تقدير الانحراف في المدى القصير  $\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ .

3. تقدير معامل التصحيح  $(S_t^2)$  (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقاً من تباينات البواقي للنماذج المقدرة.

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{p=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لابد من وجود قيمة تأخر  $(L)$  مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$n, L \approx 4(n/100)^{2/9}$$

ويتم حساب إحصائية *PP* (*Phillips* و *Perron*) من خلال المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_t^2} \quad \text{مع:}$$

وتكون  $(k=1)$  إذا كانت سلسلة البواقي  $(e_t)$  تشكل تشويش أبيض.

ويتم مقارنة إحصائية  $(t_{\hat{\phi}_1}^*)$  مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول (*Mackinnon*) وتجدد

الإشارة إلى أن كلا (Degong and others, 1992, and shwert 1987, 1989) درس خصائص

الاختبارات المختلفة لجذره الوحدة، وتوصلا إلى أن اختبار دكي فولر أفضلهما من الناحية العملية<sup>1</sup>.  
المطلب الثالث: اختبارات التكامل المتزامن.

### 1- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة إنجل جرانجر *Granger and Engel*

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجهها مشتركا، وقد أثبت كل من Granger و Engel سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير وإختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وتتم مراحل التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:  
- المرحلة الأولى: إختبار درجة تكامل المتغيرات

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة بإستعمال اختبار (DF) (ADF) و (PP).

#### - المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرار، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ولكي نتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين  $X$  يجب أن تكون بواقى هذا الانحدار مستقرة أي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل  $y_t$  المتغير التابع وتمثل  $X_t$  متجه من المتغيرات المفسرة. فإذا كانت مجموعة المتغيرات  $X_t$  و  $y_t$  في حالة توازن يكون الفرق يساوي الصفر  $\varepsilon_t = 0$ ، حيث:  $\varepsilon_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$ .

وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة  $\varepsilon_t$  تقيس البعد عن التوازن بين  $X_t$  و  $Y_t$ ، ويعرف ذلك بخطأ التوازن

<sup>1</sup> محمد بن صالح، "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004، ص 82.

ويسمى هذا الاختبار أحيانا بأسلوب الخطوتين: *Two Step- Granger test For cointegration*

ويتمثل هذا الاختبار في خطوتين يمكن إجرائها على النحو التالي:

**أولاً:** التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من إختبارات جذر الوحدة

"Unit Root Test"، فإذا كانت السلاسل ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات

متكاملة تكاملاً مشتركاً، وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود

تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم يجب استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة

للحصول على الاستدلالات المطلوبة.

**ثانياً:** إختبار الجذر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشترك\*\* الذي يقدر العلاقة بين المتغيرين

في المدى الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية (MCO)، وبعدها يطبق إختبار ADF أو

إختبار PP بوضع الفرضية العدمية: السلسلة  $(E_t)$  لها جذر أحادي وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين

المتغيرين والفرضية البديلة: السلسلة  $(E_t)$  مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين، وبعد

ذلك يتم مقارنة\*\* المقدرة بالقيم الجدولية بنفس الطريقة المشروحة سابقاً، ويستعمل إختبار Engel

و Granger في حال متغيرين فقط وهذا يعد من أحد عيوب هذا الإختبار.

## 2- إختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسن:

يعد إختبار انجل وغرانجر للتكامل المشترك كافياً لو اقتصر الاهتمام على فحص أثر حد تصحيح

الخطأ لفترتين متتاليتين (مثلاً  $t, t-1$ ) عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإحتمال

وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. ولا تقتصر ميزة إختبار جوهانسن على حالة المتغيرات

المتعددة، بل أثبت كونزالو (Gonzalo 1990) من خلال تجارب بواسطة طريقة مونت كارلو

Monte Carlo تفضيل منهج جوهانسن على أسلوب انجل وغرانجر ذي الخطوتين حتى في حالة

نموذج بمتغيرين.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، اقترح Johansen (1988) إجراء إختبارين الأول

إختبار الأثر (Trace) لإختبار فرضية أن هناك على الأكثر  $q$  من متجهات التكامل المشترك مقابل

النموذج العام غير المقيد  $r=q$  , والتي تركز على القيم الذاتية للمصفوفة وانطلاقاً من القيم الذاتية يمكننا حساب الإحصائية  $\lambda_{trace}$  حسب العلاقة التالية

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k Ln(1 - \lambda_i)$$

حيث:

$n$ : عدد المشاهدات.

$\lambda_i$ : القيمة الذاتية رقم  $(i)$  للمصفوفة.

$k$ : عدد المتغيرات.

$r$ : رتبة المصفوفة.

و بعد حساب قيمة  $(\lambda_{trace})$  يتم مقارنتها مع  $(\lambda_{trace}$  الجدولية)، و عليه تكون لدينا الحالات التالية حسب رتبة المصفوفة.

أما إذا كانت  $(\lambda_{trace})$  المحسوبة  $\leq$  القيمة الجدولية: فإننا نرفض الفرضية  $(H_0)$ ، و نمر إلى الاختبار التالي وهكذا حتى نهاية الاختبار .

أما إذا كانت  $(\lambda_{trace})$  المحسوبة  $\geq$  القيمة الجدولية: فإننا نقبل الفرضية  $(H_0)$ ، و نتوقف عند هذا الاختبار، و تحسب عدد أشعة التكامل المتزامن على أساس الفرضية البديلة للاختبار السابق.

المبحث الثالث: نموذج تصحيح الخطأ و اختبار العلاقة السببية.

المطلب الأول: نموذج تصحيح الخطأ " Erro Correction Model ECM " .

إن المتغيرات الاقتصادية المتصرفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو

الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا

يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، ولذلك نستخدم

نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

<sup>1</sup> Johansen S., and Juselius, K, (1991), "Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Autoregressive Models". Econometrica, Vol.59. 1551-1580

## 1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقى الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية<sup>1</sup>، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

## 2- صيغة نموذج تصحيح الأخطاء:

حيث تمثل  $y_t$  المتغير التابع وتمثل  $X_t$  متجه من المتغيرات المفسرة. فإذا كانت مجموعة المتغيرات  $t$  و  $X_t$  في حالة توازن يكون الفرق يساوي الصفر  $\varepsilon_t = 0$ ، حيث:  $\varepsilon_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$ . وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة  $\varepsilon_t$  تقيس البعد عن التوازن بين  $X_t$  و  $Y_t$ ، ويعرف ذلك بخطأ التوازن، *Disequilibrium* ففي حالة تواجد خطأ التوازن يمكن افتراض أن  $Y$  لها علاقة مع  $X$  ومع القيم المتباطئة من  $X$  و  $Y$  ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$\Delta y_{t-1} = b\Delta x_{t-1} - c(y_{t-1} - ax_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل  $\Delta Y$  الفروق الأولى. وتوضح المعادلة أعلاه أن التغير في  $y$  يعتمد على التغير في  $x$  وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة  $y_{t-1}$  أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة  $y_t$  سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ  $c$  أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة للعودة إلى

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 685.

<sup>2</sup> BENBOUZIANE Mohamed, "Cointegration And Efficiency In The Foreign Exchange Market", Thèse De Doctorat D'état En Sciences Economiques, Université De Tlemcen, Algéria, 2003. P :26.

الوضع التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ. كذلك يتضح من المعادلة أن  $b, a$ ، تقيس معالم الأجل القصير والأجل الطويل، وتقيس  $c$  سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل. **المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية.**

قدم *Granger* اختباره للسببية سنة 1969، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر في الآخر، يعرف جرانجر العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر أي أن التغير في قيم  $x_t$  مثلاً الحالية والماضية يسبب التغير في قيم  $y_t$  ويتضمن اختبار جرانجر للسببية تقدير نموذج الحدار ذاتي:

$$y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \lambda x_{t-j} + u_t$$

$$x_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=0}^m \beta y_{t-j} + v_t$$

حيث أن  $(\lambda, \delta_i, \beta, \alpha_i)$  معالم يراد تقديرها،  $U_t$  و  $V_t$  حدين عشوائيين بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (*OLS*). لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_0: \beta = 0 \end{cases}$$

إذا لم نستطيع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين  $X$  و  $Y$  مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معاً فهناك علاقة سببية في الاتجاهين ( $X$  يسبب  $Y$  و  $Y$  يسبب  $X$ ). ولاختبار الفرضيتين نستخدم إحصائية فيشر المحسوبة والجدولية، فإذا كانت  $F^*$  أكبر من إحصائية فيشر  $F$  الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة سببية، وإذا كانت أصغر فنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين  $X$  و  $Y$ .

حيث إحصائية فيشر المحسوبة  $F^*$  تقدر وفق القانون التالي:

$$F^* = \frac{(SCRR - SCR U)/C}{SCR U(n - k - 1)}$$

حيث أن: *SCRR*: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة.

*SCR U*: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة.

*C*: هو عدد المعاملات المختزلة.

*k*: هو عدد المتغيرات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

*n*: هو عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة.



## المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي بهدف اختبار المرض الهولندي، الذي يمتاز بثمين سعر الصرف الحقيقي (انخفاض) كما بينا في الفصول السابقة، وذلك من خلال التعرف على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات و إيجاد العلاقة.

تعتمد هذه الدراسة على سلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط، و سعر الصرف الحقيقي تمتد خلال الفترة: (2000:M1 – 2010:M1)، في بيانها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ووزارة المالية ، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (IFS).

فبخصوص تركيبة سعر الصرف الحقيقي الذي نرسم له ( $TCR$ ) هو عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي، المحسوب بمؤشر أسعار الاستهلاك ( $CPI_{USA}$ ) الأمريكي و بمؤشر أسعار الاستهلاك الجزائري ( $CPI_{DZ}$ )<sup>1</sup>، أي أن سعر الصرف الحقيقي المعرف بكونه سعر الصرف الاسمي مخفض بمؤشر الأسعار المحلية). أما إحصائيات سعر النفط الشهرية الذي نرسم له ( $PP$ ) فهي تمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك المأخوذة من التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة.

المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.

## 1. اختبار الاستقرار:

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ( $ADF$ ) واختبار ( $PP$ ) في المستوى ( $level$ ) والفروق الأولى ( $1st Difference$ ) مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

بالنسبة لسعر النفط ( $PP$ ):

$$\Delta PP = pPP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta PP_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta PP = pPP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta PP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta PP = pPP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta PP_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

<sup>1</sup> انظر ملحق البيانات A

بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي ( $TCR$ ):

$$\Delta TCR = pTCR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta TCR_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta TCR = pTCR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta TCR_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta TCR = pTCR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta TCR_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

اختبار دكاي فيلر ( $ADF$ ) يقوم على فرضيتين:

$\phi_j=1 : H_0$  الفرضية العدمية

$\phi_j<1 : H_1$  الفرضية البديلة

سوف نختبر الفرضية  $H_0 : \phi_j-1=0$  بدلا من اختبار الفرضية  $H_0 : \phi_j=1$

باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير  $\phi_j$  في النماذج الثلاثة فاننا نحصل على  $t_{\phi_j}$  التي تخضع

لتوزيع ستودنت ( $Student$ ) فاذا كانت :

$t_{tab} < t_{\phi_j}$  فاننا نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ، أي وجود جذور وحيدة ، و بالتالي عدم

استقرار السلسلة الزمنية.

$t_{tab} > t_{\phi_j}$  فإننا نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ )، أي عدم وجود جذور وحيدة، بالتالي السلسلة

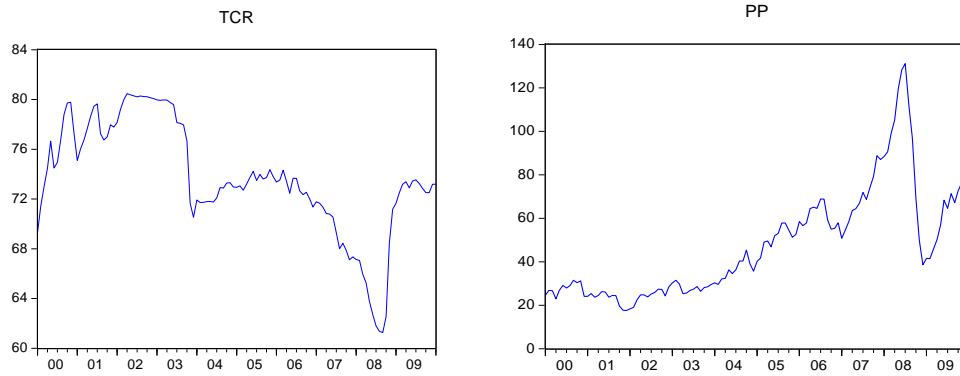
مستقرة. الجدول رقم (4-1): نتائج اختبار جذر الوحدة ( $unit\ root\ test$ )

10%	5%	1%	$ADF(t_{\phi_j})$	المتغير	نوع الاختبار
-3.149135	-3.448021	-4.036983	-2.088148	<b>PP</b>	<i>Test ADF</i>
			-3.064669	<b>TCR</b>	
-3.148946	-3.447699	-4.036983	-2.986742	<b>PP</b>	<i>Test</i> ( <i>Perron</i> , <i>Phillips</i> )
-3.148946	3.148946	-4.036310	-3.092906	<b>TCR</b>	

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة برنامج Eviews 6.

( و -2.088 تساوى  $\phi_j$  )  $ADF$  قيمة أن تبين (1-4) رقم الجدول في تظهر التي فالنتائج ( على الترتيب أكبر  $TCR$  ) و بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي  $(PP)$  بالنسبة لسعر النفط ( -3.064 ) فرضية وجود قبول وبالتالي % و 10% و 5% مستوى 1 عند الجدولية القيم الحرجة من جذور وحيدة، اختبار فيليبس بيرون يبين ذلك، وعليه نأخذ السلسلة على أنها غير مستقرة. يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في جميع المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، أي بعبارة أخرى جميع المتغيرات غير معنوية، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم استقرارية متغيرات الدراسة، وهذا دليل على وجود جذر وحدوي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية يظهر من خلال المنحني التالية:

الشكل رقم (1-4): عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى



ومن اجل إرجاع السلاسل الزمنية  $(PP, TCR)$  مستقرة نستخدم طريقة الفروقات من درجة الأولى للسلاسل، وباستخدام برنامج Eviews، يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:  
الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار جذر الوحدة  $ADF$  للتفاضلات الأولى<sup>1</sup>.

10%	5%	1%	$ADF(t_{\phi_j})$	المتغير	نوع الاختبار
-3.149135	-3.448021	-4.036983	6.319053	$\Delta PP$	$Test ADF$
			-7.169789	$\Delta TCR$	
-3.149135	-3.448021	-4.036983	6.226603	$\Delta PP$	$Test$ (Perron, Phillips)
			-3.092906	$\Delta TCR$	

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة برنامج Eviews 6.

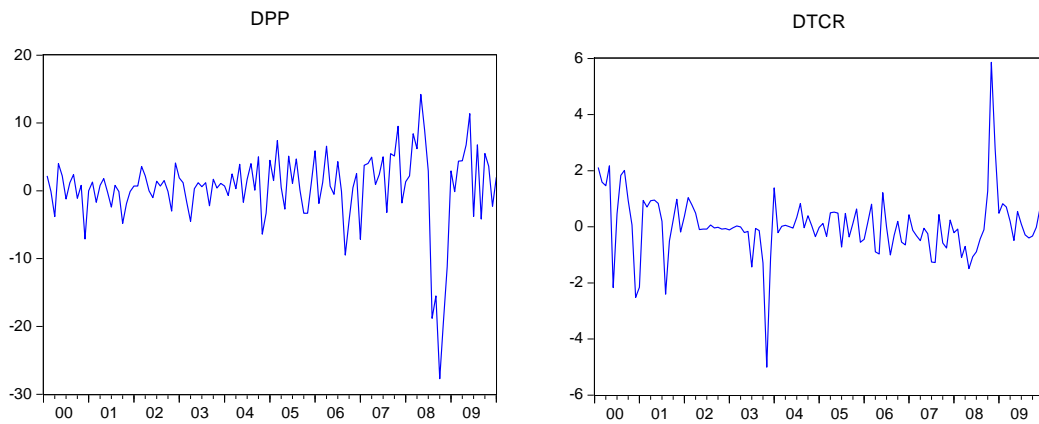
<sup>1</sup> انظر ملحق البيانات C

فالتائج التي تظهر في الجدول رقم (2-4) تبين أن قيمة  $t_{\theta j}(ADF)$  بالنسبة للسلسلتين  $(\Delta TCR, \Delta PP)$  أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ )، أي عدم وجود جذور وحيدة، بالتالي السلسلة مستقرة. وبالتالي فالسلاسل الزمنية  $(TCR, PP)$  لكل المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى عند جميع المستويات، فالشرط الأول لإجراء اختبار التكامل المتزامن متحقق أي على شكل:

$$\begin{array}{l} TCR \longrightarrow I(1) \\ pp \longrightarrow I(1) \end{array}$$

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



## 2- اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر:

نجري الآن اختبار انجل جرانجر للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين سعر النفط والاستقرار النقدي، والنتائج كما هي في الجدول بعد تقدير النماذج التالية :

$$TCR = c_1 + c_2 PP + \varepsilon_2$$

الجدول رقم (4-3): اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر

النموذج بطريقة MCO		
Coefficient	t-Statistic	Prob.
$C_1=80.73590$	155.7394	0.000
$C_2=-0.147682$	-15.34045	0.000
$F^*=235.3294$	$R^2=0.664154$	
<i>prob=0.000</i>		
اختبار استقرار سلاسل البواقي (ADF)		
*- 3.45917		
DW=2.00661		

\* تشير إلى استقرار سلاسل البواقي عند مستوى معنوية 1%

ومنه من خلال الجدول فإن النموذج لصيغة الانحدار الخطي هو كما يلي:

$$R^2=0.664$$

إن علاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط هي علاقة عكسية (-0.147) وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (4-3) يتضح المعلمات المقدرة للنموذج أن لها معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت، مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج كانت فوق المتوسطة أي نسبة مقبولة للنموذج حيث سعر الصرف الحقيقي مفسر بنسبة 66.4% بواسطة المتغير المفسرة الخارجي، أما قيمة دربن واتسون ( $DW$ ) فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي. سلاسل البواقي مستقرة في المستوى وبالتالي نستنتج أنه من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين سعر النفط وكل من سعر الصرف وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة. بما أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) وللتأكد من النتيجة نجري اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

الجدول رقم (4-4): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

المتغيرات	الفرضيات العدمية	Prob.	(5%) critical value
Series : PP / TCR	$r = 0$	0.0193	15.49471
	$r \leq 1$	0.1030	3.841466

\*: تشير إلى وجود تكامل متزامن

نلاحظ من خلال الجدول انه تم رفض الفرضية العدمية في الاختبار الأول وقبول الفرضية البديلة في النموذج ، حيث قيمة  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود شعاع للتكامل، نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك متجه وحيد للتكامل المشترك بين سعر النفط سعر الصرف الحقيقي.

المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و العلاقة السببية لجراجر.

1- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد إن تأكدنا من وجود تكامل مشترك بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات التالية:

$$\Delta TCR = \alpha_1 (\beta_{(1,1)} PP_{t-1} + \beta_{(1,2)} TCR_{t-1} + \beta_{1,3}) + C_{(1,1)} \Delta PP_{t-1} + C_{(1,2)} \Delta PP_{t-2} + C_{(1,3)} \Delta TCR_{t-1} + C_{(1,4)} \Delta TCR_{t-2} + C_{(1,5)} + \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج (EViews 6) تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

$$D(TCR) = -0.1096 * (TCR(-1) + 0.2006 * PP(-1) - 83.3513) + 0.3741 * D(TCR(-1)) - 0.16239 * D(TCR(-2)) - 0.05009 * D(PP(-1)) + 0.01301 * D(PP(-2)) + 0.0145168325111$$

مع العلم أن عدد التأخرات (2) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC و SC في نموذج VAR.

1- اختبارات العلاقة السببية.

بعد أن توصلنا من خلال النتائج السابقة بوجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط العالمي في المدى الطويل. سنقوم الآن بتحديد نوع هذا التأثير من خلال استعمال اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة Granger، من شروط

استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة . لذلك سنستعمل في اختباراتنا التفاضلات الأولى لكل سعر الصرف الحقيقي ( $\Delta TCR$ ) وسعر النفط ( $\Delta PP$ ). يرتكز اختبار غرانجر على المعادلات التالية:

$$\Delta TCR_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta TCR_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta PP_t = + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta PP_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta TCR_t = \sum_{i=1}^n c_i \Delta TCR_{t-i} + \sum_{i=1}^n h_i \Delta PP_{t-i} + v_t \dots \dots \dots [3]$$

$$\Delta PP_t = \sum_{i=1}^n e_i \Delta PP_{t-i} + \sum_{i=1}^n d_i \Delta TCR_{t-i} + v_t \dots \dots \dots [4]$$

نلاحظ أن المعادلة (1) هي معادلة مختزلة (*restricted*) للمعادلة (3) و المعادلة (2) هي معادلة مختزلة (4) .

سنقوم الآن بإجراء اختبار اتجاه لعلاقات السببية بين متغيري الدراسة، واختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير، إذا كانت  $F$  أكبر من إحصائية فيشر (*Fisher*): ترفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقات سببية والعكس صحيح.

القيمة الجدولية هي  $F_{1;120}^{0.05} \approx 3.92$  حيث درجة الحرية للبسط:  $v_1 = c - 1 = 1$  ودرجة الحرية للمقام:  $v_2 = n - k - 1 = 120$

حيث:  $c$ : عدد العينات؛  $n$ : عدد المشاهدات في العينة؛  $k$ : عدد المتغيرات المحددة خارج النموذج.

الجدول رقم (4-5): اختبار العلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط

إحصائية فيشر الجدولية $F^* (5\%)$	الاحتمال	إحصائية فيشر المحسوبة $F$	الفرضيات العدمية
3.92	0.0007	7.70631	( $\Delta PP$ ) لا تتسبب في ( $\Delta TCR$ )
3.92	0.1308	2.07107	( $\Delta TCR$ ) لا تتسبب في ( $\Delta PP$ )

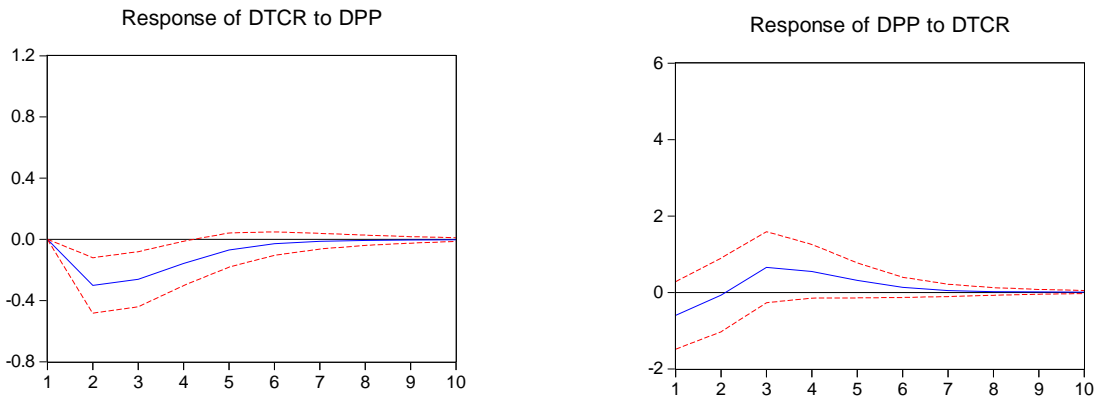
حيث تم اختيار عدد التأخرات بـ  $p=2$  وفق أصغر قيمة لمعياري (AIC) و (SC). فقد تبين بأن قيمة فيشر المحسوبة  $F^*$  أكبر من القيمة الجدولية وبالزيادة فإن احتمال قبول الفرضية العدمية يساوي الصفر وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية من

سعر النفط باتجاه سعر الصرف الحقيقي ( $PP \rightarrow TCR$ ). نستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير. وهذه النتيجة تبين بأن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر على زيادة أو انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

### 3-آثر صدمة سعر النفط تقدير (دوال الاستجابة الدفعية):

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي، والذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة، وهذا يعني استعمال التفاضل الأول للمتغيرين

Response to Cholesky One S.D. Innovations  $\pm 2$  S.E.



من خلال الشكل يتضح أنه بالنسبة لاستجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة سعر النفط بشكل السلبي في الفترة الأولى حيث انخفض بنسبة  $-0.3017\%$ ، ليرتفع بعد ذلك بشكل سلبي حتى الفترة الرابعة  $0.157\%$  لينخفض بعد ذلك في الفترة السابعة والثامنة ليصل إلى  $-0.007\%$  حتى نهاية الفترة العاشرة  $-0.002\%$ ، إن هذه النتائج تبين أن صدمات سعر النفط أثرت بشكل السلبي خلال الفترة الأولى



## خلاصة الفصل الرابع:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2000-2010)، حيث عاجلنا في أول مبحث الجانب النظري لأدبيات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن لأنجل جرانجر والمبحث الثاني اختبار العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ؛ أما المبحث الثالث فقمنا بتحليل النتائج المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن واختبار العلاقة السببية لجرانجر بالإضافة، كانت النتائج المتوصل إليها تشير إلى:

- ✓ توصلنا إلى أن السلاسل الزمنية لسعر الصرف الحقيقي وسعر النفط غير مستقرة، هذا يستلزم مفاضلة عن طريق الفروق الأولى للمعطيات للحصول على سلاسل زمنية مستقرة.
- ✓ وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية كأحد آثار ومظهر للمرض الهولندي .
- ✓ أما العلاقة في المدى القصير من خلال اختبار العلاقة السببية فقد كانت النتيجة مختلفة حيث توصلنا إلى علاقة سببية وحيدة، وهي أن سعر الصرف يتأثر بتقلبات سعر النفط بطريقة أخرى ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع (*appréciation*) سعر الصرف الحقيقي .

تلك بعض الملاحظات الأولية عن الآثار السلبية والايجابية لزيادة عوائد النفط على الاستقرار النقدي، وهي ملاحظات تحتاج لمزيد من التعميق والتأييد الإحصائي ولكنها على ما أعتقد كافية لتؤكد بأن الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوماً إلى الوقوع في متلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية فقط كنمو الدخل القومي مثلاً، بل تصبح أكثر خطورة هذه الظاهرة الاقتصادية الجديدة القديمة التي تشهدها الجزائر التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة النفطية الذي يحد من التنوع الاقتصادي لهذا يجب فهمها بدقة وتدارك آثارها السلبية على المدى الطويل.

## الخاتمة العامة:

لقد دارت حيثيات هذه الدراسة في أربعة فصول حيث رأينا في الفصل الأول أن كل النظريات سعت لإثبات أو تحقيق التوازن في سوق الصرف بدا بنظرية تعادل القوي الشرائية التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عند تعادل القوي لقد كان الهدف الرئيسي من كل نظام سعر صرف متبع إلى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، مع وجود الكثير من العوامل التي تتأثر بها أسعار الصرف، مما يجعل تحديد أسعار الصرف مسألة معقدة لتعلقها بالظروف الاقتصادية السائدة ولهذا تلعب سياسة سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول وذلك لما له آثار على الدخل وتوزيعه، إلا أن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج المرض الهولندي تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل هو في حد ذاته عامل تنمية. خاصة في ظل التطور الكبير في مجال الصناعة البترولية في الجزائر مع وجود إمكانات نفطية معتبرة كالطاقة الإنتاجية و التصديرية و خاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي و جودة البترول، هذا ما أدى إلى الجري وراء زيادة إنتاج المحروقات ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما قلب الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير و قد لاحظنا أن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة تراجعوا بسبب نمو وتوسع القطاع البترولي و زيادة مساهمته بجزء كبير في الناتج المحلي الخام بحيث أصبح الاعتماد الكلي على الثروة النفطية هذا من جهة، أما على المستوى الخارجي فإن تدفق العائدات المالية المرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية أدت إلى زيادة الفوائض المالية الضخمة التي وفرتها الثروة النفطية خلق آثارا معقدة أخرت النمو في أجزاء أخرى من الاقتصاد وارتفاع الأسعار النسبية كنتيجة لتأثير الإنفاق (زيادة الطلب) خاصة في السلع الغير القابلة للمتاجرة الذي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يزيد من متاعب الاقتصاد الوطني في تنويع الصادرات كل هذا يعرفه بأعراض المرض الهولندي " *the Dutch disease* "، هكذا يبقى الاقتصاد الوطني مرتبط بتقلبات سعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية و لهذا تطرقنا في الفصل الثالث للعوامل المحددة لأسعار النفط باعتبارها متغير خارجي يتحدد على ضوء العرض والطلب وهذا ما يبدو من الظاهر، لكن من خلال دراستنا تبين أن المعادلة معقدة ومتشابكة الأطراف، بين سياسات وتكتلات ومنظمات دولية متخصصة في هذا المجال.

فلقد عمل نمو القطاع البترولي على تدهور القطاعات الأخرى ، فبقدر الذي تزداد فيه أهمية قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي ، لاحظنا تراجعاً لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة و الصناعة العملية، و بذلك فلقد ظهر أثر تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة كبراً على الناتج المحلي الإجمالي ، و هذا ما تبين من خلال الدراسة القياسية إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج المرض الهولندي تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، دون أن يشكل هو في حد ذاته عامل تنمية. فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة. لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات (و اختلالات) خطيرة في أنظمتها الإنتاجية كنتيجة لتأثير الإنفاق (زيادة الطلب) يؤدي ذلك لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يحد من تنافسية الاقتصاد الوطني و بالتالي التنوع للخروج من دائرة الاعتماد على النفط، لهذا قمنا بالدراسة القياسية حيث عاجلنا في أول مبحثين الجانب النظري لأدبيات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن بنوعيه أنجل جرانجر و جوهانسن بالإضافة اختبار العلاقة السببية، أما المبحث الثالث فقمنا بتحليل النتائج القياسية توصلنا إلى وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية كأحد آثار ومظهر للمرض الهولندي ، أما العلاقة في المدى القصير من خلال اختبار العلاقة السببية فقد كانت النتيجة مختلفة حيث توصلنا إلى علاقة سببية وحيدة، وهي أن سعر الصرف يتأثر بتقلبات سعر النفط بطريقة أخرى ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع ( *appréciation* ) سعر الصرف الحقيقي .

### نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

✓ نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هيمنة البترول على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي ، فلقد عمل نمو القطاع البترولي على تدهور القطاعات الأخرى ، فبقدر الذي تزداد فيه أهمية قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي ، لاحظنا تراجعاً لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة و الصناعة العملية وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ نتائج الدراسة تبين وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية كأحد آثار ومظهر للمرض الهولندي يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ أما العلاقة في المدى القصير من خلال اختبار العلاقة السببية فقد كانت النتيجة مختلفة حيث توصلنا إلى علاقة سببية وحيدة، وهي أن سعر الصرف يتأثر بتقلبات سعر النفط بطريقة أخرى ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع (*appréciation*) سعر الصرف الحقيقي، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية أيضا.

✓ نتائج الدراسة التحليلية تبين أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، النفقات من خلال إتباع الجزائر في السنوات الأخيرة لسياسة كيرتية، من خلال زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية بالخصوص، وارتفاع الأسعار المحلية و هو ما يفسر ارتفاع حجم الواردات إلى مستويات قياسية هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالث.

✓ الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى الوقوع في متلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية: كنمو الدخل القومي ودخل الفرد ومعدلات الاستثمار، أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي.

✓ دراسة الإمكانيات النفطية للجزائر توضح أن مدة الاستهلاك المحتملة للبترول الجزائري بين 25 سنة للبترول و 60 سنة للغاز على أحسن تقدير، أي فترة جيلين أيضا، حيث يترتب على الجيلين المقبلين أن يتحملا مسؤوليات وتناقضات الاقتصاد الموروث من عهد التنمية المبنية على عائدات النفط للنهوض بالاقتصاد.

✓ إن مشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية والخروج من تبعية.

## التوصيات والاقتراحات:

- ✓ الترياق الشافي من المرض الهولندي هو تعقيم الدخول المتنامية بسرعة من القطاع المزدهر(المحروقات) يجب أن الحكومة تراكم الاحتياطات الأجنبية و كذلك منع الاحتياطات الإضافية من التقييد في الاقتصاد المحلي و قد سمي *Cordon* ذلك "حماية سعر الصرف" ;
- ✓ تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة، من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات، والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلي.
- ✓ لا تنفق الدولة كل مداخيل قطاع التصدير حتى تخفف من مشكل القدرة الاستيعابية الذي يرفع الطلب المحلي ثم يرتفع حجم الواردات في ظل غياب جهاز إنتاجي.
- ✓ دعم القطاع الزراعي و الصناعي و تنظيم الاستيراد الذي تناما في السنوات الأخيرة حتى أصبح يمثل خطراً حقيقياً على الدولة الجزائرية.
- ✓ ربط سعر صرف الدينار بسعر النفط بدرجة من درجات الربط سمي بربط سعر الصادرات أو ربط السعر التصديري (*peg export price (PEP)*) الاقتراح موجه للدول المعتمدة اقتصاداً كثيراً على إنتاج سلعة أولية سواء معدنية أو زراعية. وذلك بتثبيت قيمة العملة المحلية بسعر السلعة حسب اقتراح البروفسور فرانكل *Frankel* أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد.
- ✓ وطلبظر في المسائل المذكورة أعلاه، فإنه يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد، وللتخلص من آثار أسعار النفط، يجب وضع وصنع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، فضلاً عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية

## أفاق البحث:

- تناولت الدراسة انعكاسات تقلبات الحادثة في سعر البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وخاضة العلاقة التي تربط أسعار النفط سعر الصرف الحقيقي و هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص ، و نظراً لاتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.
- انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر.
  - أثر التغير في أسعار النفط على النمو الاقتصادي.
  - العلة الهولندية وأثرها على القطاعات الغير نفطية في الجزائر.

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

#### 1) الكتب:

1. أحمد الجامع , العلاقات الاقتصادية الدولية , دار النهضة العربية , القاهرة, الجزء الأول , الطبعة الثانية 1980, .
2. بسام الحجار , نظام النقد العالمي وأسعار الصرف , دار المنهج اللبناني , الطبعة الأولى , 2009,
3. بلعيد عبد السلام : الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر،. 1990
4. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ،دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر،2003
5. الجوهري وآخرون. الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة،. 1982
6. حسين زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية،الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت،1999.
7. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، 2006
8. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الثانية، 2006
9. خالد الراوي وآخرون، "نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج، الأردن، 2000
10. د. محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت،1986
11. سالم عبدالحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999
12. السيد أحمد محمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح , بيروت , 2005
13. صديق محمد عفيفي ،تسويق البترول ، مكتبة عين الشمس ، الإسكندرية ، الطبعة التاسعة ، 2003
14. الطاهر لطرش -تقنيات البنوك- ديوان المطلوبات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية 2003
15. لمبوعن جمرال يرسيدجها، نايمب محي مركز "لإقتصاديات فيلودلا" رلدلا قيعمالجا، فيرلنكسلا، 2007

16. لميعن حمرا يرسيدحمأ، نايمإب محي مركز "لإاقتصاديات قيلودلا" رالدلا قيعمالجاءة يرلنكسلا، 2007
17. عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، الناشر دار زهراء الشرق القاهرة 1998
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق." الطبعة الثانية ،الدار الجامعية. الإسكندرية1998
19. عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000.
20. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان 1999
21. علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، دار الفجر للنشر والتوزيع.القاهرة، 2003
22. فليح حسن خلف "الاقتصاد الكلي"، جدار كتاب العالمي، نلمع، الأردن ، 2007
23. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسسة الوراق، الأردن، 2004
24. قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003
25. -محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983
26. محمد حامد دويدار و آخرون ، أصول علم الاقتصاد السياسي ، دار الجامعات ، بيروت ، 1988
27. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية ، مصر ، 1978
28. محمد عبد الشفيق عيسى :العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليحة، بيروت، 1983 .
29. محمد عبد العزيز عجمية ،الاقتصاد الدولي ،الإسكندرية، 2000.
30. محمد عبد العزيز عجمية،مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك والعلاقات الاقتصادية ،دار النهضة العربية،بيروت1997.
31. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .
32. مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب ، القاهرة، 1997
33. مصطفى رشدي شيحة، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1981

34. قدي عبدالمجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

## 2) الرسائل والأطروحات:

- 1) عبد الرسيد بن ديب، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003
- 2) عبد الله منصوري "السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات". أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2006/2007.
- 3) مشدن وهيبة، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973-2003"، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 2004-2005.
- 4) لمكرطار فائزة، "التنبؤ بأسعار النفط المرجعية"، مذكرة ماجستير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2000
- 5) لخضر زكراوي، "تطور نظام الصرف في الجزائر أسباب وآثار التخفيض"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2002
- 6) كتوش عاشور "الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2003/2004
- 7) عبد القادر بن علي، "الدولرة و مشاكل عدم استقرار النقد"، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003
- 8) قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2009
- 9) جمعة رضوان "تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004" رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر-06/2007
- 10) بلقاسم زياني، "دور المحروقات في تمويل التنمية حالة الجزائر". بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. فرع: نظرية التنمية، جامعة باتنة، 1995.



11) هاشم جمال، "السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988 .

12) محمد بن صالح، "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004.

### الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. عبد المجيد قدي ، الاقتصاد الجزائري و النفط ، فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، أيام 08/07 افريل 2008.

2. بوفليح نبيل ، لعاطف عبد القادر ، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، افريل 2008 .

3. عبد الحميد زعباط :مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد6 ، جوان، 2004

4. شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، "البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية"، مؤتمر دولي حول البطالة العربية، القاهرة، مارس 2008

### المجلات والمقالات:

1. د. محمد إبراهيم السقا، "لجنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) مدونة اقتصاديات الكويت ودول

مجلس التعاون ([www.economyofkuwait.blogspot.com](http://www.economyofkuwait.blogspot.com)) أكتوبر 2009.

2. بلقاسم العباس-سياسات أسعار الصرف-<sup>2</sup>"جسر التنمية" سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث العدد 23، نوفمبر 2003.

3. على توفيق الصادق وآخرون ( 1996) السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي .

4. مقال لي مايكل روس في جريدة الميثاق الصادرة بتاريخ 2009/01/06 تحت عنوان "العلاقة بين الثروة النفطية والتراعات الداخلية".

5. جريدة الجاردين البريطانية عدد 2007/8/18
6. ورقة بحثية: د. جميل طاهر "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات - المعهد العربي للتخطيط الكويت 1997.
7. ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، بحوث إقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008
8. المعهد العربي للتخطيط ، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، متاح على: [www.arab-api.org/develop\\_1.htm](http://www.arab-api.org/develop_1.htm)
9. دكتور مهندس/ محمد مصطفى ، أسعار النفط .... الصعود والمؤشرات - مقال في مجلة الكهرباء العربية، - العدد 92، أبريل 2008 .
10. دراسة حول " العلاقة بين معدل التبادل التجاري و عجوزات الحساب الجاري حالة السعودية " من الموقع [www.faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa)
11. المجموعة المالية سامبا، التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، السعودية العربية، سبتمبر 2008، متاح على: [www.samba.com](http://www.samba.com)
12. مهدي واززي، أسعار النفط العالمية: تأثيرها على النمو الاقتصادي ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة، 2007.
- الهيئات والمنظمات والتقارير:**

1. الاوبك تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون، 2005
2. تقرير الأمين العام السنوي، سنوات ابتداء من 2000 الي غاية 2010 ،منظمة الأقطار العربية المصدرة

للبنترول (OAEPC)، [www.oapec.org](http://www.oapec.org)

3. احصائيات الجمارك الجزائرية 2010

باللغة الفرنسية:

1. Bp.statistical review .world energy2008-[www.bp.com/statisticalreview](http://www.bp.com/statisticalreview)
2. **British petroleum**, [http://www.bp.com/statistical review full report 2007](http://www.bp.com/statistical%20review%20full%20report%202007).
3. BP Statistical Review of World EnergyJune 2010

4. SONATRACH. Rapport annuel 2007 .www.sonatrach –dz.com consulter le 26-07-2008.
5. Rapport financier 2009 de Groupe SONATRACH,27/06/2010.  
Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture Service du soutien aux politiques agricole, ANNEXE <http://www.fao.org>).
6. Rapport de La Banque d'Algérie: Chapitre: Activité économique et prix, 2010
7. Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie centre national de l'informatique et des statistiques 2009.

### المراجع باللغة الفرنسية:

#### 1) Les Ouvrages :

1. G.abraham-FROIS et Edmond BERREBI 'rente.rareté.surprofit' ,economica, paris, 1980.
2. Bernard guillochons, Annie kawewcki, économie internationale, Edition dunod, paris 2000.
3. Alan Samuelson, « économie internationale contemporaine », Opu, Alger
4. Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiersmonde , O.P.U, Alger, 1983.
5. M. VAAS et M HEIGEL: L'industrie du gaz dans le Monde, Technip, Paris, Novembre1995.
6. Mohamed Nasser thabet, **le secteur des Hydrocarbures et le de développement l'ALGÉRIE**. ENAL1989.
7. Abdelkader Hammouche, **L'Autre OPEC**, OPU , Alger 1988.
8. Bernard Guillochon-Annie Kawewcki(**Economie international**)4éme, Dunod, paris ,2003
9. Bernard Guillochon, "**économie internationale**, edition dunod, Paris, 1998.
- 10.Patrick artus, **économie des taux de change**, édition économique ,paris1997.
- 11.Yves simon .**marcher des changes et getion du risque de change** , edition dalloz , paris 1995 .
- 12.yves simon, samir mannai, **techniques financieres international**· edition economica, paris 2002.
- 13.Dominique plihom, **les taux de change**; édition la Découverte, Paris,1991.
- 14.Longatte, P.Vanhove, C. Viprey, économie générale, dunod, paris 2002.
- 15.ammour benhalima 'technique bancaires, edition dahleb, alger1997.
- 16.Jean-Pierre OLSEM : L'Energie dans le monde : Stratégies face à la crise, 2°edition, HATIER, Paris,Juillet 1984 .

17. Antoine AYOUB : Le Pétrole : Economie et Politique, Jouve Paris, 1996.
18. Abdelkader SID-AHMED: Economie de l'industrie à partir des ressources naturelles: (I.B.R), Tome 2, OPU/Publisud, Imprimé en Belgique, 2000.
19. **Michel terenhaus**. Méthodes statistiques en gestion .Dunod paris. 1996.

### **Articles et revues et documents :**

1. Marc-antoine adam « la maladie hollandaise : une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole . » université de montréal , 2003.
2. Jean-jaques nowak « le syndrome néerlandaise : relations intersectorielles et vulnérabilité des branches . » l'actualité économique ([www.erudit.org](http://www.erudit.org) ), vol71. septembre 1995.
3. Jean Philippe Koutassila « Le syndrome Hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », centre d'économie du développement, Université Montesquieu Bordeaux IV, France
4. Jean Pierre Angelier « réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures », (document à l'appui d'une conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université Mentouri de Constantine), Université Pierre Mendès France de Grenoble, 24/04/2004.
5. J. Harrigan, R. Loader, C. Thirtle, « la politique des prix agricole: gouvernement et le marché », document de formation pour –la planification agricole [www.Fao.org](http://www.Fao.org), Rome, 1995.
6. Abdelkader Sid Ahmed <DU \* Dutch Disease \* AL' \* LOPEP Disease \* quelques considération Théorique Autour de L'industrialisation Des PAYS exportateurs De Pétrole>, O.R.S.T.O.N. Fonds Documentaire, 2001.
7. Abdelkader L. benzoni ,Taux de change , prix du pétrole , déséquilibres monétaires internationaux , dans revue économie et société, série Em N 02, 1986
8. Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture, in : Revue Medenergie, (Revue méditerranéenne de l'énergie) Alger- N° 14 - janvier 2005.
9. sorsa pirrita. Algeria- the real exchange rate, export diversification and trade protection. IMF working Papper. Psorsa @ imf . ( 1999)
10. **Edwards, Sebastian**. 1989. *Real exchange rates, devaluation and adjustment: exchange rate policy in developing countrie*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts
11. Abdelkader Sid AHME, « Du Dutch Disease A L' Opep Disease Quelques Considérations Théoriques Autour De L'industrialisation Des Pays

Exportateurs De Pétrole », *international journal of development economics*, spring 1986, The pakistan institute Of development economics

12. Julie Subervie, "Le rôle du taux de change réel dans la transmission de l'instabilité des prix agricoles internationaux ," Document de travail, CERDI.p9 ,2006. sur site : [www.cerdi.org](http://www.cerdi.org)
13. Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière –Op. cit- janvier 2005
14. Article Hakima CHOUIKHI, Rafik JBIR, Younès BOUJELBENE:" Prix du Pétrole et Syndrome Hollandais : Cas de la Libye".Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax, Tunisie. 2009.

### Thèses universitaires :

1. NAKOUMDE NDOUMTARA, « boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable », thèse de doctorat, université d'auvergne Clermont- Ferrand i, juin 2007.
2. BENBOUZIANE Mohamed, "**Cointegration And Efficency In The Foreign Exchange Market**", Thèse De Doctorat D'état En Sciences Economiques , *Université De Tlemcen*, Alegria, 2003.
3. Maih Bahoya II junior,(Taux de change et performance des économies de la zone France ),Diplôme d'étude approfondie (DEA)en science économique ,université de Yaounde II,1998

المراجع باللغة الانجليزية:

### The Books And Articles :

1. W.Max Corden ; J.Peter Neary “ Booming sector and dindustrialisation in smal open countrie “ The Economic Journal, vol. 92, No.368, decembre 1982.
2. **Edwards, Sebastian.** 1989. “*Real exchange rates, devaluation and adjustment:exchange rate policy in developing countrie*”. MIT Press, Cambridge,Massachusetts
3. REDRIGER DORNBUSH « Exchange rate and inflation the ill press » Cambridge. USA 1994.
4. **van wijnbergen**, sweder. "optimal capital and the allocation of investment between traded and non – traded sectors in oil-exporting countries", development research department. word bank. (1982)

5. Johansen S., and Juselius, K, (1991),“Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Autoregressive Models”. *Econometrica*, Vol.59
6. Baxter, M. and Kouparitsas, M. (2000) “What Can Account for Fluctuations in the Terms of Trade?”, Federal Reserve Bank of Chic
7. D.A.Dickey, W.A.Fuller., **Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root**, *Econometrica*, 1981.
8. Fiorella De Fiore and authors, “**Oil Price Shoks, Monetary Policy Rules and Welfare**”,*Directorate General Research, European Central Bank, July 5, 2006*,site: [www.bankofcanada.ca/fr/document\\_colloque/produit.../fiore.pdf](http://www.bankofcanada.ca/fr/document_colloque/produit.../fiore.pdf)

### المواقع الإلكترونية :

1. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
2. [www.opec.org](http://www.opec.org).
3. [www.imf.org](http://www.imf.org)
4. <http://100fm6.com/vb/showthread.php?t=138397> - 100fm6.com
5. <http://www.palmoon.net/5/topic-2272-108.html>
6. <http://www.f-law.net/law/showthread.php>-Econometric
7. [www.fao.org](http://www.fao.org)
8. [www.mf.gov.org](http://www.mf.gov.org)
9. [www.bank -of- algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
10. [www.ons.dz](http://www.ons.dz).
11. [www.sonatrach -dz.com](http://www.sonatrach-dz.com)
12. <http://www.bp.com/statisticalreview>
13. [www.bankofcanada.ca](http://www.bankofcanada.ca)
14. : [www.cerdi.org](http://www.cerdi.org)
15. [www.erudit.org](http://www.erudit.org)
16. [www.samba.com](http://www.samba.com)
17. [www.faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa)

## ملحق البيانات:

المستوى العام لأسعار $CPI_{USA}^4$	سعر الصرف الحقيقي ${}^3_{(DA/\$)} TCR$	المستوى العام للأسعار ${}^2(CPI_{DZ})$	سعر النفط ${}^1 (PP)$	السنوات
164,3	61,47199953	91,1029	25,29	M1 2000
164,5	63,6167211	89,1704	27,39	M2 2000
165	65,50074193	89,2196	27,7	M3 2000
166,2	66,74121346	87,6147	24,29	M4 2000
166,2	67,35615734	87,2216	26,35	M5 2000
166,2	68,35322279	86,0589	28,91	M6 2000
166,7	68,50400474	84,8634	28	M7 2000
167,1	67,43806113	86,0753	28,8	M8 2000
167,9	67,80822434	86,6648	30,56	M9 2000
168,2	66,98793552	86,5829	29,71	M10 2000
168,3	68,41179562	87,7948	30	M11 2000
168,3	69,37354338	88,9739	25,19	M12 2000
168,8	69,31334024	90,0712	24,49	M1 2001
169,8	71,42791697	88,9575	24,97	M2 2001
171,2	73,02034349	89,9565	23,01	M3 2001
171,3	74,48148038	89,5799	22,99	M4 2001
171,5	76,65644008	91,8071	24,63	M5 2001
172,4	74,48734147	91,6924	23,95	M6 2001
172,8	74,94282331	90,2185	22,76	M7 2001
172,8	76,77436519	90,6771	23,77	M8 2001
173,7	78,78035708	91,2339	22,51	M9 2001
174	79,71491712	91,7088	18,76	M10 2001
174,1	79,78112998	94,1817	16,06	M11 2001
174	77,25938662	95,6883	15,95	M12 2001
175,1	75,1014002	95,6719	17,04	M1 2002
175,8	76,0408363	94,5583	18,24	M2 2002
176,2	76,74557335	93,936	22,29	M3 2002
176,9	77,67281726	92,3639	23,98	M4 2002
177,7	78,62441116	92,1837	24,44	M5 2002
178	79,45958666	90,8736	23,45	M6 2002
177,5	79,65200276	90,3496	24,99	M7 2002
177,5	77,25250074	90,7426	25,68	M8 2002
178,3	76,7456951	91,5123	27,14	M9 2002
177,7	76,98917642	91,3485	25,99	M10 2002
177,4	77,96938709	93,5594	23,68	M11 2002
176,7	77,77897771	94,2144	26,68	M12 2002
177,1	78,15673416	93,6249	30,3	M1 2003
177,8	79,1960321	93,8214	32,23	M2 2003

<sup>1</sup> إدارة معلومات الطاقة الأمريكي (EIA World Nominal Oil Price Chronology: 1970-2009. <http://www.eia.doe.gov>)

<sup>2</sup> [www.imf.org](http://www.imf.org) الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي

<sup>3</sup> محسوب بالطريقة التالية:  $TCR = TC_{DA/\$} + \text{LOG}(CPI_{USA}) - \text{LOG}(CPI_{DZ})$

<sup>4</sup> مكتب الإحصاء العمل, Bureau of labor Statistical (WWW .bls.gov)

178,8	79,98503545	92,9534	29,23	<b>M3 2003</b>
179,8	80,47408742	93,1991	24,48	<b>M4 2003</b>
179,8	80,37553555	95,0333	25,15	<b>M5 2003</b>
179,9	80,29609343	95,1806	27,22	<b>M6 2003</b>
180,1	80,21478748	93,0189	27,95	<b>M7 2003</b>
180,7	80,27744693	94,4273	28,5	<b>M8 2003</b>
181	80,2339991	95,9831	25,66	<b>M9 2003</b>
181,3	80,21909638	96,3598	27,32	<b>M10 2003</b>
181,3	80,13851038	98,456	27,47	<b>M11 2003</b>
180,9	80,07592128	97,9319	28,63	<b>M12 2003</b>
181,7	79,96436356	99,4386	30,11	<b>M1 2004</b>
183,1	79,93098644	97,7223	30,69	<b>M2 2004</b>
184,2	79,96092435	98,9292	32,16	<b>M3 2004</b>
183,8	79,95513379	98,3086	32,34	<b>M4 2004</b>
183,5	79,74946026	98,6279	35,68	<b>M5 2004</b>
183,7	79,58376072	97,2392	33,45	<b>M6 2004</b>
183,9	78,14791053	95,7735	35,89	<b>M7 2004</b>
184,6	78,08893412	95,988	39,46	<b>M8 2004</b>
185,2	77,95334621	99,2879	40,42	<b>M9 2004</b>
185	76,65837584	99,3485	45,36	<b>M10 2004</b>
184,5	71,65435418	100,099	39,89	<b>M11 2004</b>
184,3	70,53700115	99,8774	34,07	<b>M12 2004</b>
185,2	71,92298598	102,37	37,56	<b>M1 2005</b>
186,2	71,714186	101,171	39,72	<b>M2 2005</b>
187,4	71,73364509	102,077	45,73	<b>M3 2005</b>
188	71,78876634	101,748	45,25	<b>M4 2005</b>
189,1	71,79749174	101,371	43,19	<b>M5 2005</b>
189,7	71,74922595	99,9675	49,28	<b>M6 2005</b>
189,4	72,08243462	97,195	52,79	<b>M7 2005</b>
189,5	72,91169227	97,4292	58,67	<b>M8 2005</b>
189,9	72,87882864	97,7305	58,79	<b>M9 2005</b>
190,9	73,27474461	97,868	55,31	<b>M10 2005</b>
191	73,31210363	99,5352	49,97	<b>M11 2005</b>
190,3	72,96107156	101,538	50,85	<b>M12 2005</b>
190,7	72,93777799	103,518	55,85	<b>M1 2006</b>
191,8	73,05379256	100,994	52,8	<b>M2 2006</b>
193,3	72,70900396	102,01	55,31	<b>M3 2006</b>
194,6	73,20871695	102,566	62,41	<b>M4 2006</b>
194,4	73,72848253	103,696	64,39	<b>M5 2006</b>
194,5	74,21546077	101,944	63,79	<b>M6 2006</b>
195,4	73,49358064	99,0619	67,99	<b>M7 2006</b>
196,4	73,96965235	100,536	66,45	<b>M8 2006</b>
198,8	73,60398626	102,648	57,29	<b>M9 2006</b>
199,2	73,72514862	103,303	52,7	<b>M10 2006</b>
197,6	74,35661025	104,057	52,7	<b>M11 2006</b>
196,8	73,80219649	106,038	54,97	<b>M12 2006</b>
198,3	73,35750684	105,406	49,51	<b>M1 2007</b>
198,7	73,51210229	104,483	53,7	<b>M2 2007</b>
199,8	74,31435274	105,274	56,26	<b>M3 2007</b>
201,5	73,42027163	103,513	60,4	<b>M4 2007</b>



202,5	72,45366302	104,604	61,44	<b>M5 2007</b>
202,9	73,66982038	106,256	65,14	<b>M6 2007</b>
203,5	73,65955776	104,673	70,72	<b>M7 2007</b>
203,9	72,65369562	105,455	68,28	<b>M8 2007</b>
202,9	72,35063156	107,887	72,22	<b>M9 2007</b>
201,8	72,54270823	107,448	78,61	<b>M10 2007</b>
201,5	71,99800375	108,557	85,52	<b>M11 2007</b>
201,8	71,35105963	110,142	83,21	<b>M12 2007</b>
202,4	71,78154518	107,599	84,82	<b>M1 2008</b>
203,5	71,65551878	108,565	87,41	<b>M2 2008</b>
205,4	71,33457931	110,496	97,03	<b>M3 2008</b>
206,7	70,84154558	110,523	104,95	<b>M4 2008</b>
207,9	70,7880062	110,353	116,83	<b>M5 2008</b>
208,4	70,53984425	109,343	126,22	<b>M6 2008</b>
208,3	69,2807546	108,538	127,77	<b>M7 2008</b>
207,9	68,00828731	111,158	111,21	<b>M8 2008</b>
208,5	68,44293694	113,196	96,38	<b>M9 2008</b>
208,9	67,8645401	113,205	70,84	<b>M10 2008</b>
210,2	67,10927488	113,563	53	<b>M11 2008</b>
210	67,35206634	113,76	37	<b>M12 2008</b>
211,1	67,14008	113,536	34	<b>M1 2009</b>
211,7	67,05893102	115,262	33	<b>M2 2009</b>
213,5	65,95855132	116,684	33	<b>M3 2009</b>
214,8	65,25808161	116,961	42,2	<b>M4 2009</b>
216,6	63,76897431	114,305	51,02	<b>M5 2009</b>
218,8	62,69955633	114,672	61,46	<b>M6 2009</b>
219,964	61,80636979	116,451	56,16	<b>M7 2009</b>
219,086	61,3713739	118,382	62,8	<b>M8 2009</b>
218,783	61,26498249	119,777	60,98	<b>M9 2009</b>
216,573	62,5401387	119,992	67,43	<b>M10 2009</b>
212,425	68,40496877	120,35	69,43	<b>M11 2009</b>
210,228	71,18110098	120,35	66,33	<b>M12 2009</b>
211,143	71,6636431	119,366	69,85	<b>M1 2010</b>

### EvIEWS بعض نتائج دراسة ببرنامج

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC,  
MAXLAG=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test	-	
statistic	7.169789	0.0000
Test critical	-	
values: 1% level	4.036983	
	-	
5% level	3.448021	
10%	-	
level	3.149135	

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=12)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test	-7.169789	0.0000
Test critical		
values: 1% level	-4.036983	
5% level	-3.448021	
10%		
level	-3.149135	

\*. MacKinnon (1996) one-sided p-values

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## ملخص:

إن زيادة تدفق المداخيل النفطية الناتج عن الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط سبب ذلك آثار نقدية وهيكلية على الاقتصاد الوطني، حيث توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود آثار معقدة أخرت النمو في أجزاء أخرى من الاقتصاد خاصة قطاع السلع القابلة للتداول الدولي، أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين السلسلتين الشهريتين لأسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2010:M<sub>1</sub>-2000:M<sub>1</sub>) ، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، أثبت أن ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع (تأمين)سعر الصرف الحقيقي.وهذا دليل عن وجود آثار للعبة الهولندية في الاقتصاد الوطني.

**الكلمات المفتاحية:** سعر النفط، سعر الصرف الحقيقي ، العلة الهولندية ،التكامل المشترك.

## Résumé:

L'accroissement des recettes pétrolières dû des récentes variations du prix du pétrole à provoquée des impacts monétaires et structurelles sur l'économie nationale . Les résultats de la partie analytique de l'étude a montré qu'il existe d'effets complexes sur l'activité économique qui a retardé la croissance dans d'autres secteurs de l'économie surtout le secteur des biens négociables internationaux. Alors que la partie économétrique a montré qu'il y a une relation de Co-intégration a long terme entre les deux séries mensuelles de prix du pétrole et TCR dinar/dollar couvrant la période(M<sub>1</sub>:2000-M<sub>1</sub>:2010) ,aussi le test de causalité de **Granger** a prouvé que une augmentation de prix pétrole elle cause l'appréciation du taux de change réel.Ceci prouve de l'existence des effets et symptôme du syndrome hollandais dans l'économie nationale .

**Mots clés:** prix du pétrole ,taux change réel ,syndrome hollandais ,Co-intégration.

## Abstract:

The flow increasing of oil revenues resulting from the unprecedented rise in oil prices caused many effects in structure and cash of the national economy. Where the results of the study in the analytical part show the presence of complex effects delayed the growth in many parts of the economy, especially in the sector of international tradable goods. , the econometric part of this study , concluded the results of the presence of Co integration relation in the long term between oil prices and the real exchange rate of the dinar against the dollar during the period of 2000 to 2010, as the causality test of Granger, Proved that the high price of oil is causing the appreciation reel exchange rate. This is an indication of the existence the Effects and symptoms of a Dutch disease in the national economy.

**Key words:** oil price, reel exchange rate, Dutch disease, Cointegration